

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf
- M'sila -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إدارة وحكامة محلية

إشراف

اعداد الطالب :

الدكتور:

عنتر بن مرزوق

نقيب كمال

لجنة المناقشة:

رئيسا	
مشرفا ومقررا	د. عنتر بن مرزوق
عضوا مناقشا	

السنة الجامعية:

2015/2014

إهداء

إلى الذي أنار دربي وحسن خلقي وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من
كان سلاحه العلم والمعرفة، إلى قدوتي في الحياة...أبي العزيز
إلى من غمرتني بنبع حنانها وعطفها، إلى التي لم تبخل علي بدعواتها، إليك يا
هدية الرحمان يا منبع الحب يا بحر الحنان... إلى أُمي الغالية
إلى من قاسمتها الحياة فكانت سنداً لي... إلى زوجتي العزيزة
إلى أولادي عماد الدين ومحمد و ابنتي..... آية
إلى إخوتي وأخواتي..... وكل عائلتي
إلى كل مناضل في سبيل أن ترفع راية العلم والمعرفة في ربوع هذا الوطن
العزیز، إلى كل من رام إلى العيش في رحاب العلم والاستضاءة بنوره، إلى من
تعلمت معهم معنى الحياة .
إلى من زرعوا في قلبي روح العلم والفكر والخلق الرفيع إلى كل أساتذتي على
مر السنوات .
إلى من ساروا معي في درب العلم والمعرفة في دفعة الماستر بجامعة المسيلة
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

.....

كمال

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وذلّل لنا الصعاب حمدا كثيرا يليق

بعظمته وجلاله كما يرضاه خالقنا ويرضيه عنا.

أما بعد أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير:

❖ إلى الذي لم يبخل علي بالتوجيه والنصح والإرشاد، وقاسمني

حبى هذا العمل، وكرس وقتنا ثميننا لقراءته إلى الأستاذ المشرف

«الدكتور بن مرزوق غنترة»

❖ إلى كل من يجد في سبيل البحث والعمل لاكتشاف الحقيقة أينما

كانت متغيراتهما ، ومهما تعقدت عواملها وصعبت دالاتها.

❖ كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب

أو من

بعيد، سواء بالكثير أو بالقليل.

والحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء ، والحمد لله الذي استسلم

لقدرته كل شيء ، والحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء وخضع لملكه

كل شيء.

مقدمة

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفعالاً في تحقيق التنمية السياسية في المجتمعات المختلفة، فهي دعم حقيقي وأداة فعالة للتغيير، ونعلم أيضاً أن الإعلام المنتج هو الإعلام الذي يؤثر في المحيط وهو أيضاً الإعلام الذي يساهم في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يساهم أكثر في التنمية السياسية. هذا التأثير الحي يكون بالتواصل مع الجمهور عبر مراقبة القوى السياسية، والقوى الاقتصادية، والسلطات التنفيذية في ممارسة أدوارها ضمن مسيرة البناء الديمقراطي، وفي المقابل تعتمد الديمقراطية على وسائل الإعلام السليمة والمتعددة والمتنوعة والمستقلة التي يمكنها أن توفر منصة حقيقية للنقاش الديمقراطي، فانه لا يمكن الحديث اليوم عن مفاهيم مثل الديمقراطية والشفافية والتعددية دون الحديث عن حرية الإعلام.

فوسائل الإعلام لها دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات بصفة عامة، لأنها تعكس من جهة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومن جهة أخرى طبيعة العلاقة بين النخبة والجمهير.

ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية التغيير السياسي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع.

فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام في تعزيز وتحقيق التنمية السياسية للمواطن الجزائري، وأثره في مستوى الثقافة السياسية والمشاركة السياسية (انتخابات برلمانية-رئاسية-محلية)، أي أن الثقافة السياسية للمواطن الجزائري فيما تعلق الأمر بمعرفة ضرورة مشاركته في الانتخابات سواء من حيث الترشح أو الانتخاب وهل ذهابه أو عدم ذهابه يعطي نفس النتيجة وبالتالي فالإعلام ينبغي أن يرشد المواطنين ويوجههم إلى ضرورة المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية في مراحلها كافة، وأن مشاركته في النهاية هي واجب وطني عليه القيام به ..

وبناء عليه يمكن إنجاز أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعريف بمفهوم التنمية السياسية والإعلام.
- محاولة كشف العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر.
- الوقوف على دور الإعلام في الحياة السياسية في الجزائر.
- محاولة رصد أهم المعوقات التي تعيق الأداء الفعال للإعلام الحر.
- دراسة آليات تعزيز أداء الإعلام الحر.
- محاولة تقييم عمليات وإجراءات التنمية السياسية التي يتبناها النظام السياسي من خلال رزمة الإصلاحات في ظل الانفتاح السععي البصري .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع من الأهمية البالغة التي يعني بها كل من موضوع الإعلام وموضوع التنمية السياسية، ومن ثم ما أصبحت تتسم به التنمية السياسية والإعلام من اهتمام كبير في جميع المستويات النظرية والإمبريقية . حيث بات الرهان على نزاهة وحرية الإعلام رهانا على تنمية المجتمعات في الدول النامية.

الأهمية النظرية:

إن موضوع التنمية السياسية من أكثر المواضيع إثارة النقاش في المرحلة الراهنة على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني والمحلي ، وذلك راجع إلى الحوارات العميقة لمختلف الأدبيات النظرية والمداخل المعرفية المفسرة للعلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية، وبذلك تعتبر هذه الدراسة محاولة لإخضاع بعض النظريات والتصورات الفكرية إلى محك الواقع، وعلية فإنها تحاول اختبار بعض الفرضيات التي تجيب على التساؤلات الملحة في هذا الميدان، ومن ضمنها ما يتعلق بقضية الموضوعية والاحترافية والمهنية في تناول الموضوعات والقضايا المقدمة إلى المجتمع.

الأهمية العملية:

تقدم هذه الدراسة بعض الأفكار العملية ووجهات النظر وجملة من التوجيهات إلى المقررين والرسامين وكذلك إلى الإعلاميين والباحثين في قضايا الإعلام والتنمية السياسية، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة والتي تبوأ فيها الإعلام وما يعرف بالإعلام الجديد في عصر انحسرت فيه سيادة الدول وازداد الإعلام انتشارا وأصبح يغطي كل الأحداث ويتناول كل الموضوعات بدون تحفظ، إذ امتلك الإعلام فيها شبكة عالمية تتجاوز كل الحدود وتعبّر كل الأقطار. هذا على المستوى العالمي أما على المستوى الوطني فتأتي هذه الدراسة لتتناول موضوعا جديدا، هو تزايد الاهتمام منذ نهاية التسعينات بقدم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" وما صاحب ذلك من إصلاحات سياسية واجتماعية وظواهر مختلفة شددت انتباه الرأي العام الوطني .

كما تبرز أهمية الموضوع في كون أن الجزائر تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتبني سياسة إصلاحات باشرفها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" منذ توليه السلطة عام 1999، ولا يتأتى ذلك إلا بالتمكين للتنمية السياسية وإعطاء الدور الحقيقي لوسائل الإعلام تمكن الفرد من مشاركة إيجابية وفعالة في بناء المجتمع.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من تركيز الدراسة على التعرض لدور وسائل الإعلام في التنمية السياسية وعلاقتها بطبيعة فلسفة النظام السياسي أي دور الإعلام في ضل الإصلاحات التي يتبناها نظام الحكم في الجزائر وأثره على طبيعة التنمية السياسية يقودنا هذا التساؤل إلى طرح الإشكالية التالية :

- كيف ساهم الإعلام الجزائري في تعزيز التنمية السياسية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأساسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما هو الطرح النظري لمدلولي الإعلام والتنمية السياسية ؟
- 2- ما واقع كل من الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر ؟
- 3- ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تعزيز التنمية السياسية في الجزائر؟ وما هي أهم المعوقات التي تؤثر على فاعلية أداء الإعلام ؟ وما هي سبل تفعيل دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟

مجالات الدراسة :

يمكن تحديد معالم هاته الدراسة من خلال حصرها في الحدود والمجالات التالية :

المجال الزمني :

حيث سيتم حصر هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من (1989-2015) وهي تمثل مرحلة "التعددية السياسية والإعلامية". وسيتم التحدث عن هاته الفترة لأنه في رأي الباحث ليست مدروسة بشكل كاف من حيث دور الإعلام في تعزيز التنمية السياسية .

المجال المكاني :

سيتم تناول الموضوع من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية الإعلامية والسياسية في الجزائر باعتبارها من الممكن أن تصبح نموذجا على المستوى الجهوي ،و على الرغم من الدور البارز الذي يلعبه الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في العديد من البلدان إلا أن دراستي هذه ستقتصر على الحالة الجزائرية.

المجال الموضوعي:

تحاول الدراسة تغطية الموضوعات التالية بمزيد من التحليل والتفسير والنقد :

- موضوع الإعلام بكامل مدلولاته.
- موضوع التنمية السياسية بمختلف روافدها ومؤشراتها ومداخلها النظرية والعملية.
- المشاركة السياسية والثقافة السياسية والاتصال السياسي.

4-الفرضية الرئيسية -:

وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشده والتحكم في طبيعتها ومحتواها، بسبب أن السياسيون يضعون أجندة تضم أهم القضايا ذات الأولوية من وجهة نظرهم، مما يؤثر على الأجندة الإعلامية وبالتالي فتأثيرها يكون محدودا على سلوكيات الأفراد تجاه موضوع التنمية السياسية .

الفرضيات الجزئية :

- 1- يلعب الإعلام دورا فعالا في توجيه الرأي العام حول القضايا التي تهم المجتمع وما يخدم التنمية الوطنية .
- 2- تعزيز التنمية السياسية مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية .
- 3- أآلآفاق المستقبلية للإعلام الحر في الجزائر يتحدد بمدى الالتزام بالبيئة القانونية والسياسية والتنظيمية .

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة):

خلال تتبع أبرز الدراسات التي تناولت موضوع دور الإعلام في التنمية السياسية بالجزائر، لوحظ وجود قلة وندرة في هذه المراجع والمصادر¹ التي تناولت الإعلام الجزائري ركز بعضها على الجوانب المهنية، والفنية لهذه الوسائل، وركز بعضها الآخر على موضوع الحرية والديمقراطية الممنوحة لوسائل الإعلام الجزائرية خاصة الصحافة المكتوبة. وبناء على ذلك فقد اجتهد الباحث كثير² في هذا الموضوع بحثاً عن مراجع ومصادر تثري الموضوع إما على نحو مباشر وإما على نحو غير مباشر. ونعرض هنا لأبرز تلك الدراسات:

الدراسات العربية:

- دراسة ل أبو ضاوية بعنوان "علاقة الإعلام الغربي بالإعلام العربي وانعكاساتها على فعالية التنمية السياسية في البلاد العربية" وهي عبارة عن مقالة. توصلت الدراسة إلى أن للإعلام الغربي دوراً قوياً في ما ينشر في الإعلام العربي من معلومات سياسية، وإن مساهمة الإعلام العربي في غرس مفاهيم سياسية عربية في وجدان المواطن العربي محدودة جداً¹. وبناء على هذه الدراسة التي تناولت العلاقة بين الإعلام العالمي والمحدد بالإعلام الغربي والإعلام العربي من حيث التأثير والتأثر في أدوار الإعلام وموضوعاته وقضاياها، هذا من جهة أما من جهة دور الإعلام الجزائري في التنمية السياسية والمتضمنة إشكالية المشاركة وبناء ثقافة سياسية ذات فعالية، وبالتالي تعتبر دراسة أبو ضاوية دراسة أكثر عمومية وشمولية من دراستنا التي تختص بالشأن الداخلي الجزائري.
- دراسة ل عثمان، عثمان بعنوان "التنمية السياسية العربية بين الواقع والطموح مع اخذ التجربة الأردنية نموذجاً" وهي عبارة عن مقالة. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في تنمية المواطنين الأردنيين سياسياً، وإن ذلك يرجع في جزء منه إلى عدم وجود استقلالية وحرية لوسائل الإعلام في تناول القضايا السياسية، بالإضافة لمحدودية وسائل الإعلام المستقلة عن الحكومة². تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تمتد إلى فعالية وسائل الإعلام الأردنية والتي تناولها دراستنا بمزيد من التحليل والتفسير لشرح واقع الإعلام الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق وتعزيز التنمية السياسية.

¹ - أبو ظاوية، "علاقة الإعلام الغربي بالإعلام العربي وانعكاساتها على فعالية التنمية السياسية في البلاد العربية"، ليبيا: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 9، ص 28

² - عثمان، عثمان، "التنمية السياسية العربية بين الواقع والطموح التجربة الأردنية نموذجاً"، مصر: مجلة شؤون إستراتيجية، عدد 11، 2004، ص 47.

- دراسة عبد الرحمان، عناد، بعنوان "العلاقة بين مستوى المعرفة السياسية واستخدام وسائل الإعلام مصادر للأخبار والمعلومات" وهي عبارة عن مقال وهدفت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات والأخبار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين استخدام وسائل الإعلام سواء المرئية أو المطبوعة وزيادة المعرفة السياسية عند الأفراد، فمتابعة الأفراد لهذه الوسائل أسهم في زيادة معرفتهم بكثير من القضايا السياسية سواء المحلية أو الدولية³. حيث تقف هذه الدراسة على واقع اتجاهات وميول الأفراد إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة أكثر خصوصية إذ تناولت الظاهرة الإعلامية على مستوى الجزء والمتمثل في الأفراد ودرجة تأثرهم بما تقدمه هذه الوسائل، أما دراستنا فتتناول بالإضافة إلى الأفراد الجماعات والجمعيات والأحزاب وكل فئات وشرائح المجتمع الجزائري.

- دراسة الدكتور طاشمة بومدين

الدراسات الأجنبية:

- دراسة ل **Lane , Robert** بعنوان تأثير وسائل الإعلام في المشاركة السياسية .وهي عبارة عن مقال استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور وسائل الإعلام في حث الأفراد على المشاركة السياسية.وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين التعرض لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية خصوصاً صنع القرار السياسي .فالتعرض لوسائل الإعلام يعحفزاً قوياً لكل شكل من أشكال المشاركة السياسية⁴. وتأتي دراستنا لتركز على المشاركة السياسية باعتبارها طريق ومنهج ومؤشر نقيس به دور الإعلام في التنمية السياسية.

- دراسة **Srous James** بعنوان تأثير وسائل الاتصال على اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي وهي عبارة عن مقال. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة تعرض الفرد لوسائل الاتصال تزيد من الدافعية السياسية لديه، كما أن زيادة التعرض لوسائل الاتصال تزيد من الاهتمام السياسي للفرد⁵. إذ تبرز الدراسة مدى نجاعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة لتغيير وتحفيز سلوكيات الأفراد،

³عبد الرحمان، عناد، "العلاقة بين مستوى المعرفة السياسية واستخدام وسائل الإعلام مصادر للأخبار والمعلومات"، جامعة اليرموك: مجلد 7، عدد 4، 1991، ص38.

Lane , Robert E, "political life why people get invade in politics ",the Free Press, Second Printing United state ,August...,1961,p68

Srous James, "The Mass Media, Public Opinion And Public Policy Analysis ",Linkage Explorations ,Columbus :Abel Howell Company,1975 ,p38

إما دراستنا فتتناول دور وسائل الإعلام بصفة عامة بمختلف الوسائل والمناهج المستخدمة من أجل حمل المستهدفون من حملات الدعاية على المشاركة والانخراط في مختلف الاستحقاقات.

- دراسة ل **Dennis and Kraus Sidney** بعنوان تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك السياسي .وتوصلت الدراسة إلى أن لوسائل الاتصال الجماهيري بصفة عامة تأثيرا كبيرا على المواطنين الأمريكيين في ما يتعلق بقرار التصويت في الانتخابات، وان التلفزيون يأتي في مقدمة الوسائل المؤثرة في قرار التصويت⁶. حيث أبرزت الدراسة دور التلفزيون في توجيه الرأي العام السياسي، وتختلف الجماهير من بلد إلى آخر فالمجتمع الأمريكي ليس الجزائري، وتتناول دراستنا مختلف القنوات والوسائل الإعلامية المكتوبة منها والسمعي والبصري. من خلال استعراضنا للدراسات السابقة لاحظنا أن تلك الدراسات لم تتناول على نحو مباشر دور الإعلام الجزائري في تعزيز التنمية السياسية.

الإطار المنهجي :

بغية الإجابة على جملة التساؤلات التي تطرحها إشكالية هذه الدراسة، وحتى نصل إلى دراسة علمية منهجية، اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج هي كالآتي:

1-المنهج الوصفي التحليلي :

وتم إتباع هذا المنهج في وصف وتحديد مدلول التنمية السياسية ووصفها وتبيين مداخلها ونظرياتها وآلياتها وأسسها الفكرية والمؤسسية واتبعناه أيضا بوصف الإعلام وتحديد مدلولاته النظرية من خلال تعريفه وخصائصه ووظائفه في مختلف المجالات.

2-منهج تحليل المضمون :

وتم توظيفه في تحليل مضمون النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإعلام وبعض المقالات خاصة تلك القوانين المتعلقة بالحياة السياسية في الجزائر البلد الذي هو محل الدراسة.

3-المنهج التاريخي :

وقد اتبعنا هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للتنمية السياسية وكذلك التطور التاريخي للإعلام وأيضا التطور التاريخي للمشاركة السياسية في الجزائر محل الدراسة.

⁶ Dennis and Kraus Sidney, "The Effect Of Mass Communication Of Political Behavior" , The Pennsylvania State University Press, United State,P40 .

الإطار النظري :

1. نظرية التأثير المحدود.

يمكن القول أن هاته النظرية من أكثر النظريات مناسبة لدراسة دور وسائل الإعلام في تعزيز التنمية السياسية في الجزائر هي نظرية التأثير المحدود. هذه النظرية، تحدد نوعية التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام على أفراد المجتمع⁷، فتتضمن في ثلاثة أبعاد، هي:

• التأثير المعرفي:

ويكون من خلال التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية المحيطة. فوسائل الإعلام تعد مصدرا مهماً من مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بقضية سياسية معينة، تزيد من الوعي والمعرفة السياسية وقضايا المجتمع، فوسائل الإعلام تستطيع أن تؤثر في التوجهات المعرفية للأفراد، وتستطيع أن تشكل أولوياتهم واهتماماتهم وتوجهها.

• التأثير الوجداني:

وذلك من خلال تشكيل الاتجاهات والمواقف. فعندما يتعرض الفرد بشكل مستمر لوسائل الإعلام فإن ذلك يزيد من اهتمامه بالقضايا السياسية التي تحدث في بيئته وتدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله. ومن أبرز التأثيرات العاطفية قضية الشعور بالولاء أو الاغتراب أو الفتور العاطفي تجاه المشاركة السياسية والتصويت الانتخابي أو الشعور بالإيجابية نحو النظام السياسي أو العكس.

• التأثير السلوكي:

وتقوم على دراسة العلاقة بين التعرض المستمر لوسائل الإعلام والمشاركة الحقيقية في مختلف النشاطات السياسية سواء الانتخاب أو الترشح إبداء الآراء السياسية عندما يطلب من الفرد ذلك. ويعد هذا الجانب من أهم أبعاد وسائل الإعلام وتأثيراتها في عملية التنشئة السياسية، فهذا ينشط السلوك السياسي أو الاجتماعي للأفراد مثل: المشاركة السياسية في الأنشطة السياسية والاهتمام بالقضايا والشؤون العامة كنوع من الفاعلية السياسية، ويقابل تنشيط السلوك السياسي الخمول السياسي مثل العزوف عن المشاركة السياسية وعدم المشاركة في الأنشطة السياسية الاجتماعية التي تفيد المجتمع وعدم القيام بالتصويت في الانتخابات أو الترشح.

ولعلّ هذه التأثيرات والأبعاد تزيد من أهمية ومسؤولية وسائل الإعلام في التنشئة والتثقيف السياسي بالديمقراطية والقضايا التي تركز عليها مسيرة الديمقراطية في المجتمع، والتي يجب ألا تقتفي بمجرد تثقيف المواطن سياسياً، أو تعزيز ولائه للنظام أو لاتجاه سياسي معين، أو حثه على المشاركة في العملية السياسية

⁷ حميدو، رايس، "نظريات التأثير الإعلامي"، الجزائر: مطبوعات جامعة ورقلة، ط1، 2010

فقط، بل يجب أن تدفعه لاتخاذ دور ايجابي وفاعل في الحياة السياسية وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي بوجه عام، وهذه الفاعلية والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وصنع القرارات السياسية تمثل ضربةً ١ من ضروب التأثير بوسائل الإعلام ومدى تأثيرها على السلوك السياسي للمواطنين. ويتوقف نجاح وسائل الإعلام في قيامها بوظيفة التنمية السياسية وخدمة أهداف التنمية الأخرى على توفير الحد الأدنى من الشروط الآتية :

- 1- تحقيق مبدأ تدفق المعلومات في الاتجاهين - صعودا ونزولا - بالشكل الذي يضمن المزيد من التفاعل الجماهيري والمشاركة الجماهيرية في مختلف مراحل العملية الإعلامية .
- 2- القضاء على ظاهريتي المركزية والبيروقراطية الإعلامية، وتحرير الطاقات في سبيل الإبداع والابتكار.
- 3- السعي نحو مبدأ حق الجماهير في الإعلام، وتحقيق الضمانات القانونية الملزمة لممارسة هذا الحق⁸.

2. نظرية ترتيب الأولويات (Agenda- Setting Theory):

هي إحدى النظريات التي تبحث في تأثير وسائل الإعلام والاتصال، حيث تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير، التي تتعرض لهذه الوسائل في تحديد أهمية وأولوية القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تم كافة قطاعات المجتمع. ويرتكز مفهوم النظرية على افتراض مفاده أن السياسيين يطورون أجندة خاصة بهم تضم أهم القضايا ذات الأولوية من وجهة نظرهم، وهي بالتالي تؤثر على الأجندة الإعلامية، ومن ثم تقدم وسائل الإعلام بدورها أجندتها الإعلامية إلى أفراد الجمهور الذين لا يكون لهم الإمكانية للاتصال المباشر مع البيئة المحيطة، ولهذا يلجئون إلى وسائل الإعلام لتعريفهم بالقضايا المختلفة، وفي أثناء ذلك ترتب لهم الوسيلة أولياتهم من القضايا المهمة فالأقل أهمية.

لقد أكد فانكهوسر Funkhouser في دراسته عام 1973 أن وسائل الإعلام الإخبارية لديها القدرة على إبراز قضايا سياسية لم تكن ظاهرة على السطح في المجتمع، ووضعها في قائمة أوليات الجمهور⁹. ويقول كوب والدر (Cobe Elder): هي قضايا سياسية تتكون نحوها بدائل السياسات وتتلور نحوها المعارضة أو التأييد¹⁰.

⁸ -مصعب عبد القادر، وداعة الله، "منهجية الإعلام وأثرها على النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية"، الأردن: وزارة الثقافة الأردنية، مجلة أفكار جديدة، العدد 7.

9 - محمود، إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص272.

10 - العبد، عاطف، والعبد، نهي، نظريات الإعلام وتطبيقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص322.

إن الفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أن هناك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الإخباري (الصحافة بشكل عام، أي التي تتضمن الصحف والإذاعة والتلفزيون) الموضوعات أثناء الحملة الانتخابية، وبين ترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراها هؤلاء الذين يتابعون الأخبار¹¹.

بناء على ما سبق ستوضح هذه الدراسة جوهر هذه النظرية فيما يخص القضايا السياسية، والتعرف على مدى تطابق أولويات الإعلام الجزائري مع اهتمامات المواطن الجزائري بالقضايا السياسية، لخدمة أهداف هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة الدور الذي يقوم به الإعلام الجزائري في تحقيق التنمية السياسية في ضوء هذه النظرية، التي تركز على تغطية الإعلام المكثف لقضايا معينة دون الأخرى.

تقسيم الدراسة :

سيتم تفصيل هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول سنتطرق فيه إلى دراسة الإطار المفاهيمي لمدلولي الإعلام والتنمية السياسية، ثم الانتقال إلى المبحث الثالث لمناقشة إشكالية العلاقة بين الإعلام وبين التنمية السياسية وفي **الفصل الثاني** ستناول واقع الإعلام وانعكاساته على التنمية السياسية في الجزائر من خلال مناقشة واقع الإعلام الجزائري في المبحث الأول ثم محددات العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر في المبحث الثاني، ثم الانتقال إلى دور الإعلام في معالجة أزمات التنمية السياسية وهذا ما تناوله المبحث الثالث وأخيرا آليات وسبل تفعيل دور الإعلام في تحقيق التنمية السياسية وهو ما تتضمنه المبحث الرابع .

11 - حمادة، إبراهيم بسيوني، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات، مكتبة نخبة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1996، ص35.



الفن

المبحث الأول: الإطار النظري لمدخل الإعلام

لقد عرف الإعلام تطورا كبيرا جعله يكتسح جميع مجالات الحياة ، ويتميز هذا بكونه فتح للإنسان مجالا واسعا للمشاهدة و الاستماع والقراءة ، ومن مميزات أنه تدخل في جميع المجالات الاجتماعية و التربوية ، الثقافية والاقتصادية ، فأصبح يؤثر في سلوكيات الفرد كالسلوك الاجتماعي والاقتصادي...الخ، فقد أصبح جزء من الحياة المعاصرة كمعيار لقياس مدى تطور المجتمعات للتحويل نحو الحداثة والديمقراطية، وبالتالي يقسم المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإعلام

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الإعلام

المطلب الثالث: خصائص الإعلام

المطلب الرابع: وظائف وسائل الإعلام في مختلف المجالات

المطلب الأول: تعريف الإعلام

ان المفهوم العام المتفق عليه يرى ان الإعلام هو عملية يتم من خلالها نقل المعلومات ونشرها من هذا التعريف فانه يمكن القول ان هذه العملية قد وجدت منذ القدم، منذ آدم أو منذ تكون المجتمع البشري وهي العملية التي يحصل بها العلم ويتم بها التعارف بين الناس.

وينطلق فيها التطور البشري، ولقد انتظمت هذه العملية، وأصبحت تتم في تنظيم إجتماعي معين نذكر فيه العائلة والمدرسة، ثم ظهور وسائل الإعلام الجديد التي طغت على الوسائل الاخرى المتمثلة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والتي نعبر عنها في بعض الأحيان بالإعلام إختصارا ويمكن القول ان مفهوم الإعلام يشمل شيئين متلازمين، من جهة عملية نقل المعلومات ومن جهة أخرى هي الوسائل العصرية لعملية نقل المعلومات بمعنى الكلمة كرمز في معناها الى الرسالة المضمون والإعلام كما ترمز في الوقت نفسه الى الوسيلة الصحف والإذاعة والتلفزيون.¹²

المفهوم اللغوي:

جاء في لسان العرب :علم وفقه ، اي تعلم وتفقه، وورد في قاموس المحيط: عَْلَمَهُ كَسَمِعَهُ علما -بالكسر -بمعنى عرفه وعلم هو في نفسه، ورجل عالم وعليم جمعها علماء، وعلمه العلم تعليما وعالما،.....واعلمه إياه فتعلمه.¹³

وعلى هذا الأساس فإن التعليم والإعلام أصلهما واحد وهو الفعل :عَلَّمَ إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختص بما يكون بتكرار وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم. -إذا كان معنى الإعلام يشترك مع معنى التعليم في الدلالة فإنه مع التقدم الصناعي الحديث و إنتاج وسائل ذات تأثير سريع مثل الصحافة والمذيعات والإعلام المرئي، الانترنت استقل بمسمى خاص ووظيفة خاصة وصار يشارك التعليم في الهدف والغاية.

المفهو الاصطلاحي:

يعرف الإعلام على انه : " التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير " 14. لم يقتصر المعنى الاصطلاحي للإعلام على المعنى اللغوي وهو مجرد الإخبار والتبليغ بوجه سريع، بل تجاوزه إلى معنى يتناسب مع وظيفته الحديثة، فهو تعبير عن ميول الناس واتجاهاتهم وقيمهم.

¹² انظر :زهير احدادن،(شخصيات كمواقف تاريخية)، ص195 .

¹³ ابن منظور، لسان العرب، 871 ،عن عيساني رحيمة،مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال،الجزائر،باتنة ، مطبوعات الكتاب والحكمة . ط1، 2007، ص22 .

¹⁴ ثروت مكي،الإعلام والسياسة(وسائل الإتصال والمشاركة السياسية)،عالم الكتب، ص21.

كما يعرف بأنه :نشر المعلومات والأخبار والأفكار و الآراء بين الناس على وجه يعبر عن ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير، وقد تنوعت التعاريف لمفهوم الإعلام وتعددت فيها :

1. أنه فن استقصاء الاشياء الآتية ومعالجتها ونشرها على أوسع الجماهير بالسرعة التي تنتجها وسائل الإعلام الحديثة .

2. بقصد بها تلك العملية التي يترتب عنها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية، والإرتقاء بمستوى الرأي، ويقوم الإعلام على التنوير والتثقيف مستخدماً أسلوب الشرح والتعبير والجدل المنطقي .

3. يعني الإعلام تزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الموضوعية والصحيحة والواضحة.

4. وهو أيضاً التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحهم وميولهم واتجاههم في الوقت نفسه.

5. ويقدم "أوتوجروت" Ottogroth تعريفا للإعلام يقول فيه أن الإعلام التعبير الموضوعي للجماهير لروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت فالإعلام تعبير موضوعي وليس ذاتي وقد يحمل الإعلام معنى الاختيار أو الانتقاء من بين عدة احتمالات ممكنة لموقف من المواقف وذلك لعدد من الحقائق المتصلة بكل احتمال من الاحتمالات، ويترك للعقل الإنساني حرية الاختيار والمفاضلة، كذلك قد يكون الإعلام ذا مضمون وصفي، وذلك عندما يجزأ الى جزئيات ليعطي الإنسان أكبر قدر ممكن من التفصيل الدقيق لمكونات الموقف حتى يراه كاملاً، وبوضوح هو ما نسميه بالإعلام البنائي .

ويعتبر الإعلام أحد العمليات الاجتماعية التي تؤثر في المجتمع المعاصر من خلال وسائله المختلفة، وقد ساعد ذلك على سهولة إنتقال مواده المختلفة وخاصة المرسلات من وسائل الإتصال الجماهيري التي تدخل كل بيت تقريباً، ويستقبلها أغلبية أفراد المجتمع، ويتأثرون بها، أي انماط الإعلام المختلفة وقواته الحديثة.

وقد عرفه عبد اللطيف حمزة: "بأنه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من العلوم لصحيحة أو الحقائق الواضحة".¹⁵

كما عرفه سمير حسين : "بأنه كافة أوجه النشاط الإتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية".¹⁶

¹⁵ عبد اللطيف حمزة، الإعلام، تاريخه ومذاهبه، القاهرة، دار الفكر العربي، 1965 ، ص 23 .

¹⁶ سمير محمد حسين، الإعلام والإتصال بالجماهير، القاهرة، عالم الكتب، 1984 ، ص 22.

وقد جاء في قاموس الإعلام والاتصال على انه كافة أوجه النشاط الاتصالي التي تهدف الى نشر الأخبار الصادقة والمعلومات الصحيحة، بي الناس قصد تثقيفهم وتنمية وعيهم السياسي والاجتماعي، وتكوين الراي الصائب لديهم.

ويمكن تعريف الإعلام أيضا على انه : "تلك العملية التي تبدأ بمعرفة الخبر الصحفي بمعلومات ذات اهمية، اي معلومات جديدة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها بتجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها، تحريرها، ثم نشرها وإطلاقها وإرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة.... الخ، الى طرف معني بها ويهتم بوثائقها. وليس هناك تعريف محدد لمفهوم الإعلام بسبب اتساع مفهومه وتداخله مع الكثير من مجالات النشاط الإنساني والعلاقات الإنسانية بمختلف أنواعها، ولهذا يصعب تحديد لفظة الإعلام بسبب اختلاف مناهجه، وتعدد أدواره وتباين مذاهب الباحثين فيه.¹⁷

المفهوم الإجرائي :

هو نقل مختلف المواضيع والقضايا والمعلومات والأخبار الى مختلف الجماهير عبر وسائل متنوعة تسمى وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الإعلام

لقد قاس بعض العلماء و الباحثين تطور المجتمعات من خلال تطور وسائل الإعلام فيها بالرجوع إلى التفسير الإعلامي للتاريخ، على غرار التفسير المادي والتفسير السيكلوجي في إطار ما يعرف بدراسة عمليات التحول التي شهدتها المجتمعات الإنسانية ، وأيضاً وسائل الإعلام الحديثة عبر العصور التاريخية وكيف ارتبطت هذه التطورات مع بعضها البعض¹⁸.

تعكس دراسة تاريخ العصور القديمة مدى استخدام القدماء الرموز و الإشارات التي تعد لغة التفاهم بين المجتمعات و الأفراد، فقد استخدم المصريون القدماء الرموز و الإشارات ليتبعها بعد ذلك شعوب الحضارات الشرقية كالهند والصين ثم تلت مرحلة الخطابة و اللغة؛ التي أصبحت فيها اللغة مفردة لغوية كنوع من التعبير الاتصالي بين الأفراد و الجماعات ثم مرحلة الكتابة التي كانت فيما سبق عبارة عن نقوش و رسوم على جدران المعابد والكهوف، لكن سرعان ما تطورت الوسائل التي استعملها المجتمعات في عملية الكتابة و التدوين، لتأتي بعدها مرحلة الطباعة خلال القرن 15 لتكون بمثابة أعظم وسيلة اتصال عرفها الإنسان لأنها أحدثت تطورات هائلة في حياة المجتمعات في الإعلام و الاتصال ووسائله عن طريق

17 محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، دارالمشر الثقافي، ط1، 2006، ص26.

18 مختار يمينه؛ آثار الأحداث السياسية المشاهدة على التنشئة السياسية للطفل على التلفزيون، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر)، كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007 2008، ص95.

تحديث الكتابة و انتشار الكتب والمطبوعات، أو عن طريق الصحافة باعتبارها نوع من الصحافة المكتوبة¹⁹.

أما في العصر الحديث فشهدت وسائل الإعلام تطورا كبيرا، خاصة في السنوات الأخيرة من القرن 18 حيث اتصفت هذه المرحلة بسيطرة الرأي العام الذي يسميه مونتسكيو، و عبر عنها جان جاك روسو بالإرادة، وبعد قيام الثورة الفرنسية و ما صاحبها من اختراعات واكتشافات تم خلالها اختراع الطباعة و مستلزماتها، التي كانت النقطة الفاصلة بين العصور القديمة والعصر الحديث.²⁰

المطلب الثالث: خصائص الإعلام²¹

- الإعلام نشاط إتصالي تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الإتصالي ومكوناته الأساسية وهي: مصدر المعلومات، الرسائل الإعلامية، الوسائل الإعلامية التي تنقل الرسائل، جمهور المتلقين أو المستقبلين للمادة الإعلامية، وترجيع الأثر الإعلامي.
- يتسم الإعلام بالصدق والموضوعية والصراحة، وعرض الحقائق الثابتة، والأخبار الصحيحة دون تحريف، أو تزيف باعتباره البث المسموع، أو المرئي، أو المكتوب للأحداث الواقعية.
- يتصف الإعلام أيضا بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير، وروحها، وميولها، واتجاهاتها، وليس شطا ذاتيا يتأثر بشخصية الإعلاميين القائمين بالنشاط الإعلامي.
- يسعى الإعلام الى محاربة التحيزات، والخرافات، والعمل على تنوير الأذهان، وتنقيف العقول.
- يهدف الإعلام الى الشرح والتبسيط، والتوضيح للحقائق والوقائع.
- يترتب على الجهود الموضوعية تأثير فعلي في عقلية الجمهور، ومستويات تفكيره، وإدراكه كما يؤدي ذلك الى إحداث اليقظة، والنمو والتكيف الحضاري في المجتمع.
- يتأثر الراي العام تأثرا ايجابيا بالجهود الإعلامية، حيث تسعى هذه الجهود عن طريق مخاطبة العقول، والعواطف السامية للجمهور الى تنوير الراي العام، وتنقيفه، وحشده، والإرتقاء به.
- تزداد أهمية الإعلام كلما زاد المجتمع تعقيدا، وتقدمت المدنية، وارتفع المستوى التعليمي والثقافي، والفكري لأفراد المجتمع.

وهناك من يدرج خصائص الإعلام طبقا لخصائص ومميزات وسائله المختلفة من إذاعة، وصحف، وتلفزيون..... إلخ، والتي هي كالتالي:

1) خصائص الصحافة:

19 سناء محمد الجبور؛ الإعلام والرأي العام العربي والعالم، (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع)، 2010، ص 93.

20 مختار يمينية، المرجع السابق، ص 96.

21 عاطف عدلي العبد، الاتصال والرأي العام (الأسس النظرية والإسهامات العربية)، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993، ص 16 17

تتمتاز الصحافة عن غيرها من الوسائل الإعلامية بأنها الوحيدة التي تسمح للقارئ أن يسيطر على الظروف التي يتعرض لها، وتتيح له الفرصة بأن يقرأها أكثر من مرة بمعنى معاودة الإستعمال، كما أنها تسمح أكثر من الوسائل الأخرى بتطوير الموضوع، في أي طول، وبأي تعقيد تظهر الحاجة إليه، كما أن الأمور التي تحتاج إلى أعمال فكر، وإحالة نظر يكون نشرها في الصحيفة أفضل من وسائل الإعلام الأخرى.²²

(2) خصائص المجلة :

المجلة تشبه الصحيفة إلا أنها تنفرد بخصائص ومميزات أخرى من بينها توفر للقارئ الوقت الكافي لأن يتعمق في المواضيع ذلك أنها لا تموت بسرعة كالصحيفة التي تموت لحظة صدورها وبمجرد قرائتها للوهلة الأولى، كما أن المجلة تنقل مواضيع ذات أهمية كبرى نظرا للوقت الذي تملكه، فهي تستغل هذا الوقت في جمع أكبر قدر ممكن من التفاصيل، والحقائق المحيطة بالموضوع المدروس، ولا يخفى علينا ما للمجلة من تأثير في الرأي العام، علاوة على أن هذه الأخيرة متنوعة فهناك السياسية، والعسكرية، والنسائية، الرياضية، والتجارية.....، كما أن لأي مؤسسة الحق في إصدار مجلة خاصة بها سواء كانت حكومية أو خاصة.²³

(3) خصائص الراديو:

الراديو له مكانة قوية في العالم المعاصر، فبالرغم من الوسائل التي لحقته إلا أن مكانته بقيت محفوظة بين هذا الخضم من الوسائل الإعلامية التكنولوجية الحديثة، وذلك نظرا للميزات وحتى خارج إطار البلدان، أو حدودها، كما أنها وسيلة تستطيع الوصول إلى أكبر عدد من السكان، وحتى إلى خارج إطار البلدان، أو حدودها، كما أنها وسيلة تسلية وإمتاع لا يمكن الإستغناء عنها في السيارات والحافلات، وفي العديد من الأماكن، وهي أيضا وسيلة إعلام وإخبار معتبرة، كما أنها تخاطب الجمهور العام بغض النظر عن مستواه الثقافي والعلمي، حيث بمجرد تحريك الزر يعمل الجهاز ويتمكن المستمع من الحصول على ما يريده من مواضيع أو أخبار، على عكس الصحيفة والمجلة التي تحتاج إلى قدر معين من التعليم حتى يتم استعمالها. خاصية أخرى تميز الإذاعة هي كونها توزع المحتوى الإعلامي مجانا.²⁴

²² يوسف محي الدين أبوهلاله، الإعلام (نشأته، أساليبه، وسائله، ما يؤثر فيه)، الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، ط 1، 1987، ص 36.

²³ بن برغوث ليلى، الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيمولوجي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلا الحملة الانتخابية-2009-

رسالة ماجستير،

جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 39.

²⁴ المرجع نفسه، ص 39

4) خصائص التلفزيون :

وهو من أحدث وسائل الإعلام الجماهيرية، واهم ما يختص به التلفزيون وما يميزه عن باقي الوسائل الإعلامية هو انه ينقل الخبر، أو الحدث بالصور المتحركة والصوت اي نقل الواقع كما هو، الأمر الذي يضيف على أخبار أو موضوعاته، أو تغطياته المختلفة الموضوعية والمصدقية، فهو من خلال رصده للأحداث يستطيع النيابة على كل الوسائل الأخرى. الا انه لا يشجع المشاهد على التخيل، أو التفسي والتعمق في تفاصيل الموضوع لانه موجود بحذافره²⁵.

المطلب الرابع: وظائف وسائل الإعلام في مختلف المجالات

يجمع علماء الإعلام والإجتماع في الغرب على أن الوظيفة الإخبارية للإعلام الجماهيري تعد وظيفة، أو مسألة بديهية غير خاضعة للنقاش، كون أن هذه الوظيفة نشأ من أجلها الإعلام، ووسائله بأنواعها، فهي إذن وظيفة لا يمكن ان نتصور وسيلة إعلام لا تمارسها، أو تعمل على تحقيقها، إذ أ هذه الاخيرة بمثابة حجر الزاوية، والأساس لهذه الوسائل ولهذا النوع من النشاط. فهذه الوظيفة تحتل موقعا مركزيا في النشاط الإعلامي لاي مجتمع حر ديمقراطي²⁶. ويسمي "هارولد لاسويل" الوظيفة الإخبارية وظيفة رصد المحيط التي تضطلع بها مجموعة تتحرى في الوسط السياسي للدولة.

ويصف "جان ستوبستل" الوظيفة الإخبارية بأنها وظيفة مركزية يتيح الإعلام من خلالها الإتصال داخل المجتمع بالتناغم مع مؤسسات عديدة أخرى عبر نشر المعلومات.²⁷ ويرى "مالكوم ويلي" أن إحدى أهم وظائف الإعلام هي تزويد المتلقي بالاخبار، والمعلومات الخام، وفي مستهل لوحة "تشارلز رايت" المؤلفة من اثني عشر عنصرا والمتعلقة بالتحليل الوظيفي لنظام الإتصال الجماهيري الفرعي داخل النظام الإجتماعي الكلي، والتي استند رايت في اعدادها الى مفهوم "روبرت ميرتون" حول وظائف الإعلام الظاهرة والكامنة، وحول الخلل الوظيفي نجد الوظيفة الإخبارية التي يصفها رايت بأنها وظيفة رصد الاخبار للإتصال الجماهيري القائمة على اصطفاء المعلومات المحلية، والوطنية، والدولية، وصياغتها، ونشرها.²⁸

ويقول "فرنسيس بال" ان المعلومات التي ييئها الإعلام الجماهيري تزود المجتمع بوسائل تجعله قادرا على اكتشاف ذاته بذاته، وتوفر هذه الخيارات أكثر فعالية وأقل غموضا.

²⁵ المرجع نفسه، ص 39

²⁶ مهنا فريال ، علوم الإتصال والمجتمعات الرقمية، دمشق دار الفكر المعاصر ، ط، 2002 ص 33.

²⁷ المرجع نفسه، ص 33.

²⁸ المرجع نفسه، ص 34 .

وهكذا فان الوظيفة الإخبارية تشكل قاعدة اساسية لا غنى عنها تؤهل الإعلام الجماهيري لتأديته وظائف أخرى إنطلاقاً من المعلومات التي يتيح تعميمها، ويضمن تجوالها في المجتمع ويرتكز الى معطياتها ليمارس التأثير والإقناع.²⁹

²⁹ دليو فضيل ، تاريخ وسائل الإتصال، دار أقطاب الفكر، ط3، 2007، ص30.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمدلول للتنمية السياسية

نتيجة تعاضم الإهتمام بقضايا التخلف والتنمية بشكل عام ، ونتيجة لتراكم وتعقد مشكلات الحياة السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية المعاصرة. أخذ البحث في مجال التنمية يزداد أهمية ، ويتطرق الى ميادين جديدة ، ويولي اهتمامه بانماط متنوعة من الظواهر والقضايا التي لم تكن محل اهتمام كبير من قبل. لذا فان قضايا ومشكلات التخلف السياسي في المجتمعات النامية تعد من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الدارسين لعلوم المجتمع. فلدراسة الإطار النظري لمدلود التنمية السياسية سوف نناقش العناصر التالية :

- ❖ تعريف التنمية السياسية
- ❖ مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية
- ❖ المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية
- ❖ أهداف التنمية السياسية

- المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية

إن الزخم الفكري التنموية يحفل بالعديد من الإجهادات التي طرحها الباحثون والمختصون من أجل تحديد مفهوم لعملية التنمية السياسية، غير أنهم لم يفتروا أكثر من معناه الحقيقي الموضوع.

ويرجع ذلك حسب علم الباحث - إلى جملة من الأسباب والعوامل التي يمكن حصرها فيما يلي³⁰:

- نظرا لأن مفهوم التنمية السياسية حديث النشأة- من حيث المصطلح لا من حيث الوظيفة-لأنه لا يزال يختلط ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم التي تقترب منه، أو تقترب منه كمفهوم التحديث، والتغيير ، والتطور..... الخ

- كذلك مما زاد من اختلاف الباحثين حول اعطاء تعريف موحد للتنمية السياسية هو ان التعاريف أسندت إلى رؤى ووجهات متباينة . فمنهم من ينظر للتنمية السياسية بنظرة وظيفية، ومنهم من يربطها بالبعد البيئي الحضاري، وهذا هو الرأي الموضوعي .

- أن أغلب التعاريف التي قدمت للتنمية السياسية مصبوعة بتوجهات قيمية ومنحازة لإيديولوجيات معينة .

- زد على ذلك إغفال هذه التعاريف للحقائق والظواهر العلمية من جراء نقص المعرفة بطبيعة التفاعل السياسي في العالم النامي، وما زاد في تعميق ذلك هو محاولة تهميش الإجهادات العلمية العربية الإسلامية هنا وهناك .

يمكن تناول مختلف التعاريف من خلال دراسة وتحليل ما قدمه الباحثين والدارسين من جهة ، ومن خلال تعريف الدراسة للمفهوم من جهة ثانية، وهو ما يمكن تتبعه في العناصر التالية :

أولاً: التعريفات الاحادية البعد التنموي :

نجد عدة محاولات اجتهادية تنصب في هذا الاتجاه ،من بين هذه المحاولات الإجهادية ، نجد بعضا منها تعرف التنمية السياسية بابع طرق مختلفة مرتبطة بالعامل الجغرافي ، واللغوي ، والغائي، والوظيفي.³¹

1- التعريف الجغرافي للتنمية السياسية:

يربط هذا التعريف التنمية السياسية بتلك المجتمعات الحديثة الإستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبهذا الشكل فالتنمية السياسية ليس لها محتوى او خصائص محددة ما عدا أنها تتعلق بالدول

³⁰ طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا واشكاليات ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)،

ص27.

³¹ المرجع نفسه، ص28.

الفقيرة أو بالأقل تصنيعا. اما بقية الدول كدول أوروبا وأمريكا الشمالية حسب هذا التعريف فهي دول متقدمة لا تحتاج الى تنمية سياسية³².

2- التعريف اللغوي:

الذي يعني ربط التنمية السياسية بمعملية التحديث الواسعة وبالتالي تعريف التنمية السياسية بالتحديث السياسي. والمشكلة التي تطرحها الدراسة التي تعتمد على هذا التعريف هي مسالة الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي الى المجتمع الحضري الصناعي، لكن هذه المسألة تبقى قاصرة إذا لم تدرس مسالة السلطة وطبيعتها وممارستها داخل المجتمع³³.

3- ومن الناحية الغائية :

تعني التنمية السياسية الانتقال الى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو عدة أهداف متعددة. ومن بين الأهداف التي تسعى اليها التنمية السياسية هي: الديمقراطية، الإستقرار، المشاركة، التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الإنتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية، والإتجاه نحو الديمقراطية³⁴.

4- اما من وجهة النظر الوظيفية:

تعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار، والإستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية، وبمعنى آخر اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمعات الغربية الصناعية³⁵.

تعد إسهامات **لوسيان باي** من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية، وكان هذا في منتصف الستينات، حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشرة تعاريف متباينة³⁶:

1- التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية:

بحسب هذا التصور، فإن التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالوضع الاجتماعي أو السياسي هما اللذان يلعبان دورا حاسما في سير أو إعاقه نمو الدخل، ذلك أن توافر نوع من

³² المرجع نفسه، ص 29.

³³ طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات، نفس المرجع السابق، ص 29.

³⁴ المرجع نفسه، ص 29.

³⁵ المرجع نفسه، ص 30.

³⁶ بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية

الإستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي فضلا عن تطبيق قواعد القانون في إطار الدولة القومية من شأنه أن يحرك عجلة الإقتصاد القومي، وينشطها ويجعلها من إقتصاد راكد ثابت إلى إقتصاد ديناميكي متحرك، له من القدرة ما يمكنه إشباع الحاجات الإقتصادية للجماهير، وحجة أنصار هذا الإتجاه تتمثل في أن التنمية الإقتصادية هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الإقتصادية.

2- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية:

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة القومية، أي عملية يتم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية. هذا وينطلق اصحاب هذا الإتجاه من مقولة أساسية مفادها أنه في ظل تعقد وتنوع الحاجات الأساسية والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لم يعد بوسع المؤسسات التقليدية التعامل والإستجابة بشكل مقبول مع تلك الحاجات والمشاكل، وهو الأمر الذي إستدعى اللجوء إلى الدولة القومية بإعتبارها المؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الأفراد بالولاء، والأجدر بالقيام بكافة الأدوار لإشباع تلك الحاجات، وإيجاد الحلول الملائمة لها لما لها من مؤهلات القوة للقيام بذلك، وهذا (هو جوهر التنمية السياسية) فبحسب أنصار هذا الإتجاه أنه لا بد من توافر ثلاثة خصائص للدولة القومية والتي إذا ما توافرت تحققت التنمية السياسية والتي يمكن ذكرها كالآتي³⁷:

-وجود مفهوم محدد للمواطنة.

-وجود سلطة مركزية واسعة الإختصاصات.

-نمو القدرة التنظيمية للدولة وإتساع إختصاصاتها وإمتداد نفوذها.

3- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية:

أي أن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات ديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، هذا وينطلق أصحاب هذا الإتجاه من إفتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي، ولذلك لا بد من رفع أشكال القهر وإحلال نظم ديمقراطية محلها كخطوة أولية في سبيل تحقيق التطور الإقتصادي والسياسي.³⁸

4- التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية:

³⁷ يياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص54.

³⁸ نفس المرجع، ص55.

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية، وذلك بخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي من شأنها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع، أو حتى لقطاع منه، وكذا فرض القيود على سلطات الدولة، هذا إلى جانب إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجماهير، أي أن تقليد وإقتباس سمات المجتمعات الصناعية يعتبر كشرط ضروري لإحداث التنمية السياسية³⁹.

5 التنمية السياسية هي التحديث السياسي:

ينطلق هذا التصور من إفتراض مبدئي فحواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو إقتصادي بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات، وهي بذلك أي التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي، ويرتكز هذا الأخير على أربعة أبعاد أساسية كما حددها صامويل هنغتون وآخرون تتمثل فيما يلي⁴⁰:

- تمييز البنى والوظائف السياسية.

- ترشيد بناء السلطة.

- تدعيم القدرات النظامية والسياسية وإشاعة روح المساواة .

6 التنمية السياسية هي التنمية القانونية والإدارية:

بحسب هذا التوجه فإن التنمية السياسية هي مرادف للتنمية الإدارية والقانونية بحيث أنها تتحقق في ظل التأسيس لأنظمة قانونية تركز إلى أنظمة إدارية رشيدة يستند عليها البناء المؤسسي للدولة.⁴¹

7 التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من إفتراض مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس ويخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لاطوعيا، وفي هذه الحالة، فإن المجتمع الحديث يقتضي إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في عملية صنع القرار في المجتمع، أي يقتضي خلق مواطن فعال ومشارك، وهذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية، وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية.⁴²

³⁹ نفس المرجع، ص55

⁴⁰ بياضي محي الدين، مرجع سابق الذكر، ص56

⁴¹ نفس المرجع، ص55.

⁴² نفس المرجع، ص56.

8 التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظم السياسية الحديثة هي بحاجة إلى ثقافة سياسية متطورة تحدد الهوية السياسية للمجتمع وتحقق التكامل الاجتماعي والسياسي بداخله، ودليلهم في ذلك أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره. وعليه فإنه كلما تبلورت ثقافة سياسية ملائمة ومقبولة للمجتمع كلما أصبح النظام السياسي متميزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع وتزايد شعور الأفراد بولائهم لأمة معينة، ويتوقف هذا على تطوير مجموعة من القيم السياسية والمعايير والرموز التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أنماط السلوك والعلاقات داخل المجتمع، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية⁴³.

9 التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار:

ويقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والإرتفاع بقدرته ليتمكن من إستيعاب أنماط المتطلبات السياسية والتنظيمية المتغيرة ، وكذا الإرتفاع بمهارته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة والمتغيرة التي قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر الخارجية، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي في إطار من النظام الإستقرار⁴⁴.

10 التنمية السياسية هي التعبئة والقوة:

وبحسب أصحاب هذا الاتجاه فإن التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظام سياسي وفعال له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية ، وفي هذه الحالة فإن الحكم على النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة في عملية تحديد الأهداف الجمعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف لا من خلال ديمقراطيته أو إستقراره⁴⁵.

وفي إطار الجهود المسحية أيضا لتحديد مفهوم التنمية السياسية قدم " ربرت باكنهام " يتضمن خمسة إقترابات لدراسة التنمية السياسية حتى عام⁴⁶:

⁴³ نفس المرجع، ص 57.

⁴⁴ بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص 58

⁴⁵ نفس المرجع، ص 56.

⁴⁶ طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا واشكاليات، نفس المرجع السابق، ص 30.

-**الإقتراب القانوني الرسمي:** بمعنى أن التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي الذي يوصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.

-**الإقتراب الإقتصادي:** ويعني أن التنمية السياسية مساوية للتنمية الإقتصادية.

-**الإقتراب الإداري:** وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحيدة.

-**إقتراب النظام الإجتماعي:** ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وتخطي الإنشقاكات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.

-**إقتراب الثقافة السياسية:** بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة من الخصائص الإيجابية والشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الإمتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية.

أما لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس العلوم الإجتماعية الإمبريكية فقد حددت التنمية السياسية بثلاث أبعاد:

أ/خلق روح المساواة التي تؤدي إلى مزيد من المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي والمزيد من الديمقراطية.

ب/الإقتدار السياسي، الذي يعني خلق نظام سياسي قادر على إتخاذ قرارات فعالة وقادر على التأثير الفعال في الإقتصاد والمجتمع.

ج/تباين وتخصص النظم السياسية، وهذا يعني أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة.

كما هناك من الباحثين والعلماء من حاول تعريف مفهوم التنمية السياسية من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات، إذا ما توافرت في مجتمع ما فإنه يعد بذلك مجتمعاً نامياً سياسياً، ومن أمثلة هؤلاء العلماء نجد صامويل هنتون حيث قدم هذا الأخير مؤشرات للحدثة السياسية، وبالتالي غايات التنمية السياسية تتلخص في:

-**ترشيد السلطة:** بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات الإجتماعية بغض النظر عن الاختلافات العرقية أوالمذهبية أو الطائفية وبهذا تصطبغ السلطة بطابع علماني وتنفصل السلطة عن شخصية الحاكم وأن لايمارس الحكم بشكل فردي وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية.

-**تمايز المؤسسات والوظائف السياسية:**بمعنى عدم إحتكارالسلطة والفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب وجماعات المصالح والضغط وهذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها إتخاذ وتقييم القرارات السياسية.

المشاركة السياسية :ويقصد بها أن تكون القرارات العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبي ولإستحالة إجتماع الجماهير لتدبير أمورهم بالشكل الديمقراطي وفق النموذج الديمقراطي اليوناني فقد تتطلب ذلك ظهور التمثيل النيابي ونظام الانتخاب⁴⁷.

ثانيا :التعريفات الثنائية/والمركبة لمفهوم التنمية السياسية⁴⁸ :

وفي هذا المنظور حاولت بعض الكتابات الإجتهدانية ان تتجنب النقد الذي وجه التعريفات الأحادية البعد، وذلك بوضع مجموعة من المعايير لتحديد هوية التنمية السياسية باقتربات ومداخل بنائية وظيفية في إطار التمييز بين المجتمع النامي سياسيا والمجتمع المتخلف سياسيا.

ويتضح ذلك في اجتهادات "جابريل الموند" وإسهاماته في وضع إطار ملائم لتحليل التنمية السياسية، حيث وضع مجموعة من الخصائص او المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغها في ثلاث ابعاد تميز وتنوع الأبنية والادوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء⁴⁹.

1- تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيد من التخصص في إطار وحدة كلية ،بمعنى آخر ان توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع، فطبقا لتصور "الموند"يوجد تميز الابنية متى وجدت ابنية النظام السياسي محددة الوظائف وتميل الى القيام بدور مرتبط بهذه الوظيفة في اطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

2- العلمانية :وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الإتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة البديلة، والوسائل التي يختار بها ما اذا كان مسار الحركة يقود الى نتائج المرجوة ام لا.

3- اما معيار اسلوب الاداء:فمن خلاله حسب "غابريال الموند" يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولاءات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية(الطائفية، العشائرية، القبلية، الاسرة....)⁵⁰.

أما عبد الحليم الزيات فقد عرف التنمية السياسية على أنها " عملية سوسيو -تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا ، غايتها تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعياته العقائدية من

⁴⁷ بياضي محي الدين، مرجع سابق، ص61

⁴⁸ طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا واشكاليات، مرجع السابق الذكر، ص41.

⁴⁹ نفس المرجع، ص42

⁵⁰ طاشمة بومدين، مرجع سابق الذكر، ص42.

نسق أيديولوجي تقديمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية....51

أما بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها "عملية سياسية لها غايات متعددة، ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة".52

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من إهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية والمزاوجة بين ماهو نظري وبين ماهو ميداني تجريبي.⁵³

كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير في التنمية السياسية إرتبط أساسا بالسياسيولوجية الأنجلوسكسونية ، إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (بالعالم الثالث).⁵⁴

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها⁵⁵:

⁵¹ بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص62

⁵² نفس المرجع ص62

⁵³ حمدوش رياض، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، معهد الميثاق، بدون مكان نشر، 2009، ص6

⁵⁴ نفس المرجع، ص6.

⁵⁵ نفس المرجع، ص7-8.

1- كتاب ألمانند G.almond و جيمس كولمان J.Kolman صدر سنة 1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2- كتاب ليونارد بندر L.Bender عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3- كتاب لوسيان باي L.Bye عن بورما: السياسة والشخصية وبناء الأمة .

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو "دانيال بال" (D.Bell) الذي قام بتطوير مفهوم سسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي وبالتالي تم الانتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي:

1- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتمشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.

2- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

3- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.

4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسية تجاة مواطنيها.

5- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

6- إنتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة .

خلاصة القول هنا أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي إستنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في الإستخدام الأكاديمي - إذا جاز التعبير - وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو - أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل إستمرار تحقيق مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للإقترب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وإنتقال السلطة عبر صناديق الإقتراع ونظام البرلمان .⁵⁶

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية يشوبه بعض الشك، باعتبار ان النظرية لها اركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين عدة متغيرات بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها وضبطها⁵⁷. ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات التنمية من تعقيدات الظاهرة الإنمائية وفقدان تجانسها، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيا خاضعة للإجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث. ولذا فلفظ "مدخل" هو اقرب للواقع من النظرية في مجال التنمية السياسية، باعتبار ان المدخل المنهجي هو اسلوب لمعالجة والفهم وبالتالي يمكن اعتباره اتجاه و ميل الباحث الى اختيار اطار مفاهيمي معين.

إن اختيار المدخل النظري المناسب، كفيل بتحديد نتائج الدراسة و بلورة وجهة نظر الباحث إتجاه القضايا التي هو بصدد دراستها، كما أن المدخل النظري هو أسلوب المعالجة و الفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص. و منه فإن من أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية هو المدخل القانوني و المدخل المركسي و كذلك المدخل البنائي الوظيفي⁵⁸.

أولاً : المدخل القانوني⁵⁹ :

يعود المدخل القانوني Legal Approach الى انصار المذاهب الشكلية Les doctrines Formalistes في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وخلاصة هذه المذاهب ان القانون هو ارادة ومشئة الحاكم، اي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تارجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية نوسادت بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحاكم، ومن خلال التفسيرات التي قدمها انصار العقد الإجتماعي، ومنح الحاكم مطلق الحرية في التصرف تجمع هؤلاء الفقهاء مقولة "ان القانون هو امر من شخص مسلم له بالطاعة الى نخر واجب عليه الأمتثال....."⁶⁰

أصبح المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية، من المداخل الكلاسيكية التقليدية، حيث عزف الباحثين عنه و أصبحوا لا يعتمدون عليه في الدراسات المعاصرة المتعلقة و المرتبطة بقضية التنمية، و لكن و مع هذا يجب التوقف عنده لمعرفة مضمون اهتمام فقهاء القانون بالتنمية السياسية.

⁵⁷ بوحوش عمار، ومحمد ديبات، مناهج البحث العلمي اسسس واساليب، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص26-27.

⁵⁸ طاشمة، بومدين دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا واشكاليات، مرجع سابق الذكر، ص50

⁵⁹ نفس المرجع، ص50

⁶⁰ توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الاولى، 1988، ص86

إن جوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية(تلك التي تخضع الهيآت الحاكمة فيها و السياسية خاصة للقانون⁶¹ .

كما يخضع فيها الحاكم و المحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا وبالتالي تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح ، و يتطلب قيام دولة القانون وجود دستور أو وثيقة قانونية ، تحدد السلطات العامة و تحدد دور و صلاحيات كل منها و علاقتها ببعضها البعض كما تعين الوثيقة القانونية حقوق و واجبات الأفراد و الجماعات لتحقيق العدالة و المساواة بين الجميع.

إن وجود دستور بالنسبة للدولة القانونية، ضمانة أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلطات القانون وبالتالي ينبغي على كل سلطة إحترام اختصاصها و لا تتعدى حدودها ، لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات عضويا و شكليا.

و عليه فإن المدخل القانوني، يستوجب ضرورة وجود ضوابط قانونية مصدرها الدولة لا غير لتحقيق التنمية السياسية، و أن كل ما هو خارج إطار الدولة لا يمكن أن يحقق أو يساعد في تحقيق التنمية السياسية، رغم أن ما لا حضناه سابقا هو أن التنمية السياسية تتحقق بتظافر مجهودات جميع عناصر المجتمع سواء داخل أطر قانونية أو سياسية أو مدنية ، لأن القانون أو القاعدة القانونية لا تأتي من فراغ فهي تعبر عن استجابة عملية أو عن توجهات أيديولوجية أو انعكاسا لمصالح اجتماعية فئوية أو طائفية أو طبقية و بالتالي تظهر الذاتية مما يؤدي إلى طغيان مصالح فئة على أخرى. و هذا معناه أن هناك قصور القانون في كثير من الأحيان على تحقيق التنمية السياسية و منه لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية⁶² .

وعموما، فعلى الرغم من المطبات والمآخذ الموجودة في المدخل القانوني المؤسسي ، فإن هذا لا يمنعنا من الإعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة لتفسير مكمل للمداخل الأخرى التي تدرس القوى الكامنة خلف المؤسسات، وإن كان المدخل المؤسسي القانوني قد عرف تراجعاً مع بروز المداخل الأخرى وهيمنتها على دراسات السياسة المقارنة عامة ، والتنمية السياسية خاصة، فإن المدخل القانوني مازال له انصاره وخوا في المدرسة اللاتينية ،وما يزال صالحاً-الى حد ما- لدراسة الكثير من الظواهر السياسية، ومن بينها قضية التنمية السياسية.⁶³

61 أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية المفاهيم الاساسية نماذج ممارسة، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2002 ،

ص

62 طاشمة بومدين ،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا واشكاليات،مرجع السابق الذكر،ص54

63 نفس المرجع،ص54.

ثانياً: المدخل الماركسي (الجدلي المادي):

إذا كانت التنمية السياسية تهتم بدور المؤسسات السياسية التي تتحلّى بجملة من الخصائص والمميزات تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها، ويجود نسق ايديولوجي ملائم لتطوير وتحديث النظام السياسي، فإن المدخل الجدلي المادي ينظر الى النظام السياسي من خلال مسلمات اساسية هي⁶⁴ :

1. أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي .
2. أن المجتمع ينقسم الى تكوينات تراتبية أو نوعية .
3. ان العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط او درجة ما من الصراع ، حيث بعضها يحكم وبعضها يحكم.
4. ان فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات او الجماعات الاجتماعية التي تدير النظام، سواء كانت طبقة او جماعة أو نخبة
5. أن الوضع الإقتصادي لأي طبقة من الطبقات يرجع في المقام الأول الى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع ، وهذا الوضع الإقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية⁶⁵ .

على اساس هذه المسلمات يعتبر المدخل الجدلي المادي ان النظام السياسي انه بناء يعكس الأوضاع الإقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويكون النظام السياسية ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ، وما تنطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية، والإقتصادية لطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات ، وانتصار للطبقة العمالية ، وتطوير للبناء الكلي للمجتمع في نهاية الأمر⁶⁶ .

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي، في حين إغفال باقي الأنواع الأخرى من الصراع.

كما إن قوله بانتقال السلطة إلى الطبقة العاملة وسيطرة هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج سيحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة كذلك، بل إن كل ما يعنيه هو حدوث انتقال السلطة والسيطرة الاقتصادية من طبقة لأخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن

⁶⁴ نفس المرجع، ص54

⁶⁵ طامشة بومدين، مرجع سابق، ص55

⁶⁶ دويدار محمد، مبادئ الإقتصاد السياسي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص196.

تمارس حقها في المشاركة في السلطة، أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما إن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة ودفاعه عن مصالحها دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس مدى تنمية أو تخلف النظام السياسي⁶⁷.

وتجدر الإشارة في النهاية، الى ان التداعي المنطقي لكل ما تقدمه من مآخذ لتحليلات المدخل الجدلي المادي مردود عليه، هو الشك في قدرة وكفاءة هذا المدخل في التحليل العلمي، والتحرر من الإعتماد عليه في دراسات السياسية. لكن بالرغم من ذلك فان الدور المحوري للطبقة وتحليل التناقضات، والتدرج الإجتماعي، كلها تساعد الباحث على الإمام بجميع الجوانب التي قد أهملتها المداخل الأخرى⁶⁸.

ثالثاً: المدخل البنائي الوظيفي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحليلاتهم من افتراض يتمثل في اعتبار المجتمع المدني نسق اجتماعي مترابط ترابطاً داخلياً ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق⁶⁹.

وهو ما يشير هنا إلى ذلك التأثير المتبادل بينهما، كما يجعل كلا منها الآخر على نحو يؤكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق ويوسع نطاقه، كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها⁷⁰.

هذا وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص من أفكار "بارسونز"، غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون وي طرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الوظائف بدلاً من التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وعلى مفهوم النظام بدلاً من التركيز على مفهوم الدولة وعلى الوظيفة بدلاً من السلطة والقوة والأدوار بدلاً من المناصب والأبنية بدلاً من المؤسسات.

وينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، والمتثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن

⁶⁷ طاشمة بومدين، نفس المرجع، ص 56

⁶⁸ نفس المرجع، ص 57

⁶⁹ بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص 66

⁷⁰ - طاشمة بومدين، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص 5

بقائه واستمراره في أدائه لوظائفه وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة فضلاً عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته.

يعتبر البنائيون الوظيفيون لدراسة التنمية السياسية ينبغي التركيز على ثلاثة وظائف يؤديها النظام البنائي والتي يمكن ذكرها كآتي⁷¹:

أ قدرات النظام السياسي: وتشمل

ب القدرة الإستخراجية : Extractive capability - وتشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية.

ت القدرة التنظيمية : Regulative Capability - ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرته على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها.

ث -القدرة التوزيعية : Distributive Capability - وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد والمنافع... الخ، بين الأفراد والجماعات

ج -القدرة الرمزية : Symbolic Capability - وتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم لبحث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.

ح- القدرة الانتخابية : Responsive Capability - ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية.

خ- القدرة الداخلية والدولية : International Capability - وتتضمن القدرة الدولية القدرات السابقة المذكورة على المستوى الدولي⁷².

رابعاً: المنظور البيئي الحضاري: مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية

من خلال العرض والتحليل لمجموع المفاهيم والمداخل المنهجية السابقة رغم تعددها وتعارضها الظاهري، بما يوحي بأنها بدائل يتجاوز لاحقاً قصور سابقها، نجد أنها جميعاً تشترك في مجموعة من الخائص تضع قيوداً على صلاحيتها في دراسة واقع مجتمعات العالم المستضعف، ناهيك عن قصورها الذاتي عن الإحاطة بالظاهرة الإنمائية حتى في المجتمعات التي طرحتها⁷³.

وفي محاولة لوضع مدخل بديل لدراسة مسألة التنمية السياسية في ضوء المنظور الحضاري، نثير مجموعة من التساؤلات تتعلق بماهية المنظور البيئي الحضاري؟ وماهي الدواعي والمبررات التي تستلزم القيام

⁷¹ بياضي محي الدين، نفس المرجع، ص 68.

⁷² بياضي محمد الدين، مرجع سابق الذكر، ص 68.

⁷³ طاشمة، بومدين دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات، مرجع السابق الذكر، ص 66.

بعملية التاصيل المنهاجي؟ وهل يستطيع هذا المنظور تحقيق قدر من العمومية المنهجية ،ام انه مؤطر بالخصوصية؟⁷⁴

1-مبررات ودواعي تاصيل مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية

إن محاولة إيجاد مدخل منهجي بديل في حقل التنمية السياسية ينبع اساسا من دواعي ومبررات معينة تتعلق جزء منها بمعطيات الواقع العربي الإسلامي وثانيهما نابعة من الواقع العلمي الفكري والمنهجي.

أ-الدواعي الذاتية النابعة من الواقع العربي الاسلامي:

وتتحلى فيما يلي⁷⁵:

1-تركيز النظم والمجتمعات العربية الاسلامية كما يرى العالم والمفكر "مالك بن نبي" على الاستهلاك والحقوق بدلا من التركيز على الواجب والإنتاج. فالتركيز على الاستهلاك والحقوق دال ومؤشر على انهيار المجتمع لان هذا التركيز ستنزف القوى في الاستهلاك دون مبالاة بقيم الإنتاج وطقه وفعاليته، والتركيز على الإثنين مؤشر على ركوع المجتمع .

وفي هذا السياق، فان السياسات التي اعتمدتها بعض الانظمة في العالم الإسلامي منذ ارساء اسس الدولة الوطنية 1962، قد عملت بالعكس على تحويل الافراد من منتجين الى مستهلكين، فإذا كان الإستعمار قد حول المسلم الى وسيلة من وسائل الإنتاج، فان هذه الانظمة جعلته غاية الإنتاج دون وسيلة له، ياكل دون ان ينتج، يطالب بالحقوق دون القيام بالواجبات، في حين القاعدة الاخلاقية والنظريات الاقتصادية تقوم على مبدا الواجبات على الحقوق، فاي دولة لا يمكن مهما كانت قوتها ان تستمر في العمل بمفتاح الحقوق قبل الواجبات، لانه لا تقوم حياة بدون انتاج.

2-أن المجتمعات غير الغربية وتحديد المجتمعات العربية الإسلامية تعيش ازمان متعددة الابعاد والنواحي، وقد حددتها الأستاذة "منى ابو الفضل" في ازمة الهوية، وازمة الشرعية، والفعالية، والتكامل، وحالة من الإستقطاب والتناقض، ومن ثم اصبح المجتمع العربي مصدر الفعالية الحضارية على الرغم من الإمكانيات القائمة لديه، بحيث صار فاقد الوجهة والإتجاه.

3-كذلك هناك دواعي نابعة من حالة البحث الأكاديمي الذي يعتمد بصورة مكثفة على الاطر المنهجية والتحليلية التي طورة النسق المعرفي الغربي التاريخي.⁷⁶

⁷⁴ ابو الفضل منى ، " التاصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية"، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الجامعي 1983-1984، ص8

⁷⁵ طاشمة بومدين، نفس المرجع، ص75

⁷⁶ طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات، مرجع السابق الذكر، ص76

الدواعي الموضوعية النابعة من الواقع الفكري والمنهجي

وانطلاقاً من طبيعة الفكر المنهجي القائم في حد ذاته على التنوع والتعدد ، والقائم على التجاوز التصحيح طبقاً لمعطيات واقعية. فإن هذه القاعدة تعطي مشروعية الاجتهاد والتطوير في ارساء اطر منهجية تتناسب مع طبيعة الواقع العربي والمتغيرات الرئيسية الفاعلة⁷⁷.

وعليه فإن هذا الاسلوب في التنمية اصبح يتبناه في الوقت الحالي العديد من المفكرين، على اختلاف تسيراتهم لقوانين التطور الاجتماعي والسياسي ،ونذكر من هؤلاء "فرنسوا بيرو"، و"أنور عبد المالك"، و"جلال أمين". كما نجد فكرة الإقرار بتعدد وتنوع انماط التنمية من خلال المفاهيم والإستراتيجيات والدراسات التي تقدمها الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في اطار البحث عن انماط ومقاربات ومداخل منهجية واطر مفاهيمية جديدة للتنمية ومن هذه الإستراتيجيات نذكر⁷⁸:

- التنمية المستقلة (الامم المتحدة)

- التنمية المنبثقة من الداخل (اليونيسكو)

- التنمية المتمحورة على الانسان (اليونيسكو)

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية

إنه تبعاً لما تقدم فإن أهداف عملية التنمية السياسية تتمثل في:

تهدف إلى تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية⁷⁹.

- ❖ ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار ، وذلك بأن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تلخيصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم.
- ❖ تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها في معنى إيجاد والوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة الحكومة المركزية في أعمال قوانينها وسياساتها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة.
- ❖ زيادة كفاءة الحكومة من المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها.

⁷⁷ نفس المرجع، ص 79.

⁷⁸ طاشمة بومدين ، نفس المرجع، ص 80.

⁷⁹ عمارة ليلي ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012 - 2013)، ص 40

❖ تهدف إلى السعي بشتى السبل إلى زيادة محددات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات العامة داخل المجتمع أو بغيرها.

❖ اللحاق (الالتحاق) الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها.

تهدف إلى بناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية.

❖ تهدف إلى إحداث تغيير الثوابت وإخلاصها في العمل والعدالة عند التطبيق.

❖ تهدف إلى بناء إستراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين إلى تغيير في التفكير والممارسة.

❖ تهدف إلى جعل المجتمع عصرياً ومنفتحاً ومتسامحاً لكل أبنائه وذلك من خلال إحداث تعديل بعض القوانين والأنظمة القائمة على العمل والحق وسيادة القانون⁸⁰.

إذاً التنمية السياسية تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب⁸¹.

كما تهدف في الأخير إلى التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة، ما يعني أنها مصلحة مشتركة للسلطة السياسية وللمواطنين من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي⁸².

⁸⁰ نفس المرجع، ص 41.

⁸¹ مرجع سابق الذكر، ص 42.

⁸² مرجع سابق الذكر، ص 42.

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية

وسائل الإعلام الحرة تلعب ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الديمقراطية، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتاً لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كقريب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسؤولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام ولمعرفة إشكالية العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية سوف نتناول القضايا التالية:

- ❖ علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة الديمقراطية
- ❖ علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية
- ❖ دور الإعلام الجديد في تفعيل التنمية السياسية.

المطلب الأول: علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة الديمقراطية.

يعد الإعلام من الأدوات الفاعلة والمهمة في المجال السياسي فهو لا يقوم فقط بنقل الرسائل والمعلومات من المؤسسات السياسية إلى الجمهور، ولكنه يحول هذه المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من العمليات الخاصة بصناعة الأخبار لتحقيق أهداف وغايات محددة، حيث تعد العلاقة بين الإعلام والعملية السياسية علاقة جدلية، إذ إن الإعلام يعمل على نقل وتحليل النشاط السياسي ولكنه في نفس الوقت يعد جزءاً من العملية السياسية باعتباره من المصادر المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم مما يساعد على صنع القرار السياسي، فضلاً عن اعتماد الجمهور عليها في تكوين اعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به، وما يترتب عليها من سلوكيات وردود أفعال إزاء هذه الأحداث⁸³.

وينظر علماء السياسة إلى الإعلام باعتباره جزءاً من النسق السياسي تستخدمه النخبة الحاكمة، والقيادات السياسية لإضفاء الشرعية والمصادقية على النظام السياسي، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسؤولين⁸⁴. كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة ارتباطية بين حرية وسائل الإعلام والقدرة في الوصول إلى المعلومات، وبين توافر مؤشرات الحكم الرشيد المتمثل في الاستقرار السياسي وحكم القانون، والفاعلية الحكومية وانخفاض مستوى الفساد، فالمجتمعات التي يتمتع فيها الجمهور العام من الوصول إلى الصحف الحرة المستقلة ووسائل الإعلام الأخرى، لديها استقرار سياسي كبير ويسود فيها حكم القانون وتتمتع فيها الحكومة والنظام السياسي بالقدرة والفعالية في معالجة القضايا المختلفة، كما تنخفض فيها مستويات الفساد⁸⁵. فيرى Kyu Ho Youm، أن هناك نسبة كبيرة من الاتفاق على وجود علاقة قوية بين الديمقراطية وحرية الإعلام، وأنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون وجود وسائل إعلام حرة، توفر إمكانية إدارة النقاش الحر بين الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة، كما توفر المعرفة للجمهور، فكلما قلت أو ضعفت القيود على وسائل الإعلام، زادت قدرتها على القيام بوظائفها في المجتمع الديمقراطي⁸⁶.

⁸³ : صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص 4

⁸⁴: Dominique Walton, **Political Communication: The Construction of a Model**, *European Journal of Communication*, vol, 5, N,9, 1990, pp 9-10.

⁸⁵ : عبد الغفار رشاد القصي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007)، ص 43.

⁸⁶ Kyu Ho youM , Press Freedom In Democratic , South Korea: Moving From Authoritarian to Librarian ? , *International Communication Gazette*, vol 43 , No , 53 , pp. 63-64.

يفترض Jorgen Habermas، ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية وهي⁸⁷:

1- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المسيطرة - تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.

2- حماية وسائل المجتمع: فيرى Habermas أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوفر لها القدرة لحماية مصالح المجتمع، بأن تكون كلب حراسة Watch Dog للمجتمع حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات تتركها السلطة⁸⁸.

3- توفير المعلومات للجمهور: حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلن يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضائه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير Habermas إلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث، وفي ذلك يقول Habermas: "إن وسائل الإعلام تجعل المواطنين يفهمون ما يحدث في العالم، بينما تعطيهم المدارس القدرات للتعامل مع هذه الأحداث"⁸⁹.

4- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وزادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام كما حددها Lasswell حيث يرى أن

⁸⁷ نفس المرجع، ص 65.

⁸⁸ نفس المرجع، ص 65.

⁸⁹ نفس المرجع، ص 66.

من الوظائف المهمة للاتصال هو تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك حيث للاتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديمقراطية من أداء مهامها.

ويرى " Jennings and Thompson " أن الإعلام الحر يقوم بثمانية وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي⁹⁰:

1- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة:** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

2- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال:** من خلال تحويلها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

3- **الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية:** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

4- **إدارة النقاش الحر في المجتمع:** بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

5- **الرقابة على مؤسسات المجتمع:** وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسئوليتها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

6- **المساعدة في صنع القرارات:** فلو سائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل⁹¹.

7- **التأثير في اتجاهات الرأي العام:** حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة

⁹⁰ عبد الباقي عيسى ، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور.. وآليات التعزيز، المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة، 2012، ص18.

⁹¹ نفس المرجع، ص18

ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظراً لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوى كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات⁹².

8-مراقبة الأحداث المعاصرة: وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، فالمراقبة بمعناها العام تعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادر على التكيف مع الظروف والمستجدات، وتوفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية حيث تكون وسائل الإعلام بدور سياسي في المجتمع من خلال موضع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع⁹³.

وحتى تقوم وسائل الإعلام بأداء الوظائف السابقة، يستلزم توافر عدة شروط منها⁹⁴:

1-التعددية والتنوع: وتعني ضرورة توافر وسائل الإعلام الكافية في المجتمع الديمقراطي، بهدف نقل الآراء والتوجهات المختلفة، فكلما زاد نطاق التعددية الإعلامية، كلما زادت قدرة الإعلام على التعبير الحر عن جميع الآراء والتيارات الفكرية الموجودة، في المجتمع، ولكن المؤشر الحقيقي للتعددية الصحفية يكمن في المدى الذي تتركه تلك الصحف في تعدد الاهتمامات، وتنوع سياستها التحريرية، ومنطلقاتها الفكرية، وقدرتها في التعبير عن مختلف التيارات السائدة في المجتمع.

2-انعدام القيود: وتعني عدم وجود قيود تكبل من حرية إصدار الصحف، أو من قدرتها في الحصول على المعلومات، أو التعبير عن الآراء المختلفة، أو ممارسة النقد لما تراه جديراً بالنقد والتقويم، فكلما انعدمت هذه القيود، كلما زادت مساحة الحرية لوسائل الإعلام.

3-انعدام الرقابة: والتي تجعل المضمون النهائي للصحيفة رهناً بإرادة سلطة الرقيب، وليس هيئة تحرير الصحيفة، ولذا فكلما اختفت الرقابة بمختلف أشكالها زادت قدرة الصحافة على التعبير عن قضايا المجتمع ومشكلاته.

⁹² عبد الباقي عيسى، مرجع سابق الذكر، ص 19

⁹³ نفس المرجع، ص 20.

⁹⁴ نفس المرجع، ص 21.

4- حرية الحصول على المعلومات ونشرها: ويتضمن ذلك جميع المعلومات بما في ذلك، الحق في الاطلاع على وثائق الدولة، ومنع احتكار أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات.

المطلب الثاني: علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية

عندما نتأمل الأوضاع الإعلامية في الأنظمة الغير الديمقراطية نلاحظ أن التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية والإعلامية لهذه الأنظمة لم تحقق الحد الأدنى من طموحات وأهداف شعوبها...⁹⁵ كذلك نط المملكية فالحكومات لها السيطرة الكاملة على الصحف ولا تسمح بصدور صحف للمعارضة وتتولى الاتفاق مع وكالات الأنباء العالمية من أجل تنظيم التوزيع المحلي للأنباء عن طريق الإذاعة والتليفزيون والصحف. كما أن اختيار وتوزيع الخدمات الإعلامية الخارجية لا يتم إلا من خلال الأجهزة الرسمية للدولة.⁹⁶

يمكن لنا ان نحدد مستوى التبعية الإعلامية في الدول الغير الديمقراطية و أن نوجزها بالتبعية للسلطة الحاكمة سواء في الملكية أو الإدارة أو المضامين الإعلامية

التبعية للسلطة الحاكمة

يسود اتجاه واضح في كافة أنحاء الدول الغير الديمقراطية هو سيطرة الطابع الحكومي على ملكية وسائل الطباعة والنشر للصحف والمجلات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية (الإذاعة والتليفزيون). وتخضع أغلب الصحف اليومية التي تصدر فيها لسيطرة وتوجيه وزارات الإعلام أو هيئات حكومية مماثلة.⁹⁷ وتستكمل الحكومات سيطرتها الشاملة على الصحافة من خلال التشريعات الإعلامية أو ما يعرف بقوانين النشر. وهنا يلاحظ وجود مستويين من التبعية إذ إن معظم الدول النامية لا تزال تطبق القوانين الأوروبية وخصوصا الفرنسية في مجال النشر والطباعة علاوة على التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات في هذا الشأن والسلطات التقديرية التي تتمتع بها الحكومات العسكرية بشكل خاص.⁹⁸

ويلاحظ أن جميع الدساتير في الدول النامية المستقلة تنص على ضمان حرية الصحافة ولكنها تنص أيضا على قيود تحد من حرية الصحافة.

⁹⁵ عواطف عبد الرحمان ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت-

1984، ص126،

⁹⁶ نفس المرجع ، ص126.

⁹⁷ نفس المرجع، ص127.

⁹⁸ نفس المرجع، ص128.

وعند مناقشة هذه القيود نجد أن معظم هاته الدول لم تصل بعد إلى مرحلة من الاستقرار السياسي تمكنها من تطبيق تشريعات واضحة ومحددة⁹⁹.

ولا شك في أن الفیصل النهائي في مثل هذه الحالة ليس هو النص القانوني في حد ذاته وإنما هو نوعية القوى السياسية التي تقوم بتطبيق هذا النص ولمصلحة من يطبق النص..

وهناك بعض الدول النامية التي تمارس الرقابة على الصحافة من خلال القراءة المسبقة للمواد التي تنشرها الصحف. وتتفاوت صور الرقابة وأشكالها فهي تتراوح ما بين وجود لجان للرقابة على الصحف تابعة للأحزاب الحاكمة ورقابة ذاتية يقوم بها المحررون في ضوء تعليمات رؤساء التحرير التابع للأحزاب الحاكمة أو الذين يحظون بثقة الحكومات الأفريقية¹⁰⁰.

وهناك شكل آخر للرقابة الحكومية على الصحف يتمثل في الإيقاف أو المصادرة أو التعطيل. وتنص معظم الدول النامية على ذلك في دساتيرها وقوانينها. على أن ذلك لا يتم إلا في حالة نشر ما يمس أمن وسلامة تلك الحكومات. ويلاحظ أن أمر المصادرة أو الإغلاق لا يتم غالبا إلا في ظل نظم عسكرية لا تلتزم. واد الدستور بل تفرض شرعيتها بالقوة.¹⁰¹

المطلب الثالث: دور الإعلام الجديد في تفعيل التنمية السياسية.

وفّر ظهور شبكات التواصل الاجتماعي فتحاً ثورياً، نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود. إذ أوجد ظهور وسائل الاعلام الجديد بيئة اعلامية جديدة عرفت تغيرا كبيرا، اذ غير من جوهر النظريات الاتصالية المعروفة، وأوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية اذ نقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصورها خبراء الاتصال. ومنه دخل الاعلام التقليدي في مرحلة جديدة اخرجت المتلقي من الحتمية إلى الاختيار بلا حدود، ومن الأحادية في الطرح والتلقي إلى المشاركة¹⁰².

أولاً: مفهوم الإعلام الجديد

يعرف مصطفى عباس صادق الاعلام الجديد بأنه¹⁰³: ”الإعلام الرقمي لوصف بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية مثل: التلفزيون الرقمي والراديو الرقمي وغيرهما، أو للإشارة إلى

⁹⁹ عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 129

¹⁰⁰ نفس المرجع، ص 130.

¹⁰¹ نفس المرجع، ص 130.

¹⁰² كزوط هشام، الإعلام الجديد والرهانات التنموية،

<http://drasat.info/> شوهذ يوم 2015/04/15، ص 1.

¹⁰³ نفس المرجع، ص 1.

أي نظام أو وسيلة إعلامية تندمج مع الكمبيوتر. كما يرى ان الاعلام الجديد هو عملية: ”التزاوج (Convergence) ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع الكمبيوتر وشبكاته ويأخذ هذا الاسم لأنه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، فقد نشأت داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات“. كما اطلق عليه تسمية الاعلام التفاعلي حيث يجمع بين النص والصوت والصورة في ملف واحد، وتلعب فيه التقنية دوراً مهماً في إضفاء التفاعلية على هذا النوع من الإعلام حيث أصبح بإمكان المستفيد التفاعل مع الطرح الإعلامي وقراءته والتعليق عليه.

وفي هذا السياق يرى محمود خليل في كتابه: الصحافة الإلكترونية.. أسس الأنظمة التطبيقية في التحرير الصحفي)، أن المستخدم هو من سيتحكم بوسيلته الاتصالية وسيكون منتجاً لمادته الإعلامية بالقول: ”ما يثير دخول الحاسوب إلى عالم الإتصال، هو تحول العملية الاتصالية إلى حالة تبادلية بين المرسل والمستقبل، بمعنى أن الاتصال هنا سيكون ذا اتجاهين: (Two Way Commnication)، حيث تزداد درجات التفاعل بين طرفي العملية الاتصالية، وسيعمل دور المستقبل في هذه الحالة ليس فقط إلى الدرجة التي يستطيع معها أن يفسر، أو يطلب المزيد من المعلومات حول وحدة إعلامية معينة، بل سيصل الأمر إلى تحول المرسل العادي في حالة الاتصال التقليدي إلى منتج للمادة الإعلامية¹⁰⁴.

ويمكن تعريف الإعلام الجديد بالإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال Online (Media)، لارتباط هذا النوع من الإعلام بشبكة الإنترنت مثل الشبكات الإجتماعية، ونتيجة إلى ما تميز به هذا الإعلام من تدفق هائل للمعلومات، فقد أطلق عليه صفة (إعلام المعلومات Info Media)، لتوافقه بين الكمبيوتر والاتصال، معتمداً على تكنولوجيا المعلومات، ويأخذ أيضاً تسمية إعلام الوسائط المتشعبة (Hypermedia)، دلالة على استخدامه لبعض الوصلات التشعبية (Links) المتصلة به، وهو أيضاً إعلام الوسائط المتعددة (Multimedia)، الذي يعني التداخل الفعلي بين هذه الوسائط (النص، الصورة، والفيديو).“

ثانياً: الإعلام الجديد والتنمية السياسية

حدث الإعلام الجديد في المنظومة السياسية جملة من التغييرات الجوهرية التي دفعت البيئة السياسية نحو تنمية و تعزيز مجموعة من القيم كالنزاهة والشفافية من خلال الرقابة والمحاسبة الى جانب توسيع المشاركة السياسية لدى المواطنين وكذا تفعيل الديمقراطية من خلال السماح لظهور اشكال جديدة للمعارضة والاحتجاج والسماح بالمشاركة في صناعة القرار السياسي¹⁰⁵.

104 العربي محمود خليل، الصحافة الإلكترونية : أسس بناء الأنظمة التطبيقية في التحرير الصحفي، للنشر والتوزيع ، ط1 1997.ص32.

105 كزوط هشام، مرجع سابق، ص1.

ففيما يتعلق بالدور المحاسبي للإعلام الجديد أصبح الإعلام الجديد يفرض على الأداء الحكومي سلطةً رقابيةً ومحاسبةً موازيةً، الأمر الذي جعل السلوك الحكومي اليومي والسياسي العام على المحك الجماهيري. وما يميز هذا الدور الرقابي هو قدرته على شطب حدود الجغرافيا والزمن، وسرعته في الانتشار، وتفاعليته الفائقة، وإنتاجه لطبقة جديدة من الإعلاميين، تحت مسمى ”صحافة المواطن“، وتفتيته للجماهير كلٌّ حسب اهتمامه وميوله، وتخطيطه لكل الحدود الرقابية التي تمارسها الحكومات على الإعلام التقليدي: مثل الصحافة والإذاعة والتلفاز. كما ان الإعلام الجديد صار متحكماً في تشكيل ”الرأي العام الإلكتروني“ وتوجيهه، حيث تقف الحكومة عاجزةً عن أعمال مقص الرقيب؛ لأنها باختصار حملات لا مقررٌ لهالةٌ تُخلق، ولا أرصدةٌ لتُجمد، ولا تراخيصٌ لتُسحب. ومن أهم استخدامات الرأي العام الإلكتروني تكوين الاحتجاجات الإلكترونية ضد التوجهات الحكومية غير المرغوب بها جماهيرياً¹⁰⁶.

و فيما يخص تدعيم قيم المحاسبة والنزاهة في المجتمعات فقد ساهم الإعلام الجديد في منح منابر عالية الصوت للجمهور، وشكل للمواطن العادي بريد الشكاوى والتظلم. وكذا اوجد ثقافة دائرية للحوار من الجمهور للجمهور، فلا يكاد يرتكب المسؤول الحكومي فعلاً غير مرضٍ، إلا وتجد الجبهات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد انفجرت نقداً، وتفنيداً، ومساءلةً¹⁰⁷.

وفيما يخص تعزيز المشاركة السياسية، فتشير دراسة حديثة اصدرها مركز ييو للأبحاث سنة 2012، شملت 22 دولة منها اربع دول عربية، الى التأثير البالغ للإعلام الجديد في الاهتمام بالقضايا السياسية، ومن ثم المشاركة في العمل السياسي، اذ سجلت الدراسة ان نسبة 64.5 من مستخدمي الاعلام التفاعلي لتلك الدول انصب حول متابعة القضايا السياسية. ويسمح الاعلام الجديد عبر ما يعرف بظاهرة ”التدوين الإلكتروني“ لفئات وجماعات خارج النخب السياسية والثقافية بمخاطبة الجماهير عبر المدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الإخبارية، والمنتديات، والقوائم البريدية، والمواقع الشخصية، فقد غيرت بذلك دور المواطن من متلقٍ للمعلومة إلى مرسل ومنتج لها؛ فانتقل إلى دور اللاعب الفاعل في صناعة وبلورة المشهد السياسي¹⁰⁸.

كما عمل الاعلام الجديد على تضيق فجوة المعرفة السياسية بإنتاج المعلومات وانتشارها وحرية الوصول إليها وقُدرة أي فرد علىُ ساهمة فيها وإنتاجها على إزالة اللبس والغموض المعرفي سواء ما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية. كما يحاول الاعلام الجديد التركيز على حرية الرأي والتعبير، ولكن كفاعل منتصر لا كفاعل منهزم أي كفاعل إيجابي انفلتت أفكاره ومواقفه من سلطة الرقابة، عبر هامش الحرية التي

¹⁰⁶ كروط هشام، الإعلام الجديد ورهانات التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 1.

¹⁰⁷ نفس المرجع، ص 1.

¹⁰⁸ نفس المرجع، ص 1.

يخلقها هذا الفاعل اذ يعتمد الى تحويل قضايا الشأن العام إلى هم يومي على واجهة وسائل الاعلام، والإعلان عن قضايا خلافية في المجتمع للعموم، وهو مدخل الديمقراطية والجدل الإجتماعي الذي يمكن عن طريقه القيام بالإصلاح والمصالحة بين النظام السياسي ورعاياه من زاوية تواصلية إعلامية¹⁰⁹.

كما ساهم الاعلام الجديد في ظهور ما يسمى بالنضال الالكتروني الذي لعب من خلاله المجتمع المدني ادوارا بارزة في التصدي للعديد من اشكال القمع والاضطهاد السياسي ومنه نخلص الى ان الاعلام الجديد احدث ابعادا تنموية بالمجال السياسي نجملها في تكريس قواعد الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي، ورفع مستوى الجودة في الأداء الخدمي، ودفع المسؤول الحكومي للقيام بواجبه على أفضل ما ينبغي، وكذا الترويج للديمقراطية، عبر توسيع قاعدة الحصول على المعلومات ومشاركة الفرد الحكومة والمجتمع المدني في الجهود المبذولة. وكذا رفع مستوى المسؤولية الفردية في صناعة القرارات الوطنية من خلال الاسهام في المشاركة السياسية. كما ساعد في كسر الطوق عن عدد من الأفراد والجماعات السياسية، على أساس أن وسائل الإعلام التقليدي تدعم الحكومات فقط، أما الإعلام الجديد فإنه يمنح القوة للأفراد والجماعات، مما أدى الى توسعة المشاركة السياسية لدى الافراد . كما أدى الى نشوء ظاهرة ”صحافة المواطن“، التي لا تعترف بأي رقابة كما هو الحال في الإعلام التقليدي¹¹⁰.

¹⁰⁹ نفس المرجع، ص1.

¹¹⁰ كنزوط هشام، الإعلام الجديد ورهانات التنمية، مرجع سابق الذكر، ص1

خلاصة واستنتاجات:

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- تعددت المفاهيم المتعلقة بكل من مفهومي الإعلام و التنمية السياسية ومرد ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية و الفلسفية لكل مفكر أو باحث لمعظم الدراسات في العلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما والعلوم السياسية بوجه خاص.
- لعبت مختلف وسائل الإعلام دورا هاما في تكريس التنمية السياسية و يختلف هذا الدور باختلاف البيئة الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي الذي يسود الدولة ، ففي الغرب ترتفع فاعليته وتعلو فاعلية وسائل الإعلام علي جميع الأصعدة والمجالات كمجال التنمية السياسية ، بينما تعرف خفوتا وتراجعا و انخفاضاً في دول العالم الثالث ذات النظم السلطوية والمجتمعات القبلية.
- لعبت المقاربات النظرية دورا هاما في تفسير ظاهرة التنمية السياسية ، وتعددت طروحاتها بتعدد المقترَب ، فالماركسية والوظيفية ظلت تسعى بكل جهد إلى إبراز الحاجة إلى تحقيق التنمية السياسية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول: واقع الإعلام في الجزائر

لقد زاد الاهتمام بالإعلام في العقدين الماضيين، وأصبح يعول عليه كأحد أهم القواعد الرئيسية في تحقيق الطموحات التنموية ومن بينها التنمية السياسية خاصة بعد أن تنامي في التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمعات العربية.

فبالنظر إلى ما يحمله الإعلام من قيم، وإلى أهمية الأدوار التي يضطلع بها والتي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها، والتي تحدث التحول المراد الوصول إليه نظرًا لما بحوزته من إمكانيات وقدرات وخبرات، فإن انبعائه ومشاركته في الحياة السياسية أصبح أكثر من ضرورة ملحة للتغلب على أزمات التنمية السياسية، وإحلال الديمقراطية خصوصًا في المجتمعات النامية التي لازالت لم تتخلص من التخلف ولم تعرف الإعتاق السياسي بعد ومن هنا سوف نبحث من خلال هذا الفصل عن واقع الإعلام في الجزائر وانعكاساته على التنمية السياسية. وهذا بالتكلم عن القضايا التالية:

1. المسار التاريخي للإعلام الجزائري.
2. محددات العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر
3. دور الإعلام في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر
4. آليات وسبل تفعيل دور الإعلام الجزائري في تحقيق التنمية السياسية.

المطلب الأول: المسار التاريخي للإعلام الجزائري.

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ، تغييرات جذرية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية ، بعد إقرار دستور جديد أجاز التعددية السياسية والإعلامية، وهذا ما كان له الأثر الكبير في زعزعة المنظومة الإعلامية، وكشف الإعلام بأنه كان يعيش بعيدا عن هموم ومشاكل المواطنين ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات تربط بأحداث سياسية شهدتها الجزائر ، طالما أن العديد من الباحثين يرون أن العامل السياسي كان له دور أساسي في نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية ، خاصة في تطورها وتوجهها التحرري¹¹¹ ، حيث تبدأ الفترة الأولى من 1988 إلى غاية 03 افريل 1990 ، وهو تاريخ صدور قانون إعلام جديد، نص و لأول مرة على الحرية الإعلامية ، بإنشاء المؤسسات الصحفية المستقلة في شكل شركات مساهمة ، أما ثاني فترة فتبدأ من هذا التاريخ وإلى غاية 11 جانفي 1992 وهو تاريخ استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ، ومن هنا تبدأ الفترة الثالثة وتنتهي في 07 جوان 1994 وهو تاريخ إصدار القرار الوزاري الذي يعد من أهم الإجراءات . التي كان لها الأثر على

مستقبل العديد من الصحف ، الفترة الرابعة وتبدأ من هذا التاريخ إلى غاية 2009

أ / الفترة الأولى : من 1988 إلى غاية: 1990 (التمهيد للتعددية)

تعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة تمهيدية لمرحلة التعددية ، وهي تعبر عن واقع جديد تجسد في بروز إطار تشريعي تأسيسي يتمثل في دستور 23 فيفري 1989 يختلف في إطاره العام عن مجموع الدساتير السابقة، التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال ، إذ انه فتح المجال للحريات الديمقراطية ؛ كحرية الرأي وحرية تأسيس الأحزاب ومختلف الجمعيات ، فقد جاءت المادة (35) من دستور 1989 ، للتحديث عن حرمة المساس بحرية الرأي والمعتقد " : لا مساس بحرية المعتقد وحرمة حرية الرأي¹¹² " ، وتبعتها المادة (36) (التي منعت كل المؤسسات) ماعدا المؤسسة القضائية (من حجز أي مطبوع أية وسيلة من وسائل الإعلام، وتنص على أن " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن ، حقوق المؤلف يحميها القانون لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي¹¹³ " وقد وضعت هذه المادة حدا لكل انحراف محتمل من قبل الإدارة ، وهو ما يرى فيه زهير إحدادن ضمانا قويا لحرية الإعلام وللممارسة الإعلامية التي لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال¹¹⁴ .

¹¹¹ أية روو وليام ، الصحافة العربية : الإعلام الإخباري ، وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة: موسى الكيلاني (، الأردن : مركز

الكتب الأردني ، 87 ، 1989

¹¹² دستور 1989 ، مرجع سبق ذكره، ص1

¹¹³ بن خرف الله الطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص65

¹¹⁴ بن خرف الله الطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص13

إن هذا التحول في المجال السياسي تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية ، ليليه تأسيس جرائد خاصة بها- الأحزاب السياسية -وتعد الصحف الحزبية أول صحف غير حكومية تظهر إلى الوجود، حيث أن أول صحيفة حزبية ظهرت في 05 أكتوبر 1989 وهي " المنقذ " لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولقيت هذه الصحيفة انتشارا واسعا لدى القراء ،وقد تبعت هذه الصحيفة عدة صحف حزبية كانت منابر للخطابات السياسية المتنوعة وصدرت بعدة لغات الفرنسية والعربية والأمازيغية، وذلك لتوصيل رسائل الأحزاب إلى الجمهور ، كما ساعد تأخر ظهور الصحافة المستقلة ، صحافة القطاع العام ، حيث ظهرت هذه الأخيرة بالمظهر الحسن وذلك بتغطية النقص الإعلامي إذ أنها شهدت تغيرا ملموسا في المضامين المطروحة والأشكال المقدمة، مما زادها قوة مقارنة بالصحافة الحزبية أو المستقلة ،كونها تمتلك تجربة كبيرة مكنتها من الحفاظ على بعض الاستقرار ، بالإضافة إلى ضمانها لتمويل الدولة ،على عكس الصحف الحزبية أو المستقلة ،لكن بالرغم من إن دستور 1989 كان يضمن حرية اتخاذ المبادرات إلا أنه لم يجسد نقطة البداية في عهد التعددية واستقلالية الصحافة ، ولم يتم تحسين الممارسة الإعلامية التعددية حتى سنة 1990، حيث كان الدستور يحتاج إلى قوانين ونصوص تفسر الأحكام العامة، وتحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام¹¹⁵.

ب /الفترة الثانية :من أفريل 1990 إلى غاية 11 جانفي 1991 (مرحلة القوة)

أدت الإجراءات السالفة الذكر، إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية والكيفية ، وقد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الإعلام خاصة منه المكتوبة حيث ظهرت أما بالنسبة اليومية " لوسوار د الجيري " **le soir d'Algérie** أول صحيفة مستقلة يوم 03 سبتمبر 1990 ،وهي لصحف القطاع العام وبعد صدور قانون 1990 ،بدأت تعرف مشاكل جعلتها تعيش هاجس الإفلاس في أية لحظة ، تتمثل هذه المشاكل في عدم توفير الظروف والشروط الملائمة للنشاط في سوق يمتاز بالمنافسة العالية¹¹⁶.

بالإضافة إلى المنافسة القوية التي أظهرتها الصحف المستقلة ،خاصة وأنها تدعمت بأبرز الصحفيين الذين هجروا القطاع العام ، فالصحافة العمومية لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط السياسي التعددي الجديد ومع آليات اقتصاد السوق ،وهو ما جعلها هشة تعاني من ارتفاع في المرتجعات وانخفاض في المبيعات ، حيث تعرضت الكثير من الصحف لإجراءات صارمة، نفذتها المطابع العمومية تحت شعار "قانون السوق"، وهذا ما جعل صحافة القطاع العام في تأخر متواصل، على مختلف المستويات الهيكلية

¹¹⁵ احد ادن زهير ، الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال ، عالم الاتصال ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ، ص12

¹¹⁶ قزادري حياة علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية ،جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم الإعلام والاتصال، 2001 ، ص58 .

والوظيفي والمالي، غير أن الصحافة المستقلة المكتوبة شهدت بشكل عام ازدهارا كبيرا في بداية هذه الفترة حيث ظهرت العشرات من العناوين ، كما عرفت تطورا نوعيا ، وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية والصحافة ، حيث وصل عدد الصحف مع بداية ديسمبر 1991 إلى 103 من بينهم 16 يومية ، بينما في السابق لم يكن في الساحة الإعلامية إلا 12 صحيفة من بينها 06 يوميات¹¹⁷ ، لكن في أواخر هذه المرحلة، وبعد تولي " سيد أحمد غزالي " رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاج عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر الصراع بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة، واتخذ طابعا قضائيا ، حيث امتثل عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم والمجالس والقضائية،³ وكان هذا الصراع غير المباشر ناتج عن محاولات السلطة الضغط على هذه الصحافة لتحقيق أغراض ومصالح سياسية معينة.

إذا وبما انه لم تكن هناك ضوابط وقيود واضحة تحكم عملية إصدار الكثير من هذه الصحف وكذا مستوى وشروط الممارسة المهنية فيها، وأدى ذلك إلى اختفاء عدد هام من هذه الصحف ، في بداية هذه التعددية وذلك بنفس سرعة إصدارها ، سواء لعدم قدرتها على المنافسة أو نتيجة لارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج.

ج/الفترة الثالثة : من 11 جانفي 1992 إلى غاية 07 جوان 1994 (المرحلة العصية)

تميزت هذه المرحلة سياسيا باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992 وظهور المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي من نفس السنة ، وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991 ، وإعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992¹¹⁸ ، واغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992 وإصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية ، وتعد هذه الفترة، فترة غير مستقرة وعنفية وعصية ، في تاريخ الجزائر المعاصر ، فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية ، وإقرار حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 ، جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990 ، وقد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ ، ففي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام ، ليفتح المجال أما م مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية ، وإن كان المجلس في الواقع لم يرقم بالدور المنوط به ، بشهادة العديد من الصحفيين ، حيث هيمنة السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة، بحجة استرجاع هيبة الدولة ، وذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن للمقرات الصحفية واعتقال الصحفيين، وتوقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة

Thiery Presilon , "Presse E'crite Algérienne Intermède Libérale , **Revue Mendias** ¹¹⁷

Pouvoirs , 1992 N:26,p45

¹¹⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 92-44 ، يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية، العدد 10، (فيفري 1992)

الداخلية¹¹⁹ ، متجاهلين بذلك دستور 1989 الذي بنص على أنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو منشور إلا بأمر قضائي.

وقد عانت أيضا الصحافة الحزبية كثيرا بعد إعلان حالة الحصار يوم 26 جويلية 1991 ، إذ اختفت الكثير منها، بسبب تعليق نشاط اغلب الأحزاب إلى حين توفر الظروف المناسبة ، بالإضافة إلى تعرض بعض الصحف لعملية الحجز والتوقيف، حيث اختفت من الساحة الإعلامية بقرار من السلطة السياسية، وهناك من يرجع سبب هذا الاختفاء للصحافة الحزبية، لأسباب اقتصادية أو سياسية أو إعلامية تتمثل الأسباب السياسية في مواقف بعض الأحزاب من مختلف القضايا الوطنية و الإقليمية، ودرجة تأثيرها على الساحة الوطنية، إذ لوحظ أن الأحزاب التي كانت تصريحاتها وتصرفاتها تخالف القناعات الأساسية للمجتمع الجزائري وتعارض ميولاته السياسية، عجزت عن كسب المصداقية وفشلت في إقناع مختلف الشرائح الاجتماعية ، أما الأسباب الإعلامية فتكمن في ضعف هذه الصحف من حيث الشكل والمضمون وكذا المنافسة التي وجدتتها من طرف الصحافة المستقلة التي بدأت تصدر ابتداء من 03 ديسمبر 1990 حيث ظهر أن الطابع الإخباري للصحف المستقلة أكثر مصداقية من طابع الرأي الذي تمتاز به الصحف الحزبية أما بعد اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992 وتولي رضا مالك رئاسة الحكومة في جويلية 1993 ، لوحظ أن غالبية الصحف انسجمت مع خطاب السلطة ، نظرا لعلاقة رضا مالك الوطيدة بالصحفيين ، ونظرتهم له باعتباره أحد الوجوه الصحفية القديمة ، كما أصبحت بعض الصحف التي كانت تدافع جريدة "الليبرتي" (Liberté) التي كانت تدافع عن القضايا التي يطرحها حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وكذا جريدة " ل تريبون " (La tribune) التي كانت تدافع عن مصالح جبهة التحرير الوطني، وهذا ما صعب على السلطة السياسية المساس بها ، لأنها بذلك تمس مصالح واتجاهات سياسية موجودة في الساحة السياسية ، وبالتالي حاولت السلطة السياسية الضغط على الصحف عن طريق الإشهار ، فهو بمثابة أداة تتحكم بها السلطة خاصة في مواقف الصحف الخاصة¹²⁰.

ومنه يمكن القول أنه كان للتأثير السياسي الذي وجدتت الصحافة الخاصة نفسها فيه وقع على إمكاناتها المادية مما أثر على استقلالها الاقتصادي والتقني ، فالسلطة مازالت تفرض رقابتها على الورق والمطابع والإشهار، وهو ما يشكل رقابة غير مباشرة ، ويعرقل الصدور المنتظم للصحف¹²¹.

¹¹⁹ قزادري حياة ، مرجع سبق ذكره، ص6

¹²⁰ رضوان بوجمة ، " هوية الصحفي في الجزائر ، من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية : من 1962 إلى 1998 " ، المجلة

الجزائرية للاتصال ، الجزائر ، العدد 17، (جانفي إلى جوان 1998) ، ص145 .

¹²¹ مرازة إسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص26 .

د/الفترة الرابعة : من جوان 1994 إلى اليوم : (تعددية مقيدة) .

الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة والصحافة ، وبسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر وتوزيع الأخبار ، وتدهور حالة الحريات العامة وحرية التعبير ، وبروز الحذف الذاتي بمحدة ، والركود التام لنشاط الأحزاب السياسية مما اثر على النشاط الإعلامي للصحف حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية¹²² .

كما تميزت هذه المرحلة بضغط المطابع على الصحافة ، بتقليص عدد الصفحات أو تخفيض السحب أو وقفه ، أو رفع ثمن طباعة الجرائد ومختلف الخدمات المتعلقة بها دون استشارة الناشرين ، ودون مراعاة للطابع الثقافي لقطاع الإعلام ، بالإضافة إلى تأخر الموزعين عن تسديد ديونهم للصحف الخاصة ، وعدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي ونقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة ، فالتراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق كان بحجة صعوبة المرحلة 1997 اغتيال العشرات من الصحفيين - ، وخطورة الوضع الأمني آنذاك ، حيث عرفت الفترة ما بين 1993 وعمال قطاع الإعلام ، وقد تم إعداد وعرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني ، وتقررت مناقشته في الدورة الربيعية لسنة 1999 للمجلس الشعبي الوطني ، لكن الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 قلبت الرزنامة ، وتم السكوت عن هذا المشروع ، الذي كان ينص على إنهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري ، وهذا ما أبقى العمل بقانون 1990 ساري المفعول ، إلى يومنا هذا رغم انه لم يعد يستجيب لمستجدات الوضعية الحالية ، كما يلاحظ أن التغيرات السياسية التي حدثت في هذه المرحلة ، خاصة بانتخاب السيد " عبد العزيز بوتفليقة " رئيسا للجمهورية ، لم تؤثر إيجابا على الممارسة الإعلامية في الجزائر ، حيث أصدرت السلطة مؤخرا قرارا جديدا بخصوص قانون تعديل العقوبات بحجة " الحفاظ على المؤسسات والهيئات النظامية من الإهانات والقذف والشتم ، تهدف من خلاله إلى تكميم الصحافة الديمقراطية ، وحرمان الرأي العام من أبسط حقوقه ، ألا وهو الحق في الإعلام على حد قول " الهاشمي شريف " الأمين العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية ، وهذا ما دفع الصحفيين إلى إصدار بيان للتنديد بهذه الإجراءات التي تحاول السلطة بها فرض أساليب جديدة للرقابة الذاتية والرقابة خاصة بالنسبة للنشريات الضعيفة ماليا¹²³ .

¹²² جريدة الخبر ، يومية جزائرية ، العدد 3074 ، 22 جانفي 2001 ، ص 03

¹²³ نفس المرجع ، ص 03

المطلب الثاني: الإعلام الجزائري بين سلطة الإعلام وإعلام السلطة

يمكن توصيف العلاقة بين السلطة والإعلام عموماً بأنها علاقة تأثير متبادل، حيث تؤثر السلطة في وسائل الإعلام من خلال آليات متعددة، كما تؤثر وسائل الإعلام في النظام السياسي من خلال تعددها أيضاً، ويختلف حجم التأثير الذي يتبادله الطرفان وذلك وفق طبيعة العلاقة بينهما من مجتمع لآخر، ووفق درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، ودرجة الحرية السياسية التي يتمتع بها الإعلام. وتستطيع السلطة أن تؤثر في الإعلام من خلال عد آليات يمكن اختصارها في النقاط التالية¹²⁴:

- ❖ التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي
- ❖ آليات المتابعة على أداء وسائل الإعلام
- ❖ إصدار تراخيص الصحف الجديدة
- ❖ قواعد النشر في موضوعات وقضايا معينة
- ❖ حجب المعلومات عن وسائل الإعلام في أوقات معينة
- ❖ الدعم المالي المقدم لوسائل الإعلام
- ❖ اختيار القيادات الإعلامية
- ❖ تقدير الإعلاميين على المستوى المعنوي والأدبي
- ❖ توفير تكنولوجيا الاتصال اللازمة لدعم العمل الإعلامي
- ❖ مشاركة كبار الإعلاميين، والكتاب في دوائر صنع القرار
- ❖ مناح الحرية التي تتمتع به وسائل الإعلام في معالجة قضايا المجتمع
- ❖ ومن منظور آخر يؤثر الإعلام في السلطة من خلال عدد من الآليات يمكن اختصارها فيما يلي :
- ❖ التنشئة السياسية للمواطنين من خلال تعريف الجمهور بحقوقه وواجباته السياسية كما كفلها الدستور والقانون له من خلال المضامين الإعلامية المختلفة
- ❖ التعبئة السياسية للمواطنين، لا سيما في الظروف التي تستدعي مساندة التوجهات السياسية الرسمية في إدارة الأزمات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.
- ❖ تعد وسائل الإعلام بمثابة قنوات اتصال فعالة ذات اتجاهين (هابط-صاعد) بين النخبة الحاكمة والرأي العام، حيث تعكس تصورات نخبة الحكم لمجريات الحياة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي للرأي العام، كما تعكس في الوقت نفسه اتجاهات الرأي العام بشأن معالجة السلطة للقضايا المختلفة .

¹²⁴ بن برغوث ليلي، الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية

- ❖ تسهم وسائل الإعلام في ترتيب أولويات أجندة قضايا العمل من خلال إدراكها لاحتياجات ورغبات المواطنين، وكذلك إدراكها لتوجهات السلطة خلال مراحل زمنية مختلفة.
- ❖ إمداد المواطنين بالمعلومات والمعارف حول المستجدات على الساحة السياسية المحلية، والإقليمية والدولية، والتعبير عن وجهة نظر السلطة تجاه هذه الأحداث والتطورات، والتعليق عليها، وإبداء الرأي بشأنها
- ❖ تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصة للنخبة الفكرية، والثقافية لإبداء رأيها بشأن الممارسة السياسية، وتصحيح المسار الديمقراطي، وتقديم بدائل حلول للموضوعات السياسية والاقتصادية المختلفة، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير، والتعبير عن الفئات المهمشة، والدفاع عن حقوق الإنسان المختلفة والاستمرار في تقييد أداء السلطات الثلاث الأساسية بالدولة، إضافة إلى إعطاء الأحزاب السياسية فرصة للتعبير عن نفسها من خلال الصحف الحزبية .
- ❖ تسهم أيضا وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على النظم السياسية، من خلال مساندة الأهداف التي تعنتقها، والبرامج، والأنشطة التنفيذية التي تقوم بها، والتقريب بين أهداف القيادة الجماهير، ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدور يناقض الدور السابق حيث تسهم في تقويض شرعية النظم السياسية من خلال الانتقاد الدائم لسياساتها وتوجهاتها، وكذلك تقليل أهمية الأنشطة والبرامج التنفيذية التي تقوم بانجازها .
- ❖ تؤدي وسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا المختلفة الشائكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما يساند النظم، ويحافظ على شرعيتها أو العكس من ذلك، فقد تتبنى وسائل الإعلام اتجاهها مغايرا لذلك، الذي تتبناه نظم الحكم، ويترتب على ذلك تقويض شرعيتها في أوساط نظم الرأي العام
- ❖ متابعة الأداء الحكومي في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية والثقافية، ومتابعة درجة تنفيذه لاحتياجات المواطنين على كافة المستويات .
- وتستخدم السلطة وسائل الإعلام لتحقيق بعض الأهداف كالثقيف السياسي، حيث تحرص أنظمة الحكم -وعلى الخصوص الشمولية منها- على الاستعمال المكثف لوسائل الإعلام من اجل تنشئة جماهيرها الوطنية بهدف خلق وعي سياسي، والتأثير في الرأي العام، وكذلك عن طريق استعمال هذه الوسائل لتوجيهه، وتحديد موافقه المساندة لسياساتها وبرامجها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ومحاولة إضعاف ظاهرة الرفض والمعارضة¹²⁵ .

¹²⁵ بن برغوث ليلي، الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية 2009، مرجع

من هنا سنحاول معرفة علاقة الإعلام الجزائري بالسلطة السياسية ،وذلك انطلاقا من مرحلة التعددية الحزبية وما تبعها من تعددية إعلامية وحرية الرأي والتعبير

إن السلطة السياسية في الجزائر لم تستطع الصمود إمام الامتيازات التي استفاد منها الإعلام المستقل في الجزائر وأدى توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991 إلى دخول الجزائر في دوامة من العنف والإرهاب والجرائم اليومية مما أدى إلى إصدار قانون حالة الطوارئ بتاريخ 9 فيفري 1992. وجاء هذا القانون ليسلب معظم المكاسب والإنجازات التي حققتها الصحافة الخاصة في الجزائر إذ انعكس سلبا على العمل الإعلامي والبحث عن الحقيقة وأصبح الصحفي بموجبه بين مطرقة الإرهاب وسندان السلطة¹²⁶.

مع تدهور الوضع الأمني أصدرت وزارة الداخلية قرارا وزاريا في 07 جوان 1994 المتعلق بالإعلام الأمني وبالرقابة المسبقة في المطابع الأربع التي تمتلكها الدولة " قيود على وسائل الإعلام ويضعف السيطرة عليها" ينص القرار على التزام الصحف ووسائل الإعلام بعدم نشر أي إنباء أو معلومات عن العنف السياسي، وعن النشاط الأمني والعمليات العسكرية وإذاعتها إلا من خلال البيانات الرسمية التي تذيعها وزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المأذون له.

وفي ظل هذه التشريعات القاسية والقوانين الطارئة أصبحت الصحافة المستقلة في الجزائر تعاني من ضغوط وقيود قانونية وتشريعية الأمر الذي أدى إلى أكثر من 50 دعوة ضد جريدة الوطن لوحدها وأكثر من 40 حالة إيقاف للصحافيين عن عملهم ،ومن الوسائل التي استعملتها السلطة في الجزائر للضغط والتحكم في الصحافة الخاصة الإشهار، المطابع، الورق، فمازالت الدولة في الجزائر تحتكر الإعلان الرسمي والذي يعد من الموارد الأساسية للإعلام المستقل. ومن المضايقات الخطيرة التي تعرضت لها حرية الإعلام في الجزائر تعديل قانون العقوبات في شهر ماي من سنة 2001 الأمر الذي أدى إلى استياء كبير جدا في الوسط الإعلامي وهذا ما أثار تساؤلات عديدة هل جاء قانون العقوبات الجديد في الجزائر لتكليم ولجم الصحافة وهدم ما حققته من انجازات خلال العشرية الأخيرة في مجال الحريات الفردية وحقوق الإنسان؟ هل يهدف القانون الجديد إلى التخلي عن النقد وكشف الحقائق والتجاوزات والتناقضات التي يعيشها المجتمع الجزائري؟¹²⁷

العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام كانت دائما موضوع نقاش وجدال وما تزال إلى يومنا هذا موضوع صراع حاد بين الطرفين سواء أعلق الأمر بالدول المتقدمة أم الدول النامية لكن يبقى الفرق شاسعا بين الدول السلطوية والدول الديمقراطية ، ففي أمريكا على سبيل المثال نجد أن التعديل الأول في الدستور

¹²⁶ قيراط محمد، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 3، 2003، ص 137

¹²⁷ نفس المرجع، ص 137.

الأمريكي يمنع الكونجرس من سن قوانين تحد من حرية وسائل الإعلام، كما يمنع الحكومة والسلطات المختلفة في التدخل في شؤون الإعلام أو الضغط عليها وبذلك المساس بحرية الرأي¹²⁸.

أما الدول النامية جرت العادة أن توضع قوانين للإعلام وللممارسة الإعلامية تكون في غالب الأحيان قوانين عقوبات ضد الصحفيين لتزرع الخوف وبذلك ممارسة الرقابة الذاتية.

إن ما تحتاجه الجزائر اليوم ليس آليات للردع وإجراءات جزائية إنما تحتاج إلى وضع إستراتيجية إعلامية للتعامل مع مختلف القضايا، وفي الجزائر عندما نتكلم عن حرية التعبير فإننا نتكلم عن القوانين المنظمة لهذا القطاع فالكثير من المختصين يؤكدون على أن القوانين كلها في المستوى ولكن لما نأتي إلى جانب الممارساتي ننقسم بين من يقدم صورة سوداوية قاتمة وبين من يقدم صورة وردية جميلة وبين هذا وذاك لماذا لا نجد من يتكلم عن واقع الإعلام بصفة دقيقة بعيدا عن التهريج الذي يمارسه بعض الموالين للسلطة وبعيدا عن كل الذين يشوون السلطة.

إن جل الدساتير الجزائرية تنص صراحة على حرية الرأي والتعبير لكنها تحيلها إلى القانون، فيأتي المشرع ويضيقها فمثلا الدستور يتحدث عن حرية الاجتماع والمسيرات السلمية، وإذا ما عدنا إلى القانون فانه يضيقها إذ انه لا يمكن لحزب سياسي أو أي جمعية أن تعقد اجتماعا في قاعة أو طلب مسيرة يشترط فيها الترخيص من طرف الوالي أو وزارة الداخلية .

هناك علاقة وطيدة بين حرية الصحافة واستقلالية القضاء، لان القاضي هو الذي يضمن حرية الصحافة، فهو الذي يثبت أن ما قاله أو كتبه الصحفي يدخل ضمن ما يسمى حرية الرأي و التعبير وبين ما يدخل في دائرة السب والشتم والقذف، وأحيانا تتعسف السلطة ضد القضاء فالعلاقة إذا وطيدة والسلطة تسعى إلى ضرب استقلال القضاء وحرية الصحافة¹²⁹.

وفي ظل هاته المعطيات فان السلطة السياسية عندما تتكلم عن حرية التعبير في الجزائر فإنها تتحدث عن أرقام وأعداد مثل عدد الصحف، عدد القنوات، عدد المجلات.... الخ، وهذا لا يعني أبدا إطلاق حرية التعبير كما يعتقد السياسيون ومبرراتهم ولان الكم جاء على حساب الكيف، فالصحافي الحر هو الذي يملك الحق في الوصول إلى المعلومة والتعبير عنها وإيصالها إلى الرأي العام ، فقد رأينا مؤخرا أن حصة شبابية ينشطها مجموعة من الشباب في قناة تلفزيونية يتكلمون عن كتاب صدر في فرنسا يتكلم عن وزراء سابقين وعلاقتهم بقضايا الفساد وتبييض الأموال وتحويلها وشراء عقارات وعلى اثر ذلك تم إيقاف الحصة مباشرة، فالسلطة إذا لا تمارس الرقابة بطريقة مباشرة ولكن لها وسائل أخرى تضغط بها على

¹²⁸ قيراط محمد، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 137.

¹²⁹ نفس المرجع، ص 138.

الصحافة بصفة عامة وعلى وسائل الإعلام في مراحل معينة كالانتخابات والجزائر الدولة الوحيدة التي تملك وزارة الاتصال .

المطلب الثالث: المحددات القانونية والمؤسسية للإعلام الجزائري

أدت أحداث أكتوبر 1988 وما تبعها من تحولات إلى إفراز واقع جديد أدى بدوره إلى اتخاذ عدة إجراءات من بينها تعديل الدستور الذي أنهى عهد الحزب الواحد وأعلن دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية، ونتيجة لذلك حصلت بعض التغيرات التي استلزمت تعديل قانون الإعلام 1982.

قانون الإعلام 1990:

كانت سنة 1990 موعد صدور ثاني قانون للإعلام في الجزائر والذي ضم 106 مواد انتظمت في تسعة أبواب، فيما ستعرف فيها يأتي على ما أهم جاء فيها.

أما الباب الأول فقد تضمن جملة من الأحكام العامة تم من خلالها التعريف بالحق في الإعلام وكيفية ممارسته والمهدف منه ونشير إلى أن "الحق في الإعلام لم يحدد في إطار الحزب الواحد، ففي حين أن المواد الثلاثة من قانون 1982 تحدد أن هذا الحق يمارس بحرية ضمن إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة والتوجهات السياسية، تحت توجيه حزب جبهة التحرير الوطني، تعلن المادة الأولى (1) من القانون الجديد أن هدف القانون هو تحديد القواعد والمبادئ الأساسية لممارسة الحق في الإعلام.

والمادة الثانية (2) من القانون الجديد تعاكس المادة الثانية (2) من القانون القديم. و تشير أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا، وتعلن حق المواطن في الإعلام بكيفية كاملة وموضوعية وحقه بالمشاركة في الإعلام بممارسة الحقوق الأساسية في التفكير والرأي والتعبير.

أما المادة الرابعة (4) فتذهب بتفصيل أكثر إلى هذا الحق يضمن من خلال عناوين القطاع العام إضافة إلى عناوين وأجهزة الجمعيات السياسية وتلك المنشأة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري.

ويرى "إبراهيم برا هيمي" "أن الأمر يتعلق برؤية جديدة لقانون الإعلام حتى ولو أن السلطة لم تتحل كليا عن رقابتها لوسائل الإعلام"¹³⁰.

وجاء كذلك في قانون الإعلام الثاني 1990 الجديد بعد أكثر من سنة من ظهور الإصلاحات ودستور 23 فيفري 1989 وتم ترسيخ فكرة قانون جديد للإعلام لكي يعبر عن متطلبات وطموح رجال الفكر والإعلام وخاصة الصحفيين وقد تم نشره في الجريدة الرسمية يوم 4 أفريل 1990 وكذلك تبدأ مرحلة متميزة وجديدة في تاريخ النشر والإعلام في الجزائر.

¹³⁰ إبراهيم إبراهيم، قانون الإعلام 2012 لا يضمن حرية الإتصال، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 العدد 4، 2012، ص 30.

يتضمن القانون على 106 مادة موزعة تسعة أبواب نلخصها كما يلي:

الباب الأول: يتضمن أحكام عامة تحدد مبادئ ممارسة الحق في الإعلام في 9 مواد

الباب الثاني: يحتوي على فصلين:

الفصل الأول: يحدد المفهوم القطاع العام وأهدافه في أربعة مواد.

الفصل الثاني: يتعلق بإصدار النشريات الدورية ضمن أربعة عشرة مادة.

الباب الثالث: خاص بممارسة مهنة الصحفي في ثلاثة عشرة مادة.

الباب الرابع: يحدد المسؤولية وحق الرد والتصحيح في ثلاثة عشرة مادة.

الباب الخامس: النشر والتوزيع والبيع في ستة مواد

الباب السادس: المجلس الأعلى للإعلام دوره وكيفية تشكيكه في ثمانية عشرة مادة.

الباب السابع: ضم أحكاما جزائية في ثلاثة وعشرون مادة.

الباب الثامن: أحكام انتقالية في مادتين.

الباب التاسع: أحكام انتقالية في خمس مواد¹³¹

وبالفعل يتجلى من خلال المواد الأولى لهذا القانون التنازل عن العبارات الممثلة لاحتكار الدولة والحزب لقطاع الإعلام. هذا عن الأحكام العامة، أما عن المواد الأخرى المتبقية فيمكن قراءة أهم ما ورد فيها كالتالي : ملكية وإصدار الصحف :من بين أهم ما جاء في هذا القانون المادة (14) التي تقر أن " إصدار النشريات دورية حر ...وبذلك تضع حدا لاحتكار الدولة للصحافة فيما يخص الملكية والإصدار، وحتى التوزيع كما ورد في المادة (53) من القانون.

وأضاف براهيم براهيم: إلى ذلك لم يرد في القانون ما يجبر الصحفي على العمل بصفة خاصة في أجهزة إعلامية تابعة للحزب . والدولة كما جاء في المادة (33) من قانون 1982 و بذلك يسقط الخطر عن أولى أركان حرية الصحافة في هذا القانون وهي حرية إصدار الصحف الذي هو حق لجميع المواطنين، لكن هذه الحرية تبقى نسبية لارتباطها أولا بالتصريح المسبق وثانيا بالإمكانات المادية، فمن الناحية النظرية للجميع الحق في إصدار الصحف لكن من الناحية العملية، وحدهم الذين يمتلكون إمكانيات مادية هم الذين يستطيعون ذلك¹³².

¹³¹ تواتي نور الدين ،الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص34

¹³² نفس المرجع، ص35

تنظيم الهيئات الإعلامية:

في حين غاب في قانون الإعلام 1982 أي حديث عن الهيئات الإعلامية والصحفية (مجلس الإعلام، نقابة الصحفيين ..) جاء الباب السادس من قانون 1990 ليعلن في المادة (59) منه عن إنشاء مجلس أعلى للإعلام كسلطة إدارية مستقلة مهمتها السهر على تطبيق هذا القانون. و قد حدد القانون في المواد المالية وظائف المجلس وصلاحياته إضافة إلى تحديد مختلف العلاقات التي تربطه بالفاعلين في الميدان الإعلامي.

إن تخصيص عدد كبير من المواد للمجلس توحى بوجود نوع من الأهمية أما على مستوى الممارسة فالأمر يختلف، لقد عرف المجلس على أنه مركز حكم والحامي لحرية الإعلام والحريص وعلى مساعدة الدولة التي يجب أن توزع بإنصاف، أما عمليا، و منذ تنصيبه في جوان 1990 كان المجلس الأعلى للإعلام نادرا ما يظهر¹³³.

لم يستعد دوره المهمش أمام سلطة الحكومة سوى بعد 1991 ليعود إلى التراجع بعد ذلك. وعموما فإن قانون الإعلام 1990 قد جاء في إطار الإصلاحات السياسية التي جاء بها الدستور 1989 ليعدل قانون الإعلام 1982 و"يفتح نوعا ما مجال الممارسة التي كانت حكرًا على المؤسسات العمومية لتصبح تعني القطاع الخاص"¹³⁴. حيث ظهرت الصحافة الحزبية والخاصة التي شكلت تجربة جديدة ومهمة. رغم ذلك يمكن القول أن قانون الإعلام قد فشل في وضع إطار مناسب لممارسة حرية الصحافة في الجزائر من الناحية النظرية والتطبيقية، هو وما جعله عرضة للمطالبة بتعديله، وهو ما تم فعلا من خلال أربع محاولات لوضع قانون جديد دون أن يسفر ذلك عن نتيجة. وهو ما تم فعلا من خلال أربع محاولات لوضع قانون جديد.

بعدها جاء تعديل قانون العقوبات 2001

في خضم المحاولات الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل وهو القانون رقم 09_01 المؤرخ في 26 جوان 2001¹³⁵ وذلك بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه. و من بين أهم التعديلات المحدثّة على القانون في المادتين (144 مكررا) حيث تضمنت المادة الأولى عقوبة الحبس من (3) ثلاثة أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة مالية من 50.000 دج إلى 250.00 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط لكل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهابة أو

¹³³ إبراهيم إبراهيمي، قانون الإعلام 2012 لا يضمن حرية الإتصال، مرجع سابق الذكر، ص 38-39

¹³⁴ نفس المرجع، ص 39

¹³⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، قانون الإعلام 09-01 السنة الثامنة والثلاثون، العدد 34، الرابع، 5 ربيع الثاني 1422 الموافق ل 27 يوليو 2001 ص 19-15.

سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى.

أما المادة الثانية أي (144) مكرر فتتنص على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (144) بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة وضد المسؤولين عن النشرية وعن تحريرها وكذلك ضد النشرية نفسها، و تكون العقوبة بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتعاقب النشرية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.500.000 دج كما نصت كلتا المادتين على أنه في حالة العود تضاعف عقوبات الحبس والغرامة.

وحسب البعض فإن هذا القانون قد جاء لكبح جماح الصحافيين بالدرجة الأولى وخنق تعاليقهم اللاذعة باتجاه رئيس الجمهورية وباقي المسؤولين السياسيين في الدولة وهو ما اعتبروه تراجعاً واضحاً للحرية الممنوحة للصحافة إذن، إضافة إلى قانون الإعلام وما حمله من سلبيات يأتي تعديل قانون العقوبات لينتقل كاهل الصحافي بأعباء جديدة ويزج به في دوامة الرقابة الذاتية والخارجية.

قانون الإعلام 2012

مؤرخ في 14 صفر عام 1433 الموافق 8 يناير سنة 2012 م¹³⁶

يتعلق هذا القانون بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلقة بالإعلام للدستور:
إن المجلس الدستوري:

بناءً على إخطار رئيس الجمهورية للمجلس الدستوري طبقاً لأحكام المادة (165) الفقرة 2 من الدستور، بالرسالة المؤرخة في 25 ديسمبر سنة 2011 تحت رقم 93 قصد مراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور.

وبناءً على الدستور لاسيما المواد 3 و 3 مكرر و 34 و 35 و 36 و 38 و 39 و 41 و 63 و 199 (الفقرتان الأولى و 3) و 120 و 123 (الفقرة 4) و 125 (الفقرة 2) و 126 و 163 (الفقرة الأولى) و 165 (الفقرة 2) و 167 (الفقرة الأولى) منه.

و في الشكل: اعتبار أن القانون العضوي المتعلق بالإعلام، موضوع الأخطار أودع مشروعه الوزير الأول لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني بعد أخذ رأي مجلس الدولة طبقاً للمادة 19 (الفقرة 3) من الدستور.
أما في الباب الرابع فيما يخص النشاط السمي البصري من خلال الفصل الأول الذي يتعلق ب: ممارسة النشاط السمي البصري:

¹³⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، قانون الإعلام 05-12 السنة التاسعة والأربعون، العدد 2، الأحد

المادة : 58 يقصد بالنشاط السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي، كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة.

المادة : 59 النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية تحدد كفاءات الخدمة العمومية عن طريق التنظيم.

المادة : 60 يقصد بخدمة الاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي كل خدمة اتصال موجهة للجمهور لاستقبالها في أن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه يتضمن برنامجها الأساسي حصصا متتابعة ومنتظمة تحتوي على صور و أو أصوات.

المادة: 61 يمارس النشاط السمعي البصري من قبل:

هيئات عمومية.

مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي.

و يمارس هذا النشاط طبقا لأحكام هذا القانون العضوي والتشريعي المعمول به.

المادة: 62 يعهد إلى الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزيوني تخصيص الترددات الموجهة لخدمات

الاتصال السمعي البصري

المرخص بها بعد أن يمنح خط الترددات من قبل جهاز الوطني المكلف بضمان التسيير استخدام مجال

الترددات الإذاعية الكهربائية.

المادة : 63 يخضع إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري والتوزيع عبر خط الإرسال

الإذاعي المسموع أو التلفزيوني وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم¹³⁷.

قانون الإعلام 2014

قانون رقم 14-04 يتعلق بالنشاط السمعي البصري:

إن رئيس الجمهورية.

بناء على الدستور لاسيما المواد 119 و 120 و 122 و 126 حيث يصدر القانون الآتي نصه: الباب

الأول: أي أحكام عامة:

الفصل الأول: موضوع ومجال التطبيق

¹³⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، قانون الإعلام 12-05 السنة التاسعة والاربعون، العدد 2، الاحد

05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 المادة الأولى: طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 12 والمتعلق بالإعلام يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بممارسة النشاط السمعي البصري وتنظيمه.

مادة: 2 يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام المادة 2 من القانون

05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 وأحكام هذا القانون وكذا التشريع - العضوي رقم 12 والتنظيم ساري المفعول.

المادة: 3 يمارس النشاط السمعي البصري من طرف:

الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة للاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي.

مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها.

المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها.

المادة: 4 تنظم خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي في شكل قنوات موضوعاتي .

المادة: 5 تشكل خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها مع القنوات الموضوعاتية المنشأة من قبل مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي أو أشخاص طبيعيين أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية.

05 المؤرخ في 18 المادة: 6 تمارس سلطة ضبط السمعي البصري المنشأة بموجب المادة 64 من القانون

العضوي رقم 12 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 138 2012 والمذكور أعلاه مهمتها وفق لأحكام هذا

القانون وحيث أشار " براهيم براهيم: " في حديثه أن في مجال الصحافة والمعلومة للبيروقراطية أثار جد وخيمة

حيث أن الإدارة لا تستطيع تحمل مسؤوليات ودائما ما ينتظر السلطة العليا للبلاد لتمنحها الموافقة علما أن في

مجال المعلومات الهامش الزمني يلعب دورا كبير الوصول للمعلومة في وقت ها المحدد للمواطن في حين الإدارة تقوم

بعرقلتها خوفا من السلطات العليا كما أن الصحفي يجب عليه أن يستشير رئيس تحرير ورئيس تحرير يجب أن

يستشير بدوره المدير العام، والمدير العام يجب عليه أن يستشير الوزارة المعنية وفي بعض الأحيان وفي المواضيع

الحساسة جدا تستدعي المواقف من السلطات العليا فنجد أن موضوع كان من المفترض أن يعالج من طرف

الصحفي في وقت قصير نجده يستغرق أياما أو أسابيع ليتم نشره وهذه العراقيل ناتجة أساسا من غياب الرغبة

السياسية لتطوير عمل الصحفيين، غياب مخطط سياسي يحدد أهداف، واجبات، دور الصحافة وكذلك غياب

نص تنظيمي يحدد علاقة مهنة الصحافة بالإدارة، غياب سياسية تكوين الصحفيين عدم وجود تأطير في التكوين

¹³⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية ،قانون 14-04- السنة الواحدة والخمسون ،العدد 16 الأحد 21 جمادى الاولى عام 1453 الموافق 23 مارس 2014، صص 6-7-8

الصحفيين، سواء في مجال التأهيل أو الإمكانيات المتوفرة في هذا الجانب، غياب الكتابات والمراجع المتخصصة وليتم تدارك هذه النقائص وتطرق إبراهيم براهمي إلى بعض الحلول الناتجة التي يراها لتدارك هذه العراقيل أهمها، المكافحة للحصول على حق الوصول إلى المعلومة، المكافحة للحصول على صحافة ذات نوعية والسعي لتطوير هذا المجال من طرف السلطات المكافحة من أجل حرية التعبير وتوفير الجو لها، المكافحة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف من السلطات والحكومات . بحق وصول المعلومة للصحفيين وأفراد المجتمع ضرورة تقبل الأشخاص والإدارة لنقد الصحافة لهم واحترام آراءهم¹³⁹

تمكين أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم عن طريق الصحافة بأنواعها
فتح المجال للصحافة المحلية والجهوية.

و في الأخير نوه " السيد إبراهيم إبراهيم إلى أماله في كون هذا الملتقى الدولي أن يخرج بنتائج قيمة
للهوض بهذه المهنة النبيلة والمساهمة في تطويرها خاصة في دول العالم النامي .¹⁴⁰

¹³⁹ براهمي براهمي ،مرجع سابق الذكر،ص58.

¹⁴⁰ نفس المرجع ،ص59.

المبحث الثاني: محددات العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر

انطلاقاً من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية انتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، وتهدف التنمية السياسية إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية، وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين . وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ التداول على السلطة سلمياً والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى وسائل الإعلام ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية، والإعلام يعد بمثابة الأرضية التي تركز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمتها ومؤسساتها من خلال علاقتها مع كل من التنشئة السياسية تدعيم قيم المشاركة السياسية وعلاقته أيضاً بمفهوم المواطنة والرأي العام. ولدراسة هذا المبحث سوف نتطرق إلى القضايا التالية:

❖ الإعلام والديمقراطية

❖ الإعلام والتنشئة السياسية

❖ الإعلام والمشاركة السياسية

❖ الإعلام والمواطنة والرأي العام

المطلب الأول: الإعلام والديمقراطية

يعتبر الإعلام المنبر الرئيس لتسويق ونشر الديمقراطية وللسوق الحرة للأفكار وللرأي والرأي الآخر، فهو مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر السلطة الحقيقية في المجتمع، والإعلام الفعال الذي يفرز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوة مضادة داخل المجتمع تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومون على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة وترشيد القرار¹⁴¹.

ثمة سؤال يدور في أذهان الكثيرين وقد تكرر طرحه في مناسبات علمية عديدة، هذا السؤال يتعلق بأيهما يجب أن يكون موضع اهتمام وأولوية أكثر من الآخر، الإعلام أم الديمقراطية؟ وبصيغة أخرى ربما أكثر دقة هل الإعلام الحر يؤدي إلى الديمقراطية، أم أن الديمقراطية هي التي تنتج لنا في نهاية المطاف أعلاماً حراً¹⁴²؟.

وقد اختلف الباحثون والمتخصصون في الإجابة على هذا السؤال حيث رأي البعض أن حرية الإعلام شرط أساسي لقيام الديمقراطية وأن الأولى - أي حرية الإعلام هي التي تحقق الثانية - الديمقراطية وأن الإعلام هو أحد الأدوات التي تسهم في تدعيم الأوضاع الديمقراطية في المجتمع، وذهب هؤلاء إلى حد اعتبار حرية الإعلام مظهر من الديمقراطية وأن أحد معايير قياس الديمقراطية في أي مجتمع هو مدى ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية، وهو ما يتحدد وفقاً للتشريعات الإعلامية القائمة التي تنظم العلاقة بين الإعلاميين ووسائلهم، والجمهور المتلقي، والنظام السياسي، وما يترتب على كل تلك العلاقة من حدود لمضمون الخطاب الإعلامي المنتج. ويذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حيث يعتقدون أن الإعلام الحر هو الوسيلة الأكثر فاعلية لمراقبة تجاوز السلطة، وأنه بالتالي بقدر ما يتاح له من حرية تزداد قدرته على ضبط المخالفات والتجاوزات، والمساهمة في منعها، ولذلك أطلق هؤلاء على الصحافة لقب السلطة الرابعة التي تراقب السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية¹⁴³.

وفي رأي أولئك فإن الإعلام هو أحد الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة العملية الديمقراطية، وعدم تجاوز كل سلطة لصلاحياتها الممنوحة لها، وعدم تزوير الانتخابات، والتي يتم من خلالها أيضاً ضمان صوت المحكومين إلى الحكام، فهي بذلك تمثل قنوات اتصال بين النخبة والجمهور. وتسهم بالتالي وفق

¹⁴¹ د السعدي عبد السلام، الإعلام والديمقراطية نشر المقال في الموقع:

<http://www.airssforum.com/showthread.php?t=44965> شوهد يوم 2015/04/15، ص 1.

¹⁴² نفس المرجع، ص 1.

¹⁴³ نفس المرجع، ص 1.

هذه الرؤية- في عملية المشاركة السياسية- حيث يعتمد المتلقي على وسائل الإعلام كجسر بينه وبين صانعي القرار السياسي¹⁴⁴.

ويرى هؤلاء أن الإعلام باعتباره سلطة رابعة هو الذي يراقب سير السلطات الثلاث الأخرى، فإذا كانت كل سلطة من تلك السلطات تختص فقط بمجال واحد، فإن الإعلام يرتبط بها جميعاً، ويمتد نفوذه بالتالي إلى باقي السلطات وانطلاقاً من هذا المبدأ ينظر هؤلاء إلى الإعلام على أنه حلقة مهمة من حلقات العملية الديمقراطية، وأنه يشكل الأداة التي تعزز المشاركة السياسية¹⁴⁵.

أن وجهة النظر هذه قد تحمل في طياتها شيئاً من الصحة عندما يتعلق الأمر بالأنظمة السياسية النيابية التقليدية التي يغيب فيها الشعب تماماً عن الممارسة الحقيقية للسلطة، حيث لا يتجاوز دور الشعب هنا مرحلة التعبير عما يجول في خاطره سواء من خلال وسائل الإعلام، أو التظاهر، أو ما إلى ذلك من وسائل، دون أن تكون آرائه ملزمة للتنفيذ للنخبة الحاكمة. لذا كان من الطبيعي أنه يتجه هؤلاء إلى التعبير عن آرائهم والاكتفاء بذلك واعتباره نوع من المشاركة السياسية. وفي المقابل يذهب فريق آخر منحى مختلفاً حيث ينظر إلى المشكلة من الناحية السياسية طالما ليس بمقدورهم الممارسة الفعلية للعملية السياسية. حيث ينظر إلى المشكلة من الناحية السياسية، ومربط الفرس لدى هؤلاء هو عملية الحكم لا عملية التغيير، وبالتالي فمشكلة الإعلام من وجهة النظر هذه لا يمكن النظر أيها بمعزل عن مشكلة الإعلام كأداة الحكم فهي ترتبط كلياً بمسألة الديمقراطية، وتخضع لها، ولا يمكن بالتالي حل المشكل الإعلامي لأمن حيث المضمون، ولا الملكية إلا إذا حلت مشكلة الديمقراطية أولاً ومن جذورها، وهكذا فإن كل الجهود ينبغي أن تصب في البحث عن حل مشكلة الحكم، التي سببها بالضرورة حل مشكلة الديمقراطية أو حرية الإعلام، فمشكلة الصحافة التي لم ينته حولها النزاع في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموماً، ولا يمكن حلها ما لم تحل أزمة الديمقراطية برمتها في المجتمع كله¹⁴⁶.

وإذا تمعنا من وجهة النظر هذه فسوف نجد أنها محقة إلى درجة كبيرة إذ كيف يمكن أن نتصور أعلاماً حراً وديمقراطياً في ظل حكم استبدادي؟ وكيف يمكن أن نتصور أعلاماً ديمقراطياً أيضاً في ظل واقع اقتصادي تنفرد فيه نخبة قليلة بالهيمنة على ثروة المجتمع، فحرية الإعلام لا يمكن أن تتحقق طالما بقيت قوة القرار في يد حاكم فرد، أو حكومة، أي خارج الشعب. أن ذلك يقودنا أولاً إلى حل مشكلة الديمقراطية الذي سيترتب عليه حل المشكلة الإعلامية، وهو ما يجعلنا نتفق مع وجهة النظر التي ترى أن حرية التعبير لا يمكن النظر إليها في شكلها الجزئي المتمثل في التعبير ضد الحكومات، ولكن أساسها يرتبط بسلطة اتخاذ

¹⁴⁴ د السعدي عبد السلام، الإعلام والديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص2

¹⁴⁵ نفس المرجع، ص2

¹⁴⁶ نفس المرجع، ص2

القرار. ولا يعني هذا إلغاء حق التعبير، فمفهوم تعبير الحرية الذي يمثل أساس الديمقراطية لا يلغي حرية التعبير بل يحتويها. وذلك أنه إذا تحققت الديمقراطية بمفهومها الشامل على أرض الواقع فإن حرية التعبير تصبح أمراً مفروغاً منه، أي تحصيل حاصل، بل أن هذا الواقع الديمقراطي الجديد هو أكبر ضمان لحرية التعبير التي تزداد حظوظ ممارستها في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية وليس مجرد مشاركتها في العملية السياسية.¹⁴⁷

ويتحول الإعلام في ظل هذا الواقع الجدي إلى رافد من روافد أنجاح الديمقراطية فهو الذي يغذي الحاكم الذي هو الشعب بأكمله بالمعلومات الكاملة والوافية عن كل ما يدور حوله، بما يمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة، فهو بمثابة الجسر الذي تنتقل عبره المعلومات أفقياً بكل حرية وبدون أية عوائق بما يسمح بممارسة العملية في أبهى صورها بعيداً عن أي تشويه. كما تسهم وسائل الإعلام أيضاً في ظل هذه الممارسة الديمقراطية من الكشف عن الانحرافات التي قد تقع داخل المجتمع، وترتفع من وعي الجماهير تجاه الممارسة السياسية، وتجاه منظومة الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها، إذ كلما ازداد وعي الإنسان بدوره وبحقوقه ازداد حجم تمسكه بها، ومقاومته لكل ما يعيق تمتعه بها، بما يضمن عدم انتكاس الديمقراطية، فالإعلام الحر من المجتمع الديمقراطي هو وحده القادر على فضح وتعرية وكشف أية انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وهو أحد الأدوات الهامة والأساسية التي تساعد على إشاعة الوعي بالحقوق وأهميتها بما تقدمه من دعم معنوي أولاً يتمثل من شحذ الهمم باتجاه تعزيز تلك الحقوق والتحريض على التمسك بها، ومعرفي ثانياً يتمثل في نقل صورة واقعية عن المجتمعات التي خطت فيها حقوق الإنسان خطوات متقدمة بما يحفز على اللحاق بها..¹⁴⁸

أن حرية الإعلام أذن لا يمكن أن تفهم بعيداً عن قاعدة الديمقراطية ولذلك يعطي الغرب لجوهر العلاقة بين الإعلام والديمقراطية مصطلح: ثنائية الإعلام والديمقراطية، فهما زوجان لا ينفصلان. ولا نريد أن نخوض في سجال سفسطائي عن مقولات شائعة مثل لا ديمقراطية بدون حرية صحافة أو لا وجود لحرية الصحافة بدون ديمقراطية وهي كلها مقولات تعجيزية سياسية مشروطة لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الفعل الاجتماعي واستقلالية وعامل الحراك البطيء للثقافة السياسية. أن مبدأ ثنائية الإعلام والديمقراطية لا يحتمل تقديم الديمقراطية على الإعلام أو العكس، بل أن الثنائية هي التي ستكون العنصر الحاسم في كيف ستتعامل كل من وسائل الإعلام والديمقراطية كمبادئ سياسية في إدارة الصالح العام مع العملية الانتخابية في أي بلد يعيش حالة من التحول الديمقراطي. أن قاعدة ثنائية الإعلام والديمقراطية هي حالة من تفرغ وتنزيل ليس فقط الإعلام أو الديمقراطية وبشكل ميكانيكي منفصل إلى أرض الواقع بل من خلال أدراك

¹⁴⁷ د السعدي عبد السلام، الإعلام والديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص3

¹⁴⁸ نفس المرجع، ص3

قوة ثنائيتها في أبجاح مبدأ حق الاقتراع الذي تقوم عليه العملية الانتخابية. و يمكن أن تكون الانتخابات نزيهة على المستوى العملي أي في حدود صندوق الاقتراع، لكن إذا لم يكن الإعلام منصفا في التغطية فيمكنه أن ينسف مكسب صندوق الاقتراع والديمقراطية إدراج الرياح والعكس صحيح¹⁴⁹.

أن دور وسائل الإعلام في دفع المسار الديمقراطي في الدول النامية ومنها العربية أو حتى في الدول المتقدمة يبدو غير كاف، فهو في حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة ومرجعية إعلامية تقطع مع موروث إعلام الدولة القطرية الشمولي. وفي الواقع يصعب التنبؤ بنتائج مزج العملية الإعلامية بقضية الديمقراطية في المجتمعات التي تفتقد إلى أرضية ومرجعية صلبة في العمل السياسي والديمقراطي، حيث تظهر وبأشكال مختلفة أثناء وبعد المرور إلى الديمقراطية في صورة جديدة قوى رجعية مجسدة في فكر حزبي - وشبكات محلية أو دولية مثل قضية الطائفية والفقر والعنصرية والإرهاب والجريمة المنظمة في مختلف أشكالها وهي كلها علامات قد تؤثر في أداء الديمقراطية ومعها وسائل الإعلام ومن الأمثلة على ذلك ما يجري في (العراق، أفغانستان، لبنان) أذن فلا يمكن للإعلام الحر أن يكتفي بترسيخ ركائز التحول إلى حكم ديمقراطي بل الأهم من ذلك هو حمايته والدفاع عنه أن تحرير الإعلام وتحرير الطاقات حتى تبدع وتنتج رسالة إعلامية تتماشى مع طموحات الجماهير ومقتضيات التنمية والتطور، يتمثل في الاستثمار الأمثل من القدرات والطاقات والإمكانات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعة إعلامية متطورة رشيدة وفعالة وقوية تستطيع أن تشكل الرأي العام والسوق الحرة للأفكار والمجتمع المدني الذي يؤسس للديمقراطية وللاتزام والشفافية والحوار الصريح والبناء من أجل مصلحة الجميع¹⁵⁰.

المطلب الثاني: الإعلام والتنشئة السياسية

تساهم وسائل الإعلام في تنشئة الفرد، بقدر يختلف باختلاف المعايير التي تتحكم في طبيعة هذه الوسائل و عملها، و الأمر أبعد من ذلك حين نعلم أن هذه الوظيفة-التنشئة-تقوم بها عدة جهات وبواسطة عدة وسائل، كالأُسرة و المدرسة و المسجد و الحي و الشارع و أصحاب المهن.. الخ و عليه فهذه الوظيفة ليست حكراً على وسائل الإعلام، و هذا شيء طبيعي، إذا نظرنا إلى قدم هذه المؤسسات و حداثة وسائل الإعلام¹⁵¹.

تبع تنشئة الفرد بواسطة وسائل الإعلام، أولاً من وظائف هذه الأخيرة، ثم من طريقة استعمالها ثانياً، ففي هذا المجال يرى الكثير أن وسائل الإعلام موجودة للترفيه أو لتقديم معلومات لا يمكننا الحصول

¹⁴⁹ د السعدي عبد السلام، الإعلام والديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص4

¹⁵⁰ د السعدي عبد السلام، الإعلام والديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص4

¹⁵¹ تمار يوسف ، دور وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لدى الفرد الجزائري، نشر المقال في الموقع:

<http://temmaryoucef.ab.ma/141699.htm>، 4 شوهو يوم 2015/04/23، ص4 شوهو يوم 2015/04/18.

عليها لأن وجودها يتعدى نطاقنا الجغرافي و الزمني. لكن هذه الرؤية محدودة، إذ كل ما نراه أو نقرأه أو نسمعه لا يخلو من غرض " .. أو بالتعبير المتعارف عليه بين المهتمين بالاتصال الجماهيري Loaded value (شحنة القيم)، يشير استخدام هذا التعبير إلى أن الرسائل الإعلامية سواء كانت في شكل خبر أو فكاهة، أو برنامج علمي، هدفها إزالة قيم و تثبيت أخرى محلها، أو ترسيخ شيء قائم، و التصدي إلى آخر قادم، و هذا بالضبط هو مفهوم التنشئة الاجتماعية في أبسط صورة له¹⁵².

نجد مقابل الدراسات الكثيرة التي تناولت التنشئة الاجتماعية و السياسية للفرد و أهم مراكزها و طرق عملها، أن الدراسات الخاصة بدور وسائل الإعلام في تنشئة الفرد قليلة جداً، بالرغم من أن هذا المجال خصب للدراسة و التحليل، و يقوم على تداخل مجالات معرفية كثيرة يصعب على الباحث إدراكها بشكل جيد. ذلك أن الإنسان في حد ذاته، تجتمع فيه عدة علوم لتحديد سلوكه، منها علم النفس و علم النفس الاجتماعي و علم السياسة و الإثنولوجيا و التاريخ .. علاوة على دراسة وظائف وسائل الإعلام في المجتمع محل الدراسة¹⁵³.

لا يزال الإعلام في الجزائر في أزمة مع جمهوره. هذه الأزمة اختلفت طبيعتها و حدتها مع اختلاف طبيعة و حدة المراحل السياسية التي مرت بها خلال تاريخها المعاصر.

بعد إحداث أكتوبر 1988 مس التغيير كل قطاعات المجتمع الجزائري و برز ذلك على الصعيد السياسي بظهور " التعددية السياسية " و على الصعيد الإعلامي بإقرار " التعددية الإعلامية " مما نتج عنه تعدد في وسائل التعبير الإعلامي، حيث أصبح للمواطن الجزائري عدة منابر للتعبير عن آرائه و طموحاته حتى و لو أنها لا تشغل إلا في مناسبات نادرة مثل " الحملات الانتخابية ". الشيء الذي أبقى الأزمة بين وسائل الإعلام و جمهورها بارزة في الأفق بالرغم من تغيير مظاهرها و أبعادها حيث تجلت هذه المظاهر فيما يلي¹⁵⁴:

- لم تستطع وسائل الإعلام بالرغم من تنوعها من حيث الكم و الكيف، سد الفراغ فيما يخص تزويد الجمهور بالمعلومات الصادقة و الفعالة في عملية التنشئة، و تركت المجال لصالح مراكز التنشئة الأخرى خاصة منها الشارع و المسجد .. التي أثبتت أنها أقوى إعلامياً من المؤسسات الأخرى، في تعويض وسائل الإعلام تأثيراً.

¹⁵² تمار يوسف ، دور وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لدى الفرد الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص5

¹⁵³ نفس المرجع، ص5.

¹⁵⁴ نفس المرجع، ص5.

- لم تستطع الصحافة المكتوبة في الجزائر، على سبيل المثال، مخاطبة كل شرائح المجتمع، و هذا لكونها تتطلب مستوى تعليمياً معيناً لفهم مضمون رسائلها لأن العديد من أوساط المجتمع الجزائري تعاني الأمية كما أن هذه الصحافة تعاني مشاكل في التوزيع، مما جعل مناطق عديدة من الجزائر، محرومة منها.

- لم تستطع وسائل الإعلام في الجزائر المساهمة بفعالية في تنشئة الفرد أيضاً، و ذلك لطبيعة علاقتها بالنظام السياسي القائم، فضمان حرية الوصول إلى مصدر الخبر على سبيل المثال، تكاد تكون شعاراً أجوفاً، تغذيه ديمagogية الخطاب السياسي في بعض المناسبات الخاصة بالاحتفال بحرية التعبير و حرية الصحافة .. الخ. و يبقى الصحفي في الواقع خاضعاً، لما تمليه السلطة في هذا المجال، و أمام هذا الوضع، يبقى الصحفي في أداء المهني للأخبار، لا يعتمد على المصادر الحقيقية التي توفر للجمهور معطيات ذات مصداقية كبيرة، الأمر الذي جعل ما يقدم من مادة إعلامية للجمهور عبارة عن تعاليق لا صلة لها بالواقع. أي أن هذه الخطوط الحمراء التي رسمتها السلطة السياسية بشأن الوصول إلى مصدر الخبر من خلال التشريعات المتعلقة بقطاع الإعلام، و كذا ممارستها لمراقبة الصحافة المكتوبة، لم تود إلى تنشئة الفرد وفق ما ينبغي أن يكون عليه، و في مثل هذا الوضع، يبقى الفرد الجزائري عرضة لأنواع أخرى من مصادر التنشئة يلجأ إليها في غياب المصادر الصحيحة.

المطلب الثالث: الإعلام والمشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي . وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال¹⁵⁵

يرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم¹⁵⁶

ويميز "جلال عبد الله معوض"¹⁵⁷ بين المشاركة والاهتمام والتفاعل أو التجاوب، فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته

¹⁵⁵ سين علوان البيج، "المشاركة السياسية والعملية السياسية"، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 (سبتمبر 1997)، ص 64

¹⁵⁶ انظر: عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988)، ص 306

¹⁵⁷ جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، (السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر

1983، ص 109 .

ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً، وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا، فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة.

أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي، هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه. وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة أن يتقلد الفرد منصباً سياسياً أو يحظى بعضوية حزب. أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة والاشتراك في الحملات السياسية. أما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة¹⁵⁸. كما تعد المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع. كما أنها تعد فوق هذا وذلك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

درجات المشاركة السياسية:

وللمشاركة السياسية درجات اتفق عليها بصفة خاصة كل من هيربرت ماركوسكي وفيربا وناي وروش، وهذه الدرجات هي¹⁵⁹:

1. تقلد المنصب السياسي.
2. السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.
3. العضوية النشطة في تنظيم سياسي.
4. العضوية العادية في تنظيم سياسي.
5. العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي.
6. العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي.
7. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
8. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.
9. الاهتمام العام بالأمور السياسية.
10. التصويت.

¹⁵⁸ غيث عاطف محمد، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، (الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة)،

1982، ص16

¹⁵⁹ بن برغوث ليلي، المرجع السابق الذكر، ص172

تتعدد الأدوار التي يقوم بها الإعلام في مجال دعم المشاركة السياسية ،ويمكن تقسيم ادوار الإعلام في هذا المجال إلى ثلاثة مجموعات هي كالآتي¹⁶⁰:

1. التأثيرات المعرفية للإعلام في مجال المشاركة السياسية :

- تعريف المواطنين بحقوقهم السياسية كما كفلها الدستور والقانون لهم .
- تعريف المواطنين بواجباتهم السياسية كما حددها الدستور والقانون ايضا.
- تعريف المواطنين بالنظام الانتخابي السائد ،وكيفية ممارسة حق الانتخابات للمجالس المختلفة
- تعريف الجمهور بمفردات البيئة السياسية المحيطة ،وكافة مواقع صنع القرار في المجالس المنتخبة على مستوى :مجلس الشعب ، مجلس الشورى ،المجالس الشعبية المحلية،النقابات المهنية ،النقابات العمالية،المنظمات غير حكومية .
- تعريف المواطنين بأساليب الممارسة الديمقراطية على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار ،التعبير عن الرأي الشخصي، الوسائل الشرعية للتعبير ع الذات،التظاهر السلمي الذي لا يحدث ضرر بأمن واستقرار المجتمع ،والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام ،وكيفية مخاطبة الجهات الحكومية المعنية لحل المشكلات.
- تغيير منظومة القيم التقليدية، واستبدالها بمنظومة قيمية حديثة ومعاصرة تساعد على المشاركة الفعالة.

2. التأثيرات الوجدانية للإعلام في مجال المشاركة السياسية¹⁶¹:

تتعدد التأثيرات الوجدانية لوسائل الإعلام في هذا المجال ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تشكيل اتجاهات وأراء الأفراد نحو المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع وتشمل :
 - مؤسسة الرئاسة
 - الحكومة
 - المجلس الشعبي
 - مجلس الشورى في بعض البلدان
 - المجالس الشعبية المحلية

¹⁶⁰ بن برغوث ليلي ،المرجع السابق الذكر، ص ص 217

¹⁶¹ بن برغوث ليلي ،المرجع السابق الذكر، ص ص 218.

-الأحزاب السياسية

-مؤسسات المجتمع المدني

-المجلس القومي للمرأة

-مجلس حقوق الإنسان

➤ تشكيل اتجاهات الأفراد وأرائهم بشأن النظام الانتخابي المعمول به، وكذلك تشكيل

اتجاهاتهم بشأن العملية الانتخابية وأسلوب إدارتها.

➤ تشكيل اتجاهات الأفراد وأرائهم بشأن أهمية المشاركة السياسية على كافة الأصعدة

والمستويات وفي كل الحالات او المجالات.

➤ تشكيل اتجاهات الأفراد وأراء المواطنين حول مخاطر عزوف الأفراد عن المشاركة والآثار

السلبية المترتبة على ذلك اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا

3. التأثيرات السلوكية للإعلام في مجال المشاركة السياسية:

تتعدد التأثيرات السلوكية التي يؤديها الإعلام في مجال المشاركة السياسية، ويمكن أن

نوردها على النحو الآتي¹⁶²:

➤ تشجيع المواطنين من ساقطي القيد على إثبات قيدهم رسميا، واستخراج الأوراق الرسمية.

➤ تشجيع المواطنين على القيد بجداول الانتخابات، واستخراج البطاقة الانتخابية

➤ تشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية التي كفلها الدستور والقانون، واستخدام صوته

الانتخابي بالاشتراك في عملية التصويت في :

○ انتخاب رئيس الجمهورية.

○ انتخاب مجلس الشعب.

○ انتخاب مجلس الشورى .

○ انتخاب المجالس الشعبية المحلية.

○ الاستفتاءات التي تجري على التعديلات الدستورية.

○ تشجيع المواطنين على عضوية الأحزاب السياسية والاشتراك في أنشطتها.

○ دفع المواطنين إلى الاشتراك في انتخابات المجتمع المدني (النقابات المهنية، النقابات العمالية،

المنظمات الغير الحكومية).

¹⁶² بن برغوث ليلي، المرجع السابق الذكر، ص 219.

- تشجيع المواطنين على ممارسة حق الترشيح في الانتخابات المختلفة لتفعيل المشاركة السياسية، والمساعدة في إفراز النماذج المتميزة للخدمة في المجالس النيابية.
- تشجيع الأعضاء المنتخبين في المجالس المختلفة على تطوير أدائهم من خلال تقييم أدائهم في المجالس المختلفة، وإبراز النماذج الإيجابية .

المطلب الرابع: الإعلام، المواطنة والرأي العام.

يعتبر مفهوم المواطنة واحد من أهم المفاهيم المكونة للفكر السياسي و الاجتماعي المعاصر؛ حيث يعبر عن تلك العلاقة بين الفرد و الدولة من جهة، و بين الفرد و المجتمع من ناحية أخرى، فتعريف المواطنة يعد أمرا معقدا شأنه شأن معظم المصطلحات السياسية و الاجتماعية المتداولة في الفكر السياسي و ذلك لتأثره بمختلف التغيرات.

تعريف المواطنة :لغة

إن مفهوم المواطنة – تاريخيا -مرتبط بالتطور الذي حدث لمفهوم " دولة المدينة * " في العالم القديم عند الإغريق وفي روما، لذا فالأصل اللاتيني لكلمة مواطن يوضح بصورة كبيرة المقصود بكلمة " المواطنة."الذي "civitos" بالفرنسية اشتقاق من الأصل اللاتيني "citoyen" الإنجليزية، و لفظ "Citizen" إن لفظ يشير إلى المواطن ساكن المدينة – عند اليونان و الرومان قديما.¹⁶³

أي أنها جملة الصفات و المميزات للمواطن المتحضر، والذي يتمتع بحقوق وواجبات محددة في إطار مدينة معينة "citoyenneté" الإنجليزية وكلمة- "citizenship" أما الأصل العربي للمصطلح فهو ترجمة لكلمة الفرنسية بمعنى "المواطنة" و هي اشتقاق عن الوطن، وفي لسان العرب "الوطن"¹⁶⁴.

اصطلاحا:

الوطنية هي حب الوطن في إشارة واضحة لمشاعر الحب و الارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عافية فالمواطنة؛ هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وهذا من خلال التربية الوطنية، كما تتميز بنوع من الولاء للمواطن لوطنه وخدمته له، في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي و الفردي والرسمي، التطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود و ترسم الخطط وتوضع الموازنات¹⁶⁵

163 حمدي مهران؛ المواطنة والمواطن في الفكر السياسي – دراسة تحليلية نقدية – (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص 62.

164 حمدي مهران، نفس المرجع ، ص 62.

165 عيشور كنزة؛ دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة، مذكرة ماجستير في الإعلام والاتصال، (جامعة: بسكرة، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: علم الاجتماع) ، 2012 ، ص 94

يتبين من هذا التعريف أن المواطنة هي صفة يتحدد من خلالها حقوق وواجبات المواطن تجاه وطنه، حيث تتسم بالولاء له وخدمته عن طريق جملة من الأعمال سواء كانت الفردية منها أو التطوعية أو في إطار المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجميع و تعرفها دائرة المعارف البريطانية¹⁶⁶: "أنها العلاقة بين الفرد و الدولة كما يحددها القانون لتلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها" وتؤكد أيضا أنها تدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختتم المفهوم بأنها عموما ما يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب، وتولي المناصب العامة¹⁶⁶.

تأثير وسائل الإعلام على قيم المواطنة :

إن المفهوم المعاصر للمواطنة قد يختص بالوطن والدولة عندما ينحصر مفهوم المواطنة بمجتمع محدد، وقد يمتد إلى مفهوم أوسع وأشمل ليصبح مفهوما عالميا خاصة في ظل التطور الهائل لوسائل الإعلام التي رفعت من درجة التواصل بين المجتمعات وازدت من فاعلية التأثير المتبادل؛ إذ تعد قيم المواطنة أحد العناصر الهامة في تمتين الروابط الاجتماعية للوصول إلى وطن موحد تتكاثف فيه جميع أجزائه من أفراد ومؤسسات لأجل تطويره والدفاع عنه، ولأن هذه القيم لا يمكن أن تكون فاعلة في ظل وجود حرص على تفعيلها¹⁶⁷.

ولتحديد العلاقة بين وسائل الإعلام وقيم المواطنة لابد من التطرق لمفهوم القيم والتعرف على دور وسائل الإعلام في المجتمع.

أولا: مفهوم القيم

يعد مفهوم القيم من المفاهيم التي لاقت الكثير من اهتمام الباحثين في مختلف المجالات، كالفلسفة، الاقتصاد وعلم الاجتماع حتى العلوم السياسية وغيرها من التخصصات العلمية الأخرى، فتعددت واختلفت وجهات النظر والآراء حول المفهوم.

تعريف القيم لغة: يأخذ المصطلح القيمة في المعاجم العربية المعاني التالية:

قيمة الشيء: الثمن الذي يعادله، قيمة الإنسان، قدره

166 عيشور كنزة، نفس المرجع، ص 94.

167 تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة : بسكرة، كلية : الحقوق والعلوم السياسية، قسم : العلوم السياسية) ، 2013، ص: 79.

قيم الشيء تقييما أي قدره، واستخدمت القيمة أيضا بمعنى الاستقامة والاعتدال ليشير إلى الخصائص الصحيحة أو الواجبة ARETE وقد استخدم اليونان القدامى، هذا المصطلح للإنسان الفاضل¹⁶⁸.

اصطلاحا: وقد عرف القيم الكثير من الباحثين نذكر منهم:

• يعرفها "حسين محمد علوي": "القيم هي مجموعة من الفلسفات والمعتقدات والافتراضات والمبادئ، التوقعات والاجتهادات، وقواعد السلوك التي تربط أي مجتمع في وحدة متماسكة¹⁶⁹.

تصنيف القيم: لا يوجد تصنيف واحد متفق عليه، ذلك يرجع إلى اختلاف نظرة الباحثين بحسب اختلاف مناهجهم الفكرية التي يتبعونها. وقد صنفت حسب مقاصد القيم مثل تصنيف **روكاش** قيم وسيليه وتمثل أشكال السلوك الموصلة (لتحقيق الغايات، وقيم غاياتية. أو من حيث درجة شيوعها وانتشارها كالقيم العامة: التي يعم انتشارها في المجتمع كله، القيم الخاصة المتعلقة بمناسبات اجتماعية معينة.

- كما صنفت إلى مجموعتين خصوصيتها: قيم جماعية، قيم فردية.

- أو تصنيفها وفقا لمصادرها: قيم مضافة، قيم ذاتية، قيم نفعية.

وهناك تصنيفات أخرى تقسم القيم إلى¹⁷⁰:

• **قيم اجتماعية:** التي يعبر عنها اهتمام الفرد وسيلة إلى غيره من الأفراد، ومن هذه القيم: قيم التضامن، قيمة التعاون.

• **قيم اقتصادية:** أي اهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو نافع ويتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج.

• **قيم سياسية:** ويقصد بها اهتمام الفرد ورغبته وميله للسيطرة والقوة بهدف التحكم بالأشياء والأشخاص، ويعبر عنها اهتمام الفرد بالنشاط السياسي والعمل السياسي، وحل المشكلات والقضايا التي تخص المجتمع، ويتميز الأفراد الذين يتصفون بهذه القيمة بقدرتهم على التوجيه والتحكم في مصير الغير، ومن هذه القيم قيمة الانتماء الوطني، قيم الديمقراطية، قيمة العدالة، قيمة الولاء.

ثانيا: دور وسائل الإعلام في المجتمع

تقوم وسائل الإعلام بدور مهم وجوهري في المجتمع، ويحصل الفرد على المعلومات والآراء والمواقف من وسائل الإعلام وتساعد في تكوين مفاهيم واضحة للظواهر والأحداث، وتقوم وسائل الإعلام بتقديم

¹⁶⁸ رشوان أحمد، عبد الحميد حسين؛ الثقافة، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص: 120.

¹⁶⁹ السعيد بو معيزة؛ أثر وسائل الإعلام على القيم، والسلوكيات لدى الشباب، أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر، كلية: العلوم السياسية، قسم: الإعلام والاتصال)، 2006، 2005، ص: 145.

¹⁷⁰ عبد الرازق محمد الدليمي؛ وسائل الإعلام والاتصال، (عمان: دار المسيرة)، 2012، ص: 210.

المعلومات والمواقف الرسمية وغير الرسمية عن كافة القضايا المعاشة من خلال توجيه المعلومات وفقا لسياستها الإعلامية والإيديولوجية التي تحكمها. فدور وسائل الإعلام في المجتمع مهم جدا لدرجة أن الحكومات خصصت أقساما ودوائر ووزارات إعلام تتولى تحقيق أهداف داخلية وخارجية عن طريق تلك الوسائل، ومن تلك الأهداف رفع المستوى الثقافي للأفراد وتطوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (داخليا)، أما من جانب الأهداف الخارجية فتمثل في تعريف العالم بحضارة الشعوب، ووجهات النظر للحكومات في المسائل الدولية¹⁷¹.

-ولم يقتصر الاهتمام بوسائل الإعلام من طرف الحكومات فقط بل تعدي ذلك إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فوجدت هذه الأخيرة أن تلك الوسائل تخدمها وتخدم أهدافها وتساعد في ازدهارها.

آثار وسائل الإعلام على المجتمع

تعد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدرا مهما من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، وهي ذات تأثير كبير في المجتمع، المتباين اهتمامات وتوجهات مستويات أف رده الفكرية وهذا ما يكسبها أهمية في عملية بناء المجتمعات، ويمكن اعتبارها بأنها أحد العناصر الأساسية في تشكيل ملامح المجتمعات، وإذا كان دور وسائل الإعلام في أي بيئة مجتمعية يتحدد بالآثر الذي يستطيع أن تحدثه فيها، فمن الممكن أن تقسم وسائل الإعلام من خلال تأثيرها في المجتمعات إلى قسمين: قسم مؤثر وفاعل، وقسم غير مؤثر وغير فاعل¹⁷².

كما يمكن أن ينقسم القسم الأول إلى اتجاهين: سلبي، إيجابي وذلك باعتبار الهدف الذي يسعى إليه القائمون على كل اتجاه، لأن الإيجابية والسلبية من الأحكام النسبية ليست ثابتة أو محددة. فإن الضابط الذي يستخدم هذين الاتجاهين على أساسه هو ضابط الانسجام مع متطلبات الهوية فيما يقدم إعلاميا عبر القنوات المختلفة من حيث طبيعة المادة الإعلامية المقدمة، وما ترسخه من قيم فكرية وسياسية، ثقافية واجتماعية، فعلى سبيل المثال: ما تجسده بعض الوسائل الإعلامية كالإذاعة الثقافية الجزائرية التي تعمل على ترسيخ قيم فكرية من خلال البرامج المقدمة سواء كانت حوارية، أدبية، ثقافية... الخ¹⁷³.

أما الاتجاه السلبي: فيختلف من حيث وجود الهدف ووضوح الرؤية والوسيلة أو الأداة التي تساعد على تحقيق الهدف وفق خطط ومنهجيات مدروسة أي نشر ثقافة وأفكار أو نمطا سلوكيا بين أفراد المجتمع وهذا ما تعمل عليه بعض القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية من خلال بناء آراء واتجاهات تتوافق والأهداف المسطرة من طرف

¹⁷¹ تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام، مرجع سابق الذكر، ص79

¹⁷² نفس المرجع، ص82.

¹⁷³ تيتي حنان ، مرجع سابق، ص82.

الجهات المسؤولة عليها؛ لنشر الثقافات الأجنبية في الوطن العربي من خلال البرامج المقدمة التي تظهر إيجابيات المجتمعات الغربية مقارنة بالعربية، وبالتالي الهدف هو تغيير الأنماط السلوكية لأفرد المجتمع العربي. أما القسم الثاني :وسائل الإعلام غير المؤثرة :لا تؤدي أي دور في المجتمع، وبالتالي لا تقوده إلى أي اتجاه وهي غير معنية بما تقدمه للمجتمع، ولا تقوم بأكثر من التوصيل لكن دون أسس واضحة ودون معرفة حقيقية بما يجب أن يقدم، وما يجب أن تكون له الأولوية من بين ما يقدم مثل:القنوات الغنائية أو التسلية... الخ.¹⁷⁴ فمن خلال الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع بالتأثير على التوجهات والآراء للأفراد عن طريق المواد الإعلامية المقدمة والتي تنجر عنها آثار يمكن تكون سلبية وأخرى إيجابية.

ومن الآثار السلبية والإيجابية لوسائل الإعلام ما يلي :

الآثار الإيجابية لوسائل الإعلام على قيم المواطنة : وتتلخص في:

دور وسائل الإعلام في نشر الوعي والثقافة: تقوم وسائل الإعلام بدور رئيسي لنشر الثقافة وترسيخ القيم خاصة قيم المواطنة والولاء والانتماء، التي تعتبر مقومات حضارية بحيث تكون المادة الإعلامية ملبية حاجات المجتمع وتطلعاته وأهدافه، منسجمة بشكل يتميز بالصدق والأمانة. ومن أهم هذه الأدوار¹⁷⁵:

❖ ترسيخ القيم والعادات الإيجابية التي تسهم في تقدم المجتمع وتطوره.

❖ تزويد المجتمع بالمعلومات الصحيحة عن تاريخه وحضارته، وانتمائه لوطنه.

❖ تأكيد أهمية القيم الولاء، الانتماء، الوطنية واحترام الآخر.

❖ من خلال الإعلانات تبين أهمية الوطن وضرورة حمايته من العدوان.

❖ دور وسائل الإعلام في تكوين الشخصية الوطنية

الآثار السلبية لوسائل الإعلام على قيم المواطنة:

تؤثر وسائل الإعلام سلباً على قيم المواطنة من خلال العناصر التالية: الصورة الذهنية، وظيفة إضفاء المكانة، الأحداث الوهمية و الزائفة¹⁷⁶.

الصورة الذهنية: إن العنصر الأساسي في تكوين الصورة الذهنية للمجتمع هو وسائل الإعلام عن طريق المعلومة التي تعمل على إثارة مسألة أو قضية معينة المدركة من طرف المواطن، الرسائل الإعلامية. فينعكس التأثير الذهني على سلوك الأفراد وبالتالي تأثر قيم المواطنة والانتماء لديه، بحيث تعمل وسائل الإعلام على تضخيم القضايا والأحداث وتفضيل خبر عن آخر وهذا ما يلفت انتباه المواطنين، مما يعطيهم تعريفاً للصورة الذهنية الموجودة لديهم حول قيم الانتماء وهذا يرجع إلى المعلومات الإضافية الجديدة. فما شهدته المنطقة العربية من ثورات كان

¹⁷⁴ تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام، مرجع سابق الذكر، ص 83

¹⁷⁵ نفس المرجع ، ص 83.

¹⁷⁶ نفس المرجع ، ص 84.

نتيجة تسليط وسائل الإعلام الضوء لاسيما منها القنوات الإخبارية على الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية مما أدى إلى انتشارها والمطالبة بتغيير الأنظمة بعدما كانت مجرد احتجاج على سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمناداة بالإصلاحات، حيث بدأت في تونس لتنتشر إلى كل من مصر، ليبيا، وهذا راجع إلى دور وسائل الإعلام في تغطية الاحتجاجات والمظاهرات وتكوين صورة ذهنية عن أهمية التغيير¹⁷⁷.

وظيفة إضفاء المكانة: حيث تشير وسائل الإعلام الانتباه نحو بعض الأشخاص والأحداث، فيتم إبرازهم وتحويلهم إلى شخصيات عامة وهذا ما ينعكس على قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع بحيث ينقسم الرأي العام من خلال اعتقاد لديهم أن من تهتم به وسائل الإعلام؛ فهو إذن شخصية مهمة أو حدثا مهما فحين تنقص قيم الولاء والوطنية. كالاتخابات الأخيرة التشريعية (في تركيا، فقد تم انتخاب حزب العدالة على أساس شخصية أردوغان لا على أساس البرنامج المقدم من طرف الحزب)¹⁷⁸.

الإعلام والرأي العام :

إن للإعلام دور كبير من حيث تأثيره في الرأي العام فنجد أن العلم يتصل في أبحاثه بالأمور الاجتماعية والنفسية والسياسية حيث يقوم الإعلام بتزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة وبقدر ما تكون هذه الصحة أو السلامة في المعلومات أو الحقائق يكون الإعلام في ذاته سليما وقويا وبناءا على ذلك يكون له تأثير كبير وصدى مباشر على الرأي العام، ولدراسة أو رصد العلاقة بين الإعلام والرأي العام لا أولا من معرفة ما هو الرأي العام وما المقصود من هذا المفهوم؟

تعريف الرأي العام :

يتألف الرأي العام من لفظين هما رأي وعام، وكلمة رأي في حد ذاتها تعبر عن أمر يقبل الشك، ولهذا فالرأي معناه عدم الجزم بصحة الأمر، أما كلمة عام فالمقصود بها الجماعة التي تشارك في الرأي، والرأي العام هو الرأي السائد بين الأغلبية الواعية بما يدور حولها من أمور بالنسبة لموضوع أو أكثر ويستخدم فيها الجدل والنقاش لفترة معينة¹⁷⁹.

هناك اختلاف كبير بين الكتاب والمفكرين ورجال السياسة حول تعريف الرأي العام. وهذا الاختلاف قد يصل أحيانا إلى درجة إنكار وجود الرأي العام. وسنعرض هنا لطائفة من هذه التعريفات :

¹⁷⁷ تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام، مرجع سابق ، ص 85.

¹⁷⁸ نفس المرجع ، ص 85.

¹⁷⁹ للمزيد أنظر: عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

فالمفكر الألماني (توينس) يقول¹⁸⁰ "إن الرأي العام - ك رأي موحد للجماعة- أمر لا يمكن تصوره، حتى إبان كفاح الشعوب عن كيانها وحياتها، إذ الشجاعة في أفراد الشعب الواحد متباينة، والرغبة في الحياة ليست واحدة، كذلك تختلف أهداف الجماعات في الشعب الواحد وأغراضها".

ويقول الفيلسوف (فيلا ند) : " الرأي العام ليس رأى الشعب بأكمله .بل يصح أن نعتبره رأى طبقة لها الغالبية والقوة بين طبقات الشعب الأخرى".

ويعرفه أحمد بدر الرأي العام¹⁸¹: هو التعبير الحر عن آراء الناجين أو من حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على أن تكون درجة اقتناء الناجين بهذه الآراء كافية للتأثير على السياسة العامة، والأمور ذات الصالح العام، بحيث يكون هذا التعبير ممثلاً للرأي الأغلبية

الرأي العام: هو خلاصة مجموعة الآراء، أو الرأي الغالب أو الاعتقاد السائد أو إجماع الآراء، أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب أو الجمهور تجاه أمر أو ظاهرة أو موضوع أو القضايا الجدلية قد تكون اجتماعية أو اقتصادية، سياسية أو تربوية، كما تكون ذات طابع محلي أو وطني أو إقليمي، دولي وأن تكون ذات أهمية لدى معظم أفراد الجمهور و يثار حولها الجدل، ويكون لهذا الإجماع قوة و تأثير على القضية أو الموضوع الذي يتعلق به.

تقسيم الرأي العام : هناك تقسيمات متنوعة للرأي العام ، نذكر بعضاً منها فيما يلي¹⁸²:

التقسيم حسب قوة التأثير:

حيث يقسم الرأي العام إلى ثلاثة فئات هي :

الرأي العام القائد: وبقصد به الفئة المثقفة الواعية التي ينقاد إليها الرأي العام في المجتمع.

والرأي العام المتعلم: ويتكون من الفئة التي تقرأ وتستوعب المعلومات والآراء وهي فئة وسط تتأثر كثيراً بآراء الفئة الأولى وتنقلها إلى الفئة التالية.

والرأي العام المنقاد: ويتكون من السواد الأعظم من الشعب.

وهذا التقسيم كان يأخذ به أستاذنا الكبير الدكتور **محمود عزمي** ويدرسه لطلاب الصحافة بجامعة القاهرة في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي.

ويتسم الرأي العام بعدة خصائص وهي :

❖ مدى انتشار الرأي العام الذي يقاس رأيه حول القضية موضوع الرأي العام

❖ استمرار الرأي العام حول قضية ومدى هذا الاستمرار .

¹⁸⁰ مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، الرأي العام، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 2004، ص 18.

¹⁸¹ تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام ، مرجع سابق، ص 40.

¹⁸² مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، المرجع السابق الذكر، ص 19.

❖ شدة الرأي العام وقوته بين الجمهور إزاء القضية أو المشكلة أو الموقف.

❖ معقولة الرأي العام، ومدى ارتكازه على أسس منطقية مقبولة.

إن تأثير الإعلام على الرأي العام ينتج عن طبيعة هذه الوسيلة شكلا ومضمونا. فالصحيفة تتكيف شكلا ومضمونا مع إمكانيات القارئ وقدراته الفكرية والثقافية، فهي تستجيب له وتتكيف مع تلك القدرات، ومع رغبات القراء في التمهّل والاسترجاع، إضافة إلى كونها تتحول إلى وثيقة يمكن الاحتفاظ بها والرجوع. أما من ناحية المضمون فللصحيفة إمكانيات هائلة على التنوع وعلى مخاطبة مستويات متعددة من القراء، فلطالب الخبر صفحته، ولطالب الافتتاحية زاويته، ولطالب التعليقات السريعة، أو الكاريكاتيري، أو الأخبار الاجتماعية، أو الثقافية والصفحات في الصحيفة¹⁸³.

¹⁸³ تيتي حنان ؛ دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام ، مرجع سابق ، ص42.

المبحث الثالث: دور الإعلام في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ 1989 عدة أحداث داخلية و خارجية، كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات الديمقراطية، التي صاحبها العديد من التغيرات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية و الثقافية، التي جعلتها تعيش أزمة حادة، فرضت عليها إجراء عدة تحارب تنموية بغية تجاوزها، مما يقر بوجود علاقة ما بين التنمية السياسية و الديمقراطية، وانطلاقا مما سبق، تعتبر مسألة أزمات التنمية السياسية في الجزائر من أهم المسائل التي لا بد من لفت النظر إليها، و معالجتها بغية معرفة كيفية معالجة هاته الأزمات وتحقيق التنمية السياسية التي تحتاجها الجزائر فعليا في ظل وجود ديمقراطية حقيقية.

ويلعب الإعلام دورا مهما في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر وعليه لمناقشة المبحث السابق الذكر سوف نتطرق إلى دراسة القضايا التالية:

❖ أزمات التنمية السياسية في الجزائر

❖ مظاهر السياسة الإعلامية في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر

❖ معوقات الإعلام الجزائري في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الأول: أزمات التنمية السياسية في الجزائر

تعرض التنمية السياسية في مجتمع ما، أزمات متعددة قسمها دارسوا العلوم السياسية إلى ست أزمات تكون حلقات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها إلى الأخرى ويتواجد معظم هذه الأزمات في أغلب دول العالم الثالث، إذ تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف في هذه الدول وتمثل هذه الأزمات في: الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، التوزيع والاستقرار السياسي¹⁸⁴.

1. أزمة الهوية:

تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة. فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة أنه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة إلى الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة. فالجماعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة، إذ أن الولاء للوطن يجب أن يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة... الخ¹⁸⁵. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لازمة الهوية: التباين العرقي، التخلف الاقتصادي والحضاري والتفاوت الطبقي:

- **التباين العرقي**: خلقت الحدود المصطنعة بعد الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث نوعا من تعدد العرقيات وبالتالي تعدد الولاءات، حيث تغيب مسألة الولاء للوطن، كما أن الحروب والصراعات القبلية والطائفية والعرقية أدت إلى حدوث تمزق في مسألة الولاء إضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والانقلابات المتكررة كلها عوامل أثرت على الهوية الوطنية.

- **التخلف الاقتصادي والحضاري**: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا... أثر كثيرا على مفهوم الهوية، حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى دول العالم الثالث، فأصبح التقليد هو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مما أثر سلبا على الهوية الوطنية.

كما أن التكنولوجيا المتقدمة والمتمثلة في وسائل الاتصال الحديثة إضافة إلى مسألة العولمة كما لها الأثر السلبي على الهوية. التفاوت الطبقي: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا... ولد نوعا من تضارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية وأصبحت مشاعر السخط هي السائدة لدى الأغلبية ضد الأقلية، كما أن الفئات المحرومة والتي تشكل الغالبية تنظر إلى السلطة الحاكمة على أنها

¹⁸⁴ مزيان نجيم، أزمات التنمية السياسية، نشر المقال في الموقع:

<http://nador.nadorcity> شوهده يوم: 2015/06/01

¹⁸⁵ نفس المرجع السابق، ص 1.

مجرد أداة لحفظ امتيازات الأثرياء مما كان له انعكاس سلبي على الهوية، إضافة إلى تداعيات العولمة والخصوصية والتي زادت من حدة هذه الأزمة¹⁸⁶.

2. أزمة الشرعية:

تتعلق هذه الأزمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين، على اعتبار أنه غير شرعي ولها ارتباط أيضا بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، بحيث تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ومدى دور الجهاز الحاكم ودور الجيش في الحياة السياسية، وطبيعة الأهداف المرسومة ومدى تحقيقها.

عندما لا تحترم الدساتير، أو نكون أمام دساتير غير ديمقراطية، وإذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة، حيث يكون انتقال السلطة بموت الحاكم أو بانقلاب عسكري أو بتوريث سياسي، كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى، وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات مزورة وغير نزيهة، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة الشرعية. وهناك أمثلة معاصرة عديدة في هذا الشأن، نذكر مثلاً ما يجري في بعض دول العالم الثالث، وخاصة في إفريقيا حيث تكثر الانقلابات والانتخابات المزورة¹⁸⁷.

3. أزمة المشاركة:

تتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية، فتغيب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات، وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية، وبالتالي فهو بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية¹⁸⁸.

إضافة إلى وضع العراقيل بشتى أنواعها أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتركيز السلطة في يد قلة معينة، بحيث يغيب أي دور للأحزاب السياسية، بل أحياناً يتم تجريم قيام الأحزاب بتبني نظام الحزب الواحد أو بأخذ بنظام التعددية الحزبية لكنها في الواقع مزيفة، وتزوير الانتخابات لصالح فئة معينة وقمع الحريات العامة، والتككيل بالمعارضين وعدم احترام الدستور والقوانين، كلها عوامل تؤدي إلى ابتعاد الجماهير عن ممارسة السياسة وتفشي القيم السلبية والاغتراب واللامبالاة وبالتالي نكون أمام أزمة مشاركة سياسية¹⁸⁹.

¹⁸⁶ مزيان نجيم، أزمتات التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص2

¹⁸⁷ نفس المرجع، ص2.

¹⁸⁸ نفس المرجع، ص2.

¹⁸⁹ نفس المرجع، ص3.

4. أزمة التغلغل:

هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفوذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان. فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها. بمعنى أعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم، والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة. وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب، تجنيد، تحقيق الانضباط، الإسكان، التعليم، الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة... إلخ. فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة. يمكن القول أن أزمة التغلغل لها أسباب متعددة نشير فيما يلي إلى أبرزها¹⁹⁰:

- أسباب جغرافية : حيث اتساع الإقليم و شساعته و تضاريسه الوعرة ،يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق ، كما هو الشأن في الهند و القليلين على سبيل المثال.
- أسباب عرقية: فتعدد الأعراق و الطوائف و الاثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول ، كما يوجد على سبيل المثال في العراق، نيجيريا، الهند، إسبانيا، وروسيا... والملاحظ أن أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزماتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في أرجاء الإقليم، تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية.

5. أزمة التوزيع:

تتعلق أزمة التوزيع أساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع. وهذه المنافع تشمل الثروة، الدخل، الأمن، التعليم، الثقافة، الخدمات الصحية، التشغيل... فهذه الأزمة ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع، فأحيانا كثيرة تلجأ الحكومة لمواجهة هذا المشكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الضعيفة¹⁹¹.

يتضح جليا أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان، وكذا أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها، والصراع السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي، من أهم العوامل المسببة لازمة التوزيع، إضافة إلى أسباب أخرى ذات طبيعة سياسية، نذكر

¹⁹⁰ مزيان نجيم، أزمات التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص3.

¹⁹¹ نفس المرجع ، ص3.

منها الفساد السياسي، واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية، وهذا يظهر جليا في كثير من دول العالم الثالث، حيث مؤشرات الشفافية منخفضة جدا لديها¹⁹².

6. أزمة الاستقرار السياسي

يمكن تقسيم هذا الفرع إلى عنصرين¹⁹³:

– أزمة استقرار الدولة ذاتها:

تعد الدولة أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر، حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا، ينتج عنه استقرار للدولة، وعلى العكس من ذلك يتزعزع كيان الدولة واستقرارها حين ينعلم هذا التجانس نتيجة التجميع الإجباري للأفراد.

وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم المعاصر. فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الشأن في العراق، روسيا، الهند وبعض البلدان الإفريقية حيث ينعلم فيها المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري، وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن إلام ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الأهلية، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك. كل هذه العوامل وأخرى خارجية، تؤثر سلبا على استقرار الدولة وبالتالي على التنمية السياسية المنتظرة.

– أزمة استقرار النظام السياسي:

تنشأ هذه الأزمة حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الأحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة، ويفرض سلطته وهيئته على إرجاءها، مما يزعزع استقرار النظام السياسي للدولة، وهناك أمثلة عديدة في دول العالم الثالث على الخصوص، كما هو الشأن في إفريقيا، حيث كثرة الانقلابات والصراع على السلطة الرئاسية¹⁹⁴.

إضافة إلى ذلك هناك عامل آخر مرتبط بعدم وضوح الإيديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي. وهناك عوامل خارجية أخرى تؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي كالتدخل الخارجي للدول الكبرى في شؤون بعض الدول النامية مثلا، أو فرض برامج تنمية معينة على الحكومات نتيجة الديون

¹⁹² مزيان نجيم، أزمات التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص 4.

¹⁹³ نفس المرجع، ص 4

¹⁹⁴ نفس المرجع، ص 4.

المستحقة للمؤسسات البنكية الدولية مثلا لبعض الدول الصناعية الكبرى، مما يؤثر أيضا على الهوية، وهذا يقودنا إلى القول أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة الهوية¹⁹⁵.

أولا: أزمة الهوية في الجزائر

تمثل إشكالية الهوية في الجزائر محورا رئيسيا، في تحديد اختيارات الجزائريين، والتي تتسم بالحدية والمزاجية والسلوكية. وهي إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية. فالاحتلال الفرنسي الطويل، ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة الخصوصيات الحضارية واللغوية والثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، فالاحتلال الثقافي. إذا جاز التعبير - وسيادة الثقافة واللغة الفرنسية في التفاعلات اليومية لعقود عديدة، وفي الإدارة، والعمل، والكتابة، والحديث¹⁹⁶. أدى إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، إزاء ذاتها، وإزاء فرنسا والغرب، والمنطقة المحيطة بها ومن هنا يمكن تفسير السلوك المزاجي الحاد للشخصية الجزائرية إزاء فرنسا، والدول المغاربية و العربية الأخرى وازدادت هذه الحدة إزاء عمليات النفي الثقافي في فرنسا للجاليات الجزائرية. ومنذ حرب التحرير الوطنية الجزائرية، كان الإسلام أحد أبرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسي، وأبرز محاور المقاومة السياسية، والكفاحية إزاء الفرنسيين، وبالنظر إلى ظاهرة أن كادرات الدولة، وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري كانت تمثل مظها للفرنسة الثقافية والسياسية، والتي مثلت استفزازا للقطاعات التقليدية، وأيضا لارتباطها بدوائر الفساد في الحكم والحزب¹⁹⁷. ولاشك أن الأزمة في الهوية الجزائرية وجدت في الإسلام الوعاء الديني، والثقافي، والحل النموذجي لها، لتجد الشخصية "القومية" توازنها، ودفاعاتها في إطاره، وإشكالية الهوية مسألة من الأهمية بمكان وخاصة تزامنهما مع صعود نفوذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعد مسألة هامة وليست عرضا لظهور الأزمة الاقتصادية، والفساد، وتفاقمهما، لأن هذين المتغيرين أساسيين في حالات الأزمة في نظم سياسية عديدة ومع ذلك لا تتوافر مقومات الحدية والتطرف والاستقطاب كتلك القائمة في الحالة الجزائرية سواء في الأزمات التي ارتبطت بعملية التحول إلى نظام التعددية السياسية، وأثناءها وحتى الآن¹⁹⁸.

¹⁹⁵ مزيان نجيم، أزمات التنمية السياسية، مرجع سابق الذكر، ص4.

¹⁹⁶ الحناش سفيان، مستقبل النظام السياسي الجزائري بين أزمة الهوية وغياب الشرعية، نشر المقال في الموقع:

<http://dalil-rif.com/permalink/7830.html> شوهده يوم 2015/06/05، ص1.

¹⁹⁷ نفس المرجع، ص1.

¹⁹⁸ نفس المرجع، ص2.

ثانيا :أزمة الشرعية في الجزائر

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية، حتى وإن كان نظاماً غير شرعي - في عرف السياسة المدنية الحديثة - أي حائزاً السلطة من غير طريق الشرعية (الدستورية والديمقراطية). بل إنه، في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد، يكون أدعى إلى تحصيل تلك الشرعية، يعوّض بها ما يعتريه من نقص في التكوين¹⁹⁹. وفي الحالات جميعاً ، أكانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السلطة من طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع ، أم عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري، أم من طريق ثورة شعبية قادتها وصاغت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له مقبولة لدى الناس، أي تجعله في أعينهم نظماً شرعياً²⁰⁰.

ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط من الشرعية ينهض كل منها على أساس مختلف: الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية العقلانية. تنهل الأولى من ثقل موارث التقاليد وسلطانها في وجدان الناس الجاري مجرى العادة والمألوف ، وأحياناً المحترم أو المسلم به، وتنهل الثانية من مخزون المهابة والمكانة الاعتبارية التي يشغلها الزعيم الملهم في وجدان أتباعه، ومن الاعتقاد الجمعي بقدرته على اجتراح الخلاص، أما الثالثة فتنهل من سلطة القانون في وعي مجتمع يعقل معنى السياسة. وتلك حال الشرعية الدستورية والديمقراطية، حيث تقوم المؤسسات والقوانين، كتعبير عن الإرادة العامة، مقام التقاليد الموروثة والزعماء الملهمين²⁰¹.

وفي الجزائر فإن الشرعية أخذت عدة أشكال نذكر منها :

الشرعية الثورية: وهي تستند إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة متعفنة، وقد مثلته تجارب النخب التي قادت معركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الفرنسي، ووصلت به إلى حيازة الاستقلال الوطني (جبهة التحرير الوطني)، فلقد أصبح النظام السياسي الجزائري التي قام على قاعدة الكفاح الوطني والذي قاده حزب جبه التحرير الوطني متمتع بقدر هائل من الشرعية الجديدة التي لا تستند إلى دين أو عصبية، وإنما إلى انجاز وطني يعقد عليه إجماع عام يؤسس لمقبولية النظام الجديد.

¹⁹⁹ بلقيز عبد الإله ، في الشرعية السياسية وإعادة إنتاجها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 378 ، أغسطس 2010 ، ص 84.

²⁰⁰ نفس المرجع ، ص 85.

²⁰¹ نفس المرجع ، ص 21.

الشرعية " الدستورية: وتستند نظرياً إلى فكرة قيام السلطة على مقتضى القانون الأساسي للدولة وتداولها بالانتخابات، بما في ذلك منصب رئيس الدولة. إن المبدأ الذي يؤسس هذا النمط " الحديث " للشرعية هو أن "الشعب مصدر السلطة"، وأن شرعية ممارستها من قبل نخبة حاكمة إنما مأتاها من الشعب الذي يفوض تلك النخبة - بإرادته "الحرة" - بالقيام على أمرها، وباعتبار إن الجزائر لديها نظام جمهوري والتي يتداول فيها منصب رئيس الجمهورية بعد عهدة واحدة أو ممدة ، ما يزال هذا النوع من الشرعية ملتبس الشخصية والطبيعة، بسبب تكوينه المهجين، وتلبس علاقات التقليد به، وصورية القيم السياسية الحديثة فيه (الدستور، التعددية، الديمقراطية، استقلال القضاء، حرية الرأي، سلطة القانون... إلخ)، وضعف التراكم السياسي فيه، بل فقره وتراجعه باستمرار، الأمر الذي يبرز إبداء التحفظ الشديد على وصف شرعيته بالحديثة أو الدستورية.

ثالثاً: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

أدى إلغاء المسار الانتخابي وتشكيل مؤسسات سياسية مؤقتة إلى بروز أزمة والمشاركة السياسية حيث افتقر تسيير الدولة في تلك الفترة إلى وجود رئيس وبرلمان منتخب ، فقد تولى المجلس الأعلى للدولة الذي يرأسه "محمد بوضياف" مهمة تسيير المرحلة الانتقالية غير أن المجلس الأعلى للدولة قد خلق ردود أفعال مختلفة في أوساط الأحزاب السياسية وبعض الأطراف الأخرى التي اعتبرته مجلساً غير دستوري وان المؤسسات المنبثقة منه ليست شرعية²⁰² ، كما أدى إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لسنة 1991 واعتقال مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وتعطيل الحياة السياسية بقانون الطوارئ إلى أزمة في المشاركة السياسية حيث لم يكن هناك برلمان يجسد المشاركة السياسية فقد حل محله المجلس الاستشاري، الذي ظهر لتغطية الفراغ الدستوري ، الذي تركه غياب مجلس شعبي وطني منتخب، لم يرق إلى مستوى هذه الهيئة لأنه لا يستند إلى الشرعية²⁰³ ، فالمجلس الاستشاري لم يدم إلا سنتين ليحل محله المجلس الانتقالي حيث أنيط به ممارسة الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة ، وأدى تشكيل هذه المجالس إلى احتكار المشاركة السياسية حيث اقتصر على الطبقة الحاكمة والموالين لها وقد استندت تلك الطبقة إلى ضريبة المحافظة على الوحدة الوطنية والأمن، وتجسد انعكاس الأزمة على الشرعية والمشاركة في عجز

²⁰² نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007)، ص12.

²⁰³ توازي خالدة، الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ المكانة الممارسة المستقبل (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2005-2006)، ص132.

المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية²⁰⁴، فتمركز السلطة في يد طبقة حاكمة اوتوقراطية جعل مختلف قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية تحرم من المشاركة في الوصول إليها عن طريق إقصائها أو حلها ، وهذا ما أفقد النظام شرعيته ، وبذلك أعاق النظام السياسي عملية التنمية السياسية من خلال احتكاره للمشاركة السياسية وتمسكه بالشرعية الثورية الغير ديمقراطية على حساب الشرعية السياسية التي تعبر ع رضا الشعب وذلك من خلال إلغاء الانتخابات وتعديل قوانينها ومن خلال حل الجمعيات والأحزاب .

رابعا : أزمة العدالة في توزيع الثروة :

برزت أزمة العدالة في توزيع الثروة بفعل تراكمات ممارسة النظام الاشتراكي منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وتحملت مظاهرها في أزمة الشغل وأزمة السكن وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ، ويعود في ذلك إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى 10 دولارات وكان لهذا الوضع الجديد انعكاسات خطيرة على النظام الجزائري إذ أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وتصاعد وشيوع ظاهرة الكساد والتضخم ، وفي هذا الإطار كانت ملامح الفساد السياسي والتكنوقراطي تتفاقم حيث وصلت معدلات نهب المال العام إلى رقم يتراوح بين 25 و26 مليار دولار²⁰⁵ .

بعد صدور دستور 1989 ، والذي حدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، فتح باب الاستثمار الخاص والاتجاه نحو الخصخصة، ففي الظروف السياسية والأمنية الحرجة كانت هناك رأسمالية مشوهة وطفيلية تابعة وكان هناك تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية فسرّح العمال وارتفعت نسبة البطالة بشكل رهيب وتدهور المستوى المعيشي للسكان²⁰⁶ ، وادي اتفاق جدولة الديون الخارجية مع الصندوق الدولي سنة 1994، إلى زيادة في حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي، حيث توقفت الدولة عن دعم أسعار المواد الأساسية²⁰⁷ ، وفي ظل انشغال الرأي العام الداخلي بالأزمة خاصة في جانبها السياسي كانت السياسات العامة تفتقد إلى حد ما إلى الرشادة فهي تخدم طبقة دون غيرها فنجد التفاوت في توزيع ومثال

²⁰⁴ صخر محمد ، أزمة المشاركة في البلدان النامية: الجزائر أنموذجا، حلقة بحث، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق ، 2010-2011، ص16

²⁰⁵ عبد الفتاح نبيل ، الأزمة السياسية في الجزائر- المكونات والصراعات والمسارات-، السياسة الدولية العدد 108، نيسان 1992، ص1

²⁰⁶ زوزو رشيد ، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، (أطروحة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008)، ص14.

²⁰⁷ الناصر العياشي ، التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، من 29 فيفري الى 03 مارس 1996، ص07

ذلك سياسة الأجور بين فئات العمال والموظفين ،حيث كان التوظيف يتم بمقاييس فير واضحة تشوبها المحسوبية²⁰⁸.

أدى التحول إلى اقتصاد السوق إلى حالة من التضخم الذي اثر على توزيع الثروة فقد استفاد الأفراد الذين تتجسد ثرواتهم في أصول عينية (أراضي ،عقارات،ذهب..... من التضخم حيث ارتفعت مداخيلهم مع ارتفاع المستوى العام للأسعار على عكس الأفراد الذين يملكون ثروة في شكل أصول مالية ونقدية ،فقد تضررت ودائعهم ودخولهم من أزمة التضخم في هذه الفترة.ومن مظاهر غياب العدالة في توزيع الثروة في هذه الفترة هو الشراء "الفاحش"والسريع بين فئة محددة من السكان والمقربون الذين يكونون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية والتي تحتكر الثروة والسلطة في آن واحد.²⁰⁹

المطلب الثاني: مظاهر السياسة الإعلامية في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر

الصحفيون في مختلف بقاع العالم عاشوا فترة الأزمات، إما أن تكون هذه الأخيرة اقتصادية، سياسية وأمنية واجتماعية، ، فالتاريخ البشري يثبت أن الإعلام يلعب دورا هاما خلال فترات الأزمات، حيث يعتمد عليه المسؤولون في توجيه الرأي العام .

وحسب محاضرة الدكتور " محمد لعقاب "التي أقيمت بكلية العلوم السياسية والإعلام بمناسبة انعقاد يوم دراسي تحت عنوان " الصحافة الجزائرية والتحديات الراهنة " بتاريخ 23 جانفي 2002، أكد على أن التجربة الإعلامية خلال الأزمات والتفاعل الإعلامي معها يتم عبر 3 طرق ونذكر:

المعالجة المثيرة : وهذه الطريقة تعتمد على التهويل والتضخيم ،وأحيانا تميل إلى تضخيم أشياء لا ينبغي تضخيمها ،وعادة تكون على حساب أحداث أخرى ". هذه الطريقة كانت سائدة بقوة وبكثافة في وسائل الإعلام الجزائرية على اختلافها من صحافة مكتوبة أو عمومية و إذاعة وتلفزيون وبموجب هذه وحتى بعض المواقع عبر شبكة الانترنت مثل مواقع الضباط الأحرار الطريقة " ANP.ORG "، تعاملت العديد من وسائل الإعلام الجزائرية مع الأزمة، حيث تم تضخيم بعض الأصوات الحزبية على الأصوات الأخرى، بل أحيانا تم تضخيم أصوات لا تتمتع بالنفوذ الاجتماعي، وكذا صوت السلطة على حساب المعارضة، أو تضخم مصالح ضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا، كما كانت تفعل الصحافة المكتوبة المصنفة في خانة الصحافة الإستقصائية التي تعمل على تضخيم الأعمال الإرهابية، فأعطتها صدى

²⁰⁸ بوشلول طاهر ،التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1997-1999)دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الانساني والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر،2006)، ص137.

²⁰⁹ نداء،صادق شريفي ، تجليات العولمة على التنمية السياسية :دراسة استقصائية استنباطية، عمان: دار جبهة للنشر والتوزيع،2007 ، ص97.

إعلاميا رهيبا داخل الوطن وخارجه. 210 كما يعمل كذلك بعض أهل السوء إلى " استخدام هذا السلاح الرهيب الفيديو في تصوير مناظر مخلة مؤثرة على قيم المجتمعات، فهذا البث ينتقل عبر موجات مغناطيسية تتجاوز الحدود بين الدول 211.

وفي هذا السياق ،يضيف نصر الدين العياضي " رغم جهل الصحافة الاستعمارية مصدر الأحداث، إلا أنه لجأت إلى هذا القدر من التهويل يكشف في مضمونه عن إحساس بأن الشعب الجزائري مقبل على وضع لم يسبق له ،وأن عرفه من قبل حتى إبان مجزرة (08 ماي 1945 م) ويفصح عن شعور كامن باحتمال حدوث شروح في النظام الاجتماعي في الجزائر، كما يدل كذلك على مجهود صحفي يهدف إلى زرع الرعب والخوف في النفوس، ويرمي إلى تثبيت منطق تبريري للتدخل الاستعماري العنيف للقمع والاضطهاد. 212

-المعالجة الناقصة : هذه الطريقة تختلف تماما عن الأولى، وهي مناقضة لها ،وعادة ما تكون ملازمة لها، أي تطبيق الطريقتين في نفس الوقت، وهي لا تقوم على التهويل بل على التهوين،وهي بذلك قد تقلل من معلومات وأخبار، وذلك ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، كنقلها من الأصوات الداعية إلى انتهاج الحوار السياسي كحل للأزمة، ومبالغتها في اعتبار هذه الأصوات خطيرة على المجتمع، وقد بلغ الحد بموجب هاتين الطريقتين إلى درجة القذف، وهذه الطرق السابقة تقومان على معالجة ناقصة، وساهمت في إبعاد الغموض حول الأزمة ،وبالتالي عدم مساعدة المواطن على فهمها واتخاذ آراء واضحة حولها. 213

وتعود أسباب الانحراف في هذا الشأن إلى عدة أسباب " أولها جعل العديد من الصحف المصلحة الإيديولوجية فوق مصلحة المجتمع، بل عادة ما كانت مصلحة المجتمع في آخر سلم ترتيب الأولويات،ثانيها أن العديد من الصحف تعتبر بمثابة امتداد لأطراف في الصراع، ولها امتدادات في أوساط إيديولوجية، مما جعلها رهينة لها ،وعادة ما جعلت وسيلة لتصفية حسابات العصب والجماعات، كذلك قلة الخبرة ضعف التكوين، فالصحفي كائن حضاري، والخلط بين مفهوم الحرية والفوضى وضعف الأداء الإعلامي العمومي، وقلة سحب الصحافة العمومية والتضييق عليها، وتعليق العديد من الصحف التي كان يمكننا أن تخلق توازن في كيفية الممارسة الإعلامي. 214

210 أديب خضور، الإعلام و الأزمات، دار الأيام للنشر القاهرة، 1999 ص51

211 المجلة الجزائرية للاتصال للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية علمية شخصية في الدراسات السياسية والإعلامية،شتاء 2002،العدد02،ص143

212 نفس المرجع، ص144.

213 نصر الدين العياضي، مسألة الإعلام، المؤسسة الجزائرية . للطباعة، الجزائر 1991 ص178 .

214 المجلة الجزائرية للاتصال للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية علمية شخصية في الدراسات السياسية والإعلامية،شتاء 2002،العدد02،ص149.

المعالجة المتكاملة والشاملة" : هذه الطريقة تقوم على المعالجة الثابتة بدون تهوين ولا تهوين والتعرض إلى مختلف جوانب الأزمة بطريقة منصفة وشاملة وعميقة.²¹⁵

وفيما يتعلق بالطرق السابق ذكرها : فأديب خصور، في المرجع السابق ذكره، " يرى أن المعالجة الأولى تؤدي إلى تشويه وعي الجمهور"، وتعتبر هذه المعالجة استجابة لمبدأ ترفضه اعتبارات السلطة في بعض الأنظمة أو احتياجات السوق الإعلامية، أما المعالجة المتكاملة، تستخدم من أجل ذلك أسلوبين:

-النمط العقلي : الذي يقوم على أساس المعلومات الصحيحة.

-النمط النقدي : الذي يقوم على تقديم معلومات على أساس إشراك الجمهور للاهتمام بمصالحه، كما تهدف هذه الأخيرة إلى تكوين موقف متكامل ووعي عميق بالأزمة، لذلك يحاول هذا النوع من التغطية إعطاء صورة عن تاريخ وسياق الأزمة، وكذا أفق تطورها، كما تحاول التغطية تجنب المخاطر التالية:

-أحادية التطرق إلى الأزمة والاقتصار على التغطية الجزئية، غير أن هذه التغطية تواجه مصاعب عديدة أهمها عدم وضوح الأزمة ، أما فيما يتعلق بالمصاعب المهنية الإعلامية نذكر نوعية وطبيعة السياسة الإعلامية المحددة من جانب دوائر صنع القرار والمستوى العلمي والمهني للإعلاميين والصحفيين المشاركين في التغطية.²¹⁶

لم يرتسم المشهد الإعلامي في الجزائر، على صورة ثابتة، حيث يسود ارتباك وتخبط ملحوظين في عمل الصحف والقنوات الخاصة، بسبب الضبابية المحيطة بالمشهد السياسي، أحدث ارتباكاً، ليس فقط في المشهد السياسي ولكن في المشهد الإعلامي كذلك. فاعل الصحف في الجزائر لم تنقسم في فترات سابقة كانتخابات 99 أو 2004، وصارت أغلب الصحف تبحث عن مرتبط فرس لتحديد منقلبها، عندما انقسم المشهد الإعلامي إلى معسكرين الأول يوالي برامج الرئيس والثاني معارض²¹⁷.

²¹⁵ المجلة الجزائرية للاتصال للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية علمية شخصية في الدراسات السياسية والإعلامية، شتاء 2003، 2002، العدد 02، ص 145.

²¹⁶ أديب خصور، الإعلام و الأزمات ، مرجع سابق، ص 56 .

²¹⁷ شيراك محمد ، إعلام الجزائر يتخبط على أعقاب الولاية الرابعة لبوتفليقة .

<http://arabi21.com/story/726323> شوهد يوم 2015/05/25 ص1

مفردات الخطاب السياسي في الإعلام الوطني:

لا تأخذ أحزاب المعارضة من مدة حضورها الهامشي في وسائل الإعلام الرسمية إلا بعض الثواني في التلفزيون والإذاعة، وبعض الأسطر في الصحف الرسمية. فنشرة الأخبار لا تُظهر سوى صور قادة أحزاب المعارضة وإن أرفقتها بصوتهم في المرات القليلة جدًا فيكون عبارة عن جملة أو جملتين مُسلوختين عن سياقهما للتعبير بشكل صريح أو ضمني عن مساندتهم لمواقف السلطة السياسية، أو لنزع أي معنى من تصريحهم وإثبات الفكرة التي مفادها أنهم لا يملكون ما يقدمونه للجزائريين من اقتراحات وآراء²¹⁸.

صورة المعارضة السياسية:

إن العناصر التي تشكل صورة المعارضة في الفضاء العمومي ليست وليدة وسائل الإعلام وحدها، سواء كانت خاصة أو عمومية، بل إنها ثمرة جملة من العوامل بعضها يرتبط بمواقف بعض أحزاب المعارضة التي تُغيّر مواقعها وتتلوّن وفق السياقات وموازن القوى السياسية. وبعضها الآخر يرتبط بقيادة القوى السياسية التي امتلكت مقاليد الحكم أو المتحالفة معها أو المساندة لها، ويستند هذا البناء إلى إستراتيجية استحضار المعارضة .

وتتشكل صورة المعارضة الجزائرية من العناصر التالية:

يمكن القول إن مُكوّنات صورة المعارضة التي يُروّجها الإعلام الرسمي والمنحاز للسلطة الحاكمة يستنكر، بشكل ضمني، بروز أي رأي مخالف أو معارض لها . وهذا ما يثبت تواتر الحديث عن عدم فاعلية المعارضة أو حتى عدم وجودها في الجزائر لعجزها عن امتلاك مشاريع اقتصادية واجتماعية، أو برامج للوصول إلى السلطة. إنها مصدر عدم استقرار البلاد والفوضى تشكيل قوى معارضة للمعارضة من خارج السلطة، تسعى السلطة الحاكمة، وباستمرار، إلى تشكيل لجان لمساندة الرئيس، ومساعدتها على تنظيم مظاهرة التأييد للقيادة الحاكمة كلما شعرت باستقواء المعارضة بالشارع.²¹⁹

تأثير النخب على الإعلام السياسي:

في معظم المجتمعات إذاً مجموعتان: الأولى، مجموعة صغيرة وهي النخبة، تمتلك مصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحدد القِيَم وفق معايير خاصة تجعلها جديرة بقيادة المجتمع من خلال إمكانياتها في تسخير العامة من الشعب لخدمة مصالحها. أما الثانية، فمجموعة كبيرة، تمثل عامة الشعب أو الأغلبية، هي الطبقة المحكومة من قبل النخبة والمحرومة من الإمساك بمصادر القوة السياسية. هذه النخب التي أبرزنا أنها متنوعة، تسعى لإبقاء السلطة في يدها عبر انتهازها الفرصة لاستخدامها كأداة للسعي

²¹⁸ شيراك محمد ، مرجع سابق الذكر، ص2.

²¹⁹ نفس المرجع ، ص3.

لإعادة إنتاج نفسها، أو قد تفشل فتبرز نخبة أخرى تقتنص السلطة منها. "فالسلطة إذاً بتداولها نخب معينة دورياً، في ظل عدم إمكانية الأكثرية من المواطنين من الدخول إليها من خارج باب النخبة." 220 كل النخب تحاول احتكار دخول السلطة من خلالها، فيصبح أمل الفرد بدخول السلطة مرتبط بدخوله إلى النخبة ذاتها، هذا الدخول الذي قد لا يكون متيسراً للجميع، كون النخبة التي تتميز بقيم وآراء معينة لن تسمح بدخول من يختلف معها إليها بسهولة، كما لن تسمح بزيادة عدد النخبة، لأن زيادة عديد النخبة - الحاكمين، سيخلق تنافس داخلها وتقاسم السلطة والتأثير بين أفرادها. إن كانت النخبة تحتل المناصب الهامة في الحكومة، أو تملك القوة السياسية لتسييرها، فأنها تعتمد أحياناً بالمناصب الثانوية إلى أفراد من عامة الشعب (حملة الشهادات ومتخصصين، ناشطين اجتماعيين، النقابيين أو أعضاء مرموقين في الجمعيات...) تختارهم وفق مواصفات .

المعالجة الإعلامية لأزمة الشرعية والمشاركة :

تمثل كل من الشرعية والمشاركة السياسية عقبة للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى التعددية فلقد كرس المرحلة الانتقالية (1997-1990) أزمة الشرعية والمشاركة السياسية والتي لازال أثرها حتى اليوم، ومنذ أن استعاد النظام السياسي استقراره خاصة بعد صدور قانوني الوثام المدني والمصالحة الوطنية، اخذ يفكر في البحث عن الطرق التي تقوي شرعيته وتضمن مشاركة كبيرة وفعالة في المواعيد الانتخابية المستقبلية، ومن بين الطرق التي انتهجها ولا يزال ينتهجها هي التحكم في السياسة الإعلامية ومحاولة التأثير على الرأي العام من خلال إثارة بعض القضايا في الأجندة الإعلامية والتي تعتبر من أولويات النظام السياسي وذلك من خلال تحسين صورة العلاقة بينه والمجتمع والمواطن وإعادة صوغ مصادر الشرعية بعيداً عن المصادر التقليدية التي أثبتت عجزها في تحقيق الشرعية للسلطة الحاكمة²²¹، وفي إطار تعزيز العلاقة بين الدولة والمواطن بغية تحقيق الشرعية والمشاركة السياسية فقد انتهجت سياسة الترويج إعلامياً للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية من خلال إطلاق الحريات وإشراك المواطنين وإضفاء المصداقية على المؤسسات وإصلاح العدالة والتزام الشفافية في تسيير شؤون الدولة وقد حرص الإعلام على إعطاء صورة للرأي العام الداخلي والخارجي على سلامة العملية الانتخابية بوصفها العملية الأمثل لإنجاح هذه المؤسسات، وتم التركيز ما حدث على أرض الواقع في تعاملها مع الانتخابات لسنة 2004 والتي تمت في موعدها واستدعاء مراقبين دوليين شهدوا على نزاهتها²²².

²²⁰ شيراك محمد ، مرجع سابق الذكر، ص2.

²²¹ بلحري نوال ، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، مرجع سابق الذكر، ص246.

²²² زريق نفيسة، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاني، المشكلات والآفاق، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009)، ص121.

ومن بين القضايا التي تناولتها واعتمدتها وسائل الإعلام في معالجتها لازمة الشرعية السياسية والمشاركة فقد تم التركيز على مجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فبالنسبة للإصلاحات السياسية نذكر منها إصلاحات 2012 والتي شملت كل من قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات والجمعيات والإعلام والإصلاحات الإدارية التي شملت قانوني البلدية لسنة 2011 والولاية لسنة 2012. وحاول الإعلام في كل مرحلة من الانتخابات الرئاسية التركيز على نسب المشاركة ففي رئاسيات 1999 كانت نسبة المشاركة المعلن عنها في مختلف وسائل الإعلام حيث بلغت 60,25 بالمائة ويصوغ على أنها شفافة ونزيهة وهو ما بمثابة دعم لشرعية بوتفليقة في المراحل اللاحقة والتركيز على مشروعية جديدة تقوم على استعادة السلم والاستقرار الوطني من خلال تنفيذ سياسة الوئام المدني بعد كان الاعتماد على المشروعية الثورية المتمثلة في مبادئ أول نوفمبر²²³.

واستكمالا لتحقيق الاستقرار السياسي ودعم شرعية بوتفليقة فقد تناولت وسائل برنامج الإنعاش الاقتصادي والترويج للتعديل الدستوري لسنة 2008 والذي سمح من خلاله لنفسه بالترشح لعهد رئاسية ثالثة، حيث بلغت نسبة المشاركة 74,54 بالمائة لرئاسيات 2009 وقد حاولت وسائل الإعلام تبرير ترشح بوتفليقة لعهد ثالثة أملت بعض الأسباب أهمها ضرورة استكمال برنامج النمو والذي يمكن اعتباره أحد مصادر شرعيته ومشروعيته.

المعالجة الإعلامية لأزمة توزيع الثروة:

شرعت الجزائر في انتهاج مجموعة من السياسات والبرامج التنموية من اجل تدارك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد في مرحلة الأزمة السياسية، ومن بين هذه الأزمات أزمة العدالة في توزيع الثروة التي أثرت سلبا على المواطن اقتصاديا واجتماعيا وأثرت على سلوكياته السياسية والاجتماعية وتمثل أهم السياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لحل أزمة توزيع الثروة، في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تضم مجموعة من البرامج تختلف مع اختلاف كل فترة رئاسية ومن بين هذه البرامج نذكر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2009-2005)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014)²²⁴.

سارعت مختلف الصحف والمجلات والقنوات الفضائية العمومية إلى مسايرة ومواكبة جميع الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات قصد تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية غرض تحقيق التنمية المحلية .

²²³ رزاق لحسن، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة: دراسة تحليل مضمون صحيفتي الشروق والخبر، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري، 2009)، ص 94.

²²⁴ زمران كرم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (07)، جوان 2010، ص 200.

رغم المبالغ الهائلة التي رصدتها الحكومة للبرامج الاقتصادية في مختلف الفترات، فكانت وسائل الإعلام المختلفة في كل فترة تروج دائما للنتائج الإيجابية التي حققتها هاته البرامج، بالرغم انه يمكن تسجيل مجموعة من الإخفاقات مقابل تلك الإنجازات، خاصة في ما يخص توزيع الثروة، حيث نجد أن هذه البرامج —خاصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي — لم تقض على أزمة توزيع الثروة حيث بلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة نحو 55 مليار دولار أمريكي سنة 2005 ، ولعل تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة يعطي دلالة على ذلك حيث كشف عن وجود 12,2 مليون جزائري تحت خط الفقر والتي تعادل نحو 40 بالمائة من عدد سكان الجزائر²²⁵.

²²⁵ زمران كريم، مرجع سابق الذكر، ص 200

المطلب الثالث: معوقات الإعلام الجزائري في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر

أ - المعوقات السياسية-القانونية

والتي سنعالج فيها ما يلي²²⁶ :

ضغوطات السلطة الحاكمة :

سنحاول التطرق إلى العناصر التالية :

1. حرية نقد السلطة الحاكمة :

أن السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح للإعلام بانتقادها، لكنها تسمح بذلك بدرجة محدودة جدا، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نص قانوني صريح يمنع الإعلام من نقد النظام الحاكم أو الرئيس، وبالتالي فنقد السلطة الحاكمة مباح، لكن درجة هذه الإباحة لا يمكن تقديرها إلا على مستوى الممارسة ومن طرف الممارسين أنفسهم، ويمكن القول أن سماح السلطة للإعلام بانتقادها بدرجة كبيرة لا يكون إلا في حالات استثنائية هي : عندما تكون الوسيلة الإعلامية قوية ومدعومة (ماليا وسياسيا) أو عندما ترغب السلطة الحاكمة في الظهور بمظهر ديمقراطي، خاصة أمام المواطنين أو أمام بعض الهيئات والمنظمات الدولي²²⁷. وعلى العموم تمنح السلطة الحاكمة مجالا ضيقا لانتقادات الإعلام، تنتهي حدوده عندما يبدأ الإعلام بتهديد مصالح من هم في السلطة بكشف مختلف العيوب والسلبيات.

2. تضيق السلطة الحاكمة على حرية الإعلام :

في حقيقة الأمر نجد أن السلطة الحاكمة لا تضيق الخناق على حرية الإعلام بشكل كبير، ولكن وتيرة وجوده هي التي تختلف ويمكن تلخيص مظاهر التضيق في الحالات التالية :

التعسف في محاكمة وسجن الصحفيين: ويمكن إرجاع هذا التعسف إلى استغلال السلطة للنقائص التي يتضمنها قانون الإعلام وقانون العقوبات وسلبياتهما التي من بينها التعابير والصياغات الغامضة التي يمكن أن تفسر حسب رغبة ولصالح من هم في السلطة، ومثال ذلك عبارة "في حدود ما يسمح به القانون"، وعبارة "إهانة هيئة نظامية"، وتدعيما لما سبق فقد جاء في إحدى التقارير "جمعية حماية الصحفيين أن "السلطات الجزائرية تستخدم المضايقات القانونية بوصفها الوسيلة الرئيسية لتهديد الإعلام المستقل والخاص وذلك من خلال استغلال

²²⁶ باي أحلام، معوقات حرية الصحافة في الجزائر-دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة-،(رسالة ماجستير، كلية العلوم

الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007)، ص106.

²²⁷ باي أحلام، مرجع سابق، ص110

القانون الجنائي الذي يجرم التشهير بالرئيس والقضاء والبرلمان والجيش"، وأضاف التقرير "يجد الصحفيون الجزائريون أنفسهم مضطرين للتعامل مع القوانين الجائرة للصحافة ومع السلطة القضائية التي تبدو أنها لا تتصرف باستقلالية في تناولها للقضايا المتعلقة بالصحافة"²²⁸.

استخدام سلطة المشرع في الحد من حرية الإعلام : لا أدل عليه من تعديل قانون العقوبات 2001 (في جزئه المتعلق بالصحافة والإعلام)، وما لوحظ على هذا التعديل أن هامش الحرية الممنوح للصحافي في الجزائر قد تراجع بعد صدوره ،ويمكن إرجاع ذلك إلى ما حملة القانون من عقوبات ثقيلة وشاملة ،وهذا ما يجعل الصحافي يسقط ضحية للرقابة الذاتية والرقابة المشددة لمسئوليهِ²²⁹.

ب - المعوقات الاقتصادية:

والتي سنناقش فيها ما يلي²³⁰:

-حرية الإعلام والإمكانيات المادية :

يرجع هذا الارتباط إلى انه ،ورغم كون الصحافة نشاطا اجتماعيا وثقافيا، وفكريا،فهو إلى جانب ذلك أصبح العصر الحالي صناعة وتجارة (نشاطا اقتصاديا) بمعنى ان أي صحيفة هي مؤسسة "اقتصادية" تحتاج إلى رأسمال كي تغطي مصاريف الطبع التوزيع إضافة إلى دفع أجور العمال وغيرها .إضافة إلى ذلك لم يعد التمويل كافيا للصحف إذ لا بد لها- كي تحقق توازنها المالي -من الإشهار.

الصحف العمومية باعتبارها تابعة للقطاع العام ،فهي تعد نشاطا اقتصاديا مدارا وممولا من طرف الدولة ،وهي بذلك ملزمة مسبقا بإتباع الخط الذي ترسمه هذه الأخيرة.

أما الصحف الخاصة فتعد نشاطا اقتصاديا يمول ويدار من طرف خواص ،وهي بذلك لها حرية اختيار خط افتتاحي تتبعه ،لكن ذلك لا يعني إفلاتها من ضغوط الملاك الخواص وحتى المشهرين، كم لا يعني ذلك عدم تعرضها لضغوط من طرف السلطة الحاكمة.

وإذا كانت الصحف الخاصة ذات إمكانيات مادية كبيرة ، يمكنها الحصول على مطابع ووسائل توزيع خاصة - إضافة إلى وسائل أخرى تسهل العمل على الصحفيين - فتزيد استقلاليتهما، أما الصحف ذات

²²⁸ باي أحلام، نفس المرجع، ص110.

²²⁹ نفس المرجع، ص110

²³⁰ نفس المرجع، ص126

الإمكانات المادية الضعيفة فتعتمد غالبا على مطابع ووسائل التوزيع التابعة للدولة و قد يترتب عن ذلك ديون، وبذلك تكون هذه الصحف مستقلة نظريا تابعة للدولة اقتصاديا، وهنا تكمن نقطة التقاطع بين الحرية والإمكانات المادية حيث يمكن استخدام النقاط السابقة كعوامل ضغط على الصحف الخاصة إن هي أساءت للسلطة الحاكمة من منظور هذه الأخيرة. وبذلك فالإمكانات المادية للصحف تلعب دورا في الحصول على الحرية والحفاظ عليها (استمرارها أو تراجعها)²³¹.

-التمويل:

إن أهم ما يلاحظ أن الصحف المملوكة للدولة تعاني من ضغط عليها وذلك راجع إلى كون الصحف العمومية تتبع أصلا سياسة الدولة لذلك فالضغط موجود من الأساس بينما تفلت الصحف الخاصة من هذا الضغط لكونها تضطلع بتمويل خاص، وبذلك يكون التمويل معوقا اقتصاديا لحرية الإعلام والصحافة العمومي أو الخاص، مع نسبية هذه الإعاقة .²³²

-الإشهار:

ويرجح وجود هذا النوع من الضغط لدى الصحف التي يشكل فقدانها للإشهار مشكلا ماليا وهي عموما الصحف التي تحصل على الإشهار بصعوبة - ضعف سحبها ومبيعاتها - أو التي يكون نصيبها من الإشهار العمومي ضئيلا، ولذلك فهي تضطر لقبول ضغوط المشهرين الخواص حتى تحافظ على مستوى معين من الإشهار يغطي عجزها المالي ويؤجل إفلاسها. ويعني وجود ضغط من طرف المشهرين، عدم معالجة الصحف للقضايا - خاصة تلك المتعلقة بالمشهرين - بكل حرية مخافة فقدانها للإشهار مما يتسبب لها في مشاكل مالية. وقد يكون هذا الضغط مباشرا بمعنى سحب الإشهار من الصحيفة أو التهديد الصريح بسحبه أو تحريض أطراف أخرى على ذلك إن أساءت الصحيفة إلى مصالح المؤسسات المانحة للإشهار أو إلى أخرى تربطها بها مصالح مشتركة، وقد يتم ذلك أحيانا إن رفض القائمون على الصحيفة تنفيذ ما يملئ عليهم من طرف المشهرين²³³.

سيطرة الدولة على المطابع:

يعتبر عامل الديون وسيطرة الدولة على المطابع وجهان لعملة واحدة فمعظم الديون التي تطالب الصحف بدفعها ناتجة عن مستحقات متأخرة لمطبعة الدولة مضاف إليها جزء من الضرائب . ويتم استخدام هذين العاملين للضغط على الصحف التي تنتقد الحكومة كي تعدل قليلا خطها

²³¹ باي أحلام ، مرجع سابق، ص 127.

²³² نفس المرجع ، ص 128.

²³³ مرجع سابق الذكر ، ص 129.

المعارض للسلطة، وقد يتم وقف صدورها من الأساس مثلما حدث مع صحيفة Le Matin يعتبر "احتكار الدولة للطباعة" و"الديون" معوقين اقتصاديين لحرية الإعلام في الجزائر²³⁴.

ج - المعوقات المهنية لحرية الصحافة في الجزائر:

والتي سنعالج فيها ما يلي :

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات:

وجود هذه الصعوبة يمكن أن تكون له عدة أسباب تخص طبيعة العمل الصحفي بصفة عامة، كضيق وقت النشر الذي يحتم على الصحفي الوصول إلى مصدر الخبر في زمن قياسي، وبالتالي فالصعوبة ستوجد إذا كان هناك ما يعيق هذا الصحفي في الوصول إلى مصدر الخبر كبعد المسافة، غياب أو قلة وسائل النقل المساعدة أو وسائل الاتصال اللازمة أو غيرها وهناك أسباب عديدة أخرى غير تلك المتعلقة بطبيعة العمل الصحفي، قد تكون لها علاقة بوضعية العمل الصحفي في الجزائر على وجه التحديد، كما أن الكثير من الصحفيين يشكون من عدم سماح المسؤولين الحكوميين لهم بالوصول إلى مصادر المعلومات، سواء كانت هذه المصادر أشخاصا أو وثائق إضافة إلى عدم تزويدهم بالمعلومات التي يريدونها في حال كان هؤلاء المسؤولون هم مصدر المعلومة حيث يكتفون بإعطاء معلومات سطحية ونظامية، وهناك سبب آخر هو "العوائق القانونية"، ربما بسبب نص قانون الإعلام على إباحة حجب السلطة بعض المعلومات التي تصنف على إنها سرية عن الصحفيين²³⁵.

رقابة رئيس التحرير:

وجود تدخل في عمل الصحفيين وان الطرف المتدخل هو رئيس التحرير، ومن ثم تدخله إما بالحذف أو بإضافة ما يراه مناسبا، وبطبيعة الحال لا يتقبل كل الصحفيين المبحوثين ذلك، خصوصا إذا علمنا تباينهم من حيث الأقدمية إضافة إلى تباين طبائعهم الشخصية لذلك فمن المواضيع ما يعدل أو يرفض ثم يغير، ومن المواضيع ما يصير أصحابها على بقائها كما هي، لذا فهي لن تجد طريقها إلى النشر بل إلى سلة المهملات ويبدو أن أغلب المبحوثين يختارون الحل الأول وربما لهذا السبب لم يسبق لهؤلاء أن منعت مواضيعهم من النشر.

د- المعوقات الاجتماعية:

والتي ستعالج من خلال التطرق إلى ما يلي²³⁶:

-الفقر والامية: إن انتشار الفقر بين أفراد المجتمع يشكل معوقا لحرية الإعلام في الجزائر، اعتبار

عامل الأمية معوقا يرجع إلى كونه يعرقل انتشار الصحف، فكلما ارتفعت نسبة الأمية في المجتمع قلت نسبة قراء

²³⁴ باي أحلام، معوقات حرية الصحافة في الجزائر -دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص133

²³⁵ باي أحلام، مرجع سابق، ص137.

²³⁶ نفس المرجع، ص148.

الصحف فيه وبالتالي يقل انتشار الصحف بين أفرادها، لذلك يمكن القول أن "الأمية" تعوق حرية انتشار الصحف التي هي جزء من حرية الصحافة. ومن جهة أخرى قد تؤدي قلة عدد قراء الصحف في المجتمع إلى تراجع إصدار الصحف، وبذلك يمكن القول أن الأمية تعوق إصدار الصحف كما تعوق حرية انتشارها.

بعض العادات والتقاليد: هناك عدة معوقات تتصل بالعادات والتقاليد وهي:

-قلة انتشار عادة القراءة في المجتمع الجزائري: والتي من شأنها أن تحد من انتشار الصحف.

-العادات المخلفة عن عهد السلطوية: وأهم ما يقصد بذلك تقديس الرئيس من طرف المرؤوسين وبالتالي عدم إبداء رأيهم فيه بصراحة أمام الصحافة، إضافة إلى تصرف المسؤولين بطريقة تسلطية اتجاه الصحافة وعدم تقبلهم لانتقاداتها.

-الذهنية القبلية السلبية: عند احتكار أطراف معينة للمعلومات ثم توزيعها عن طريق الوساطة وهذا

من شأنه إعاقه حرية الوصول إلى المعلومات ومصادر الخبر

وهناك بعض القضايا التي ترتبط بثوابت اجتماعية كالقيم والدين التي تكون الرقابة الاجتماعية حولها شديدة . وربما ترتبط هذه القضايا بإحدى المشاكل الاجتماعية-السياسية كقضية الديمقراطية الإرهاب واللغة الأمازيغية والأصول العرقية في الجزائر و هذه المشاكل تصعب معالجتها بحرية ، أولا لأنها تحظى برقابة شديدة من طرف السلطة الحاكمة والمجتمع وثانيا لأن أي شيء يكتب فيها بطريقة خاطئة وغير مناسبة يمكن أن يؤدي إلى انفجار أزمة أخرى داخل المجتمع كما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالصحيفة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا التي تكون السلطة الحاكمة طرفا فيها.

المبحث الرابع: آليات وسبل تفعيل دور الإعلام الجزائري في تحقيق التنمية السياسية
لتفعيل دور الإعلام الجزائري في تحقيق التنمية السياسية ودفعه للقيام بأدائه وظائفه
بنجاعة وفعالية ينبغي تضافر مجموعة من الوسائل (العوامل) لتحقيق ذلك، يمكن حصرها ودراستها
في ثلاث آليات رئيسية هي كالآتي:

❖ الآليات السياسية والقانونية

❖ الآليات الاجتماعية والاقتصادية

❖ الآليات الثقافية

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية

- ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل الإعلام فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي:
- وجود دستور مستقى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
 - أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
 - ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم المؤسسات الإعلامية (طبقا للقواعد الدستورية).
 - حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.
 - أن يحول الدستور القانون دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجسيد الدستور أو إعلانات الطوارئ القوانين الاستثنائية أو التهديد بها.

توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة. وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور الإعلام الجزائري. فبالرغم من الترسانة الهائلة التي تزخر بها الساحة القانونية الجزائرية، إلا أنها لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد أو الجماعات المختلفة، وباتت تعبيرا صارخا عن اللاقانونية واللاشرعية، إذ كثيرا ما يتم تعطيل الدساتير، وتعليق القوانين، وتفرض قوانين الطوارئ وتشرع القوانين التي تكرر البنى التقليدية للمجتمع، وذلك استنادا إلى القوانين نفسها، وعلى رأسها الدستور إذن فالدولة كما يقول **برهان غليون** قد اعتقلت المجتمع وشوهت نمو الأحزاب، وصادرت تنمية المجتمع سياسيا، وعملت- كأى تقنية حضارية آتية من خارج بناء -على تدمير هذه البنى والحلول محلها كما تضمن استقرارها واستمرارها، فكانت النتيجة أن المجتمع هو الذي انشغل بتنمية الدولة بدل أن تنشغل الدولة بتنمية المجتمع²³⁷.

المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية والاقتصادية

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه حتى يستطيع الإعلام أن يقوم بدوره دون الوقوع في إشكالية التمويل والموارد المالية التي تعتبر عائقا في وجه الإعلام، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم قطاع الإعلام.

²³⁷ برهان، غليون "موقوفات الديمقراطية في الوطن العربي"، مقالة نشرت على موقع:

يعتبر الاقتصاد الريعي أحد أهم القواعد الأساسية التي تستند عليها الدولة العربية في استبدادها السياسي على المجتمع ككل، لما يعطيه هذا الاقتصاد من قوة للدولة الريعية، وبمنحها مجالا واسعا للمناورة في علاقاتها مع المجتمع (*).²³⁸

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية، والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب البيروقراطية وإعطاء المبادرة للمتعاملين والاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد و دوره : الدولة، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية، أو الخاصة وكذا المؤسسات الإعلامية العمومية أو الخاصة... الخ .

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات الإعلام، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور إعلامي إخباري فقط بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.

وتدعيما لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه العلاقة تكون باتجاه تأثير التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحويل النظام السياسي باتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول مثل: رفع مستوى الدخل، ورفع معدلات التعليم، وتوافر طبقة وسطى كبيرة، مما يمهّد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية.

زيادة على ذلك "أن المواطنة في المجتمع العربي تقليدية قائمة على علاقات التراحمية والعفوية والقربانية والقبلية، وليست علاقات قائمة على المدنية والطوعية والتعاقدية والحقوقية والمساواتية، مما جعل المجتمع كله يركز على العقلية الأبوية، والمؤسسة الدينية، الأمر الذي أدى إلى التعصب بكل أصنافه."²³⁹

المطلب الرابع: الآليات الثقافية

إن نشاط وفعالية دور الإعلام لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية عمومية أو تستقل رسميا على السلطات العامة فقط، وإنما لا بد من تنسيقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء

²³⁸ - إن هذا الدور ينطبق على الدول الغير منتجة للنفط ، والتي امتازت بما يعرف ب"ربع الواقع" أي الأهمية الإستراتيجية، والمعونات الأجنبية.. وغيرها كل ذلك أضفى صفة الدولة الشبه ريعية على الدول الغير نفطية.

²³⁹ جان بيير قارني ، عولمة الثقافة، عبد الجليل الأزدي مترجما ، ط 1 ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2003 ، ص 10 .

تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقتزن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك المنسقة معها.

وتكمن أهمية هذا المستوى كون أن من متطلبات نخضة أي مجتمع وجود عملية انتظام في تراث محدود وإيديولوجية معينة، فقياسا على أنه "لا ثورة بدون نظرية ثورية" فإنه كذلك: لا تنمية سياسية دون ثقافة تفصل في التناقضات الجدلية المتواترة²⁴⁰ فغياب الإيديولوجية أو التراث الذي تنتظم فيه. التنمية، يشكل عائقا مهما على هذا المستوى²⁴¹

فيقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسية والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة"، ومع ذلك فإن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، حيث ينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

وبحسب الدراسة التي قام بها 'الموند' و'فيربا'، فإنه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسي بمختلف القوى الاجتماعية والتي يمكن ذكرها كالآتي: ثقافة سياسية ضيقة *parochial*، وتابعة *subject*، ومشاركة *participa* فالنسبة للأولى تسود برأيهم في المجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين (مثل الترشح والانتخاب)، والنشاط الحكومي مثل: تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد، ورعاية مصالحهم، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والامتنال لها وهم صاغرون لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها، وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وقواعد اللعبة، غير أن إسهامهم في المدخلان السياسية متواضع، وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيتها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته

²⁴⁰ - وهي: الطائفية-المنهجية-المناطقية-الأصالة-المعاصرة-الدين-الدولة-الإسلام-الديمقراطية.... الخ.

²⁴¹ برهان، غليون "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص2.

ومدخلاته ومخرجاته وبأفرادها، وفي هذا الإطار يشير 'الموند' و'فيربا' إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقية من أي من النماذج السابقة، ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجاً مختلطاً من هذه النماذج . وبالمقابل فإن ثقافة النخبة ذاتها محكومة بترعة استتصاليه غالبية عند معظم الفاعلين السياسيين في العديد من البلدان العربية، تلك التربة الأحادية تعذر معها بلوغ الحلول الوسطية التي يقتضيها نظام التعددية السياسية، وذلك بتنازل مختلف الأطراف عن جزء من مواقفهم بغية الالتقاء في منتصف الطريق، والاتفاق على معظم القضايا الهامة والقواعد السياسية التي تشكل .قواسم مشتركة وتتحكم في مجمل العملية السياسية²⁴² . وعلى هذا الكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترشح على مستوى الممارسة السياسية .إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن للإعلام أن يضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

²⁴² وهيب بوسعدية، مرجع سابق الذكر. ص 514.

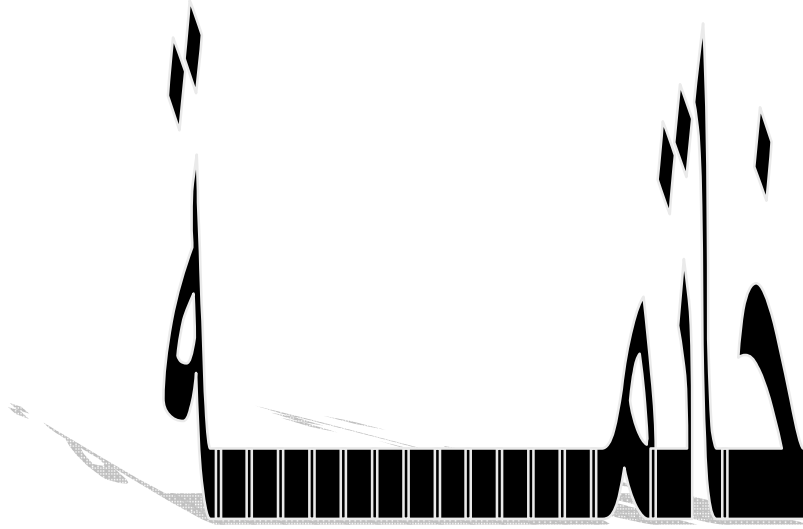
خلاصة واستنتاجات

مما سبق نخلص جملة من النتائج يمكن إبرازها كالآتي:

-تؤسس منظومة الإعلام المحترم بكل مكوناتها مرتكزات أساسا لبناء وتكريس التنمية السياسية بشكل أكثر وضوحا ، وذلك من خلال تكريس المشاركة السياسية ، ودعم الديمقراطية و كذا حماية حقوق الإنسان وثقافة الاختلاف بدل الخلاف و التنشئة السياسية.

-إن الربط بين الإعلام و التنمية السياسية يتطلب أكثر عمقا ، لان ذلك في أرض الواقع يواجه عقبات و تحديات تظل حائلا بين الإعلام ومختلف مؤسساته وفاعليته وبين تكريس التنمية السياسية.

-تظل النظم السياسية و توجهاتها الفكرية و بنيتها المؤسساتية عاملا أساسيا في تفعيل أو الحد من قوة تأثير الإعلام على التنمية السياسية ،و كذلك من خلال أنماط تفاعل و كذا الآليات التي يركز عليها الإعلام و مؤسساته في بلورة التنمية السياسية.



خاتمة:

يعد الإعلام أحد أهم الأدوات الفاعلة والأكثر تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل، وفي ضوء ذلك سعت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على الإعلام في الجزائر ومدى تأثيره في التنمية السياسية، لا سيما وأن الجزائر قد عرفت إصلاحات ونموا هائلا في قطاع الإعلام وخاصة منه السمعي البصري وهذا ما يشكل رافدا مؤثرا في عملية التنمية السياسية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف العلمي انطلقت الدراسة من تحديد إطار نظري ومفاهيمي لكل من الإعلام والتنمية السياسية ثم محاولة فهم واقع الإعلام وانعكاساته على التنمية السياسية في الجزائر ثم الولوج مباشرة إلى جوهر الموضوع وهو مدى مساهمة الإعلام في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1. إن تجاوب النظام السياسي في الجزائر مع التغيرات السياسية والاجتماعية وللمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع انفتاحا على قطاع الإعلام بقدر ما كان مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية ذلك أن المشكلة الرئيسية ظلت في محافظة النخبة الحاكمة على السلطة والقوة وتضييق الخناق على فعاليات دور وسائل الإعلام.

2. إذا كان الأصل في العلاقة بين الإعلام والسلطة أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة خصومة أو تعارض، فإن طبيعة العلاقة بين الإعلام والسلطة الجزائرية توحى بخلاف ذلك، فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين اتضح لنا حقيقة مفادها أن الدولة لا تثق بالإعلام بل وتنظر إليه على أنه مصدر تهديد لسلطتها لذا عملت على فرض الرقابة الذاتية والقانونية على الصحفيين، فهي وإن سمحت بظهوره إما إيمانا منها بجدوى دوره أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية، الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة مؤسسات قطاع الإعلام.

3. إن عدم فاعلية الإعلام في الجزائر يعود إلى الطبيعة الزبونية للنظام السياسي الجزائري، والتي يتم بموجبها الولاء مقابل الريع، مما نتج عنه في بعض الأحيان ممارسة ادوار محددة سلفا وذلك مقابل التمويل والذي يمكنه من الاستمرارية.

4. بالرغم من الارتفاع الهائل في عدد الصحف المكتوبة والتقنوات الفضائية والتي تنشط في مختلف الميادين الاقتصادية اجتماعية سياسية.... إلخ، إلا أنها لا تزال بعيدة عن دورها الحقيقي وهي محدودية الفاعلية، وذلك بسبب عدة عوامل منها ما يتعلق بطبيعة المؤسسات الإعلامية ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقتها مع السلطة ، فهيا غالبا ما تكون تبعية إيديولوجية ومالية تجعلها أدوات في يد السلطة والتي تدافع عن مصالحها.

5. محدودية تأثير الإعلام في عملية التنمية السياسية، وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل يمكن بلورتها في مجموعة من العناصر التي تساهم في تدعيم دور وسائل الإعلام ، كما يلي :

- تأمين الحق في الحصول على المعلومات :

ويعني ذلك وضع التشريعات التي تكفل وسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادرها الأصلية، وان تتضمن هذه التشريعات محاسبة المسؤولين عن حجب المعلومات عن وسائل الإعلام.

- إلغاء المسؤولية الجنائية في قضايا النشر :

وهذا اتجاه عالمي في مختلف الدول التي أعطت لوسائل الإعلام دورا فعالا ، حيث تفضل تلك النظم اللجوء إلى الغرامات المالية بدلا من العقوبات السلبية للحرية مثل الحبس أو السجن في قضايا النشر .

- الكفاءة والاستقلالية:

حيث يعني قياس حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التأثير ، فاستقلال وسائل الإعلام يعني قدرة تلك الوسائل في توصيل المعلومات إلى الجماهير وان تعكس الآراء المختلفة في المجتمع بدون تحيز مع الالتزام بالموضوعية والعدالة في التناول بما يخضعها للمسائلة، وكفاءتها تعني عدم خضوعها لأي تحكيمات من قبل أي مجموعة منفردة .

6. إن مسالة تأثير الإعلام في عملية التنمية السياسية ومداهما ترتبط بالأساس بمدى موائمة البيئات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للإعلام، بمعنى هل تلك البيئات التي يعمل في ضلها الإعلام تمثل عاملا محفزا له للقيام بأدواره المنوطة به أم أن الأمر بخلاف ذلك ؟ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- باللغة العربية:

- 1) ابن منظور، عن عيسائي رحيمة/ "مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال"، (الجزائر: مطبوعات الكتاب والحكمة. ط 1، 1987).
- 2) أحمد مصطفى خاطر/ "التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002).
- 3) العبد، عاطف، والعبد، نهي/ "نظريات الإعلام وتطبيقاتها"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008).
- 4) العربي محمود خليل/ "الصحافة الالكترونية: أسس بناء الأنظمة التطبيقية في التحرير الصحفي"، ((د.ب.ن)، (د.ت.ن).
- 5) ثروت مكي/ "إعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"، ((د.م.ن)، (د.ت.ن)).
- 6) حمدي مهران/ "المواطنة والمواطن في الفكر السياسي - دراسة تحليلية نقدية"، (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012).
- 7) حميدو رايس/ "نظريات التأثير الإعلامي"، (الجزائر: مطبوعات جامعة ورقلة، ط 1، 2010).
- 8) حسين عبد الحميد أحمد رشوان/ "الثقافة - دراسة في علم الاجتماع الثقافي"، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2006).
- 9) حمادة، إبراهيم بسيوني/ "وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات"، (مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1996).
- 10) زهير احداون/ "الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال، عالم الاتصال"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).
- 11) طاشمة بومدين/ "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).
- 12) عبد اللطيف حمزة/ "الإعلام، تاريخه ومذاهبه"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1965).
- 13) عاطف عدلي العبد/ "الاتصال والرأي العام الأسس النظرية والإسهامات العربية"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993).
- 14) عمار بوحوش، ومحمد ديبات/ "ناهج البحث العلمي أسسس واساليب"، (الأردن: مكتبة المنار، ط 1، 1989).

-
- 15) عواطف عبد الرحمان / "قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984).
- 16) عبد الغفار رشاد القصبي / الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي"، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007).
- 17) عبد الرازق محمد الدليمي / "وسائل الإعلام والاتصال"، (عمان: دار المسيرة، 2012).
- 18) فريال مهنا / "علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية"، (دمشق: دار الفكر المعاصر، (د.ت.ن)).
- 19) فضيل دليو / "تاريخ وسائل الاتصال"، ((د.ب.ن): دار أقطاب الفكر، (د.ت.ن)).
- 20) محمد دويدار / "بادئ الاقتصاد السياسي"، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1990).
- 21) محمد عاطف غيث / "مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية"، (الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982).
- 22) مختار التهامي وعاطف عدلي العبد / "الرأي العام"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004).
- 23) محمود، إسماعيل / "مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير"، (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2003).
- 24) محمد جمال الفار / "المعجم الإعلامي"، (دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2006).
- 25) نور الدين توائي / "الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر"، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2008).
- 26) نداء، صادق شريف / "تحليلات العولمة على التنمية السياسية: دراسة استقرائية استنباطية"، (عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007).
- 27) وليام أية روو / "الصحافة العربية: الإعلام الإخباري، وعجلة السياسة في العالم العربي"، ترجمة: موسى الكيلاني، (الأردن: مركز الكتب الأردني، 1989).
- 28) يوسف محي الدين / "إعلام ومدلولاته: نشأته، أساليبه، وسائله، مايؤثر فيه"، (الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، ط2، 1987).
- 29) سمير محمد حسين / "الإعلام والاتصال بال جماهير"، (القاهرة: عالم الكتب، 1984).
- 30) سناء محمد الجبور / "الإعلام والرأي العام العربي والعالمي"، (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010).
- 31) توفيق حسن فرج / "المدخل للعلوم القانونية"، (بيروت: الدار الجامعية، ط1).

ب- باللغة الأجنبية:

- 1) Dominique Walton, Political Communication: The Construction of a Model, European Journal of Communication, vol, 5, N,9, 1990
- 2) Dennis and Kraus Sidney, "The Effect Of Mass Communication Of Political Behavior , The Pennsylvania State University Press, United State.
- 3) Kyu Ho youM , Press Freedom In Democratic , South Korea: Moving From Authoritarian to Librarian ? , 1.International Communication Gazette, vol 43.
- 4) Presilon Thiery , "Presse E'crite Algérienne Intermède Libérale , Revue Mendias Pouvoirs , 1992 N:26.
- 5) Robert E ,Lane , "political life why people get invade in politics ",the Free Press, Second Printing United state ,August.,1961.
- 6) ",Linkage Explorations 1 Srous James, The Mass Media, Public Opinion And Public Policy Analysis ",,Columbus :Abel Howell Company,1975.

ثانيا:المقالات والدراسات :

- 1) إبراهيم إبراهيمي /"قانون الإعلام 2012 لا يضمن حرية الاتصال" ،مجلة جامعة دمشق،العدد 4،المجلد 19، 2012 .
- 2) أبو ظاوية /"علاقة الإعلام الغربي بالإعلام العربي وانعكاساتها على فعالية التنمية السياسية في البلاد العربية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد9.
- 3) الناصر العياشي /"التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات"،ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي،القاهرة،من 29فيفري الى 03مارس 1996.
- 4) جريدة الخبر / يومية جزائرية،العدد3074 ، 22 جانفي2001
- 5) عز الدين دياب/" التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات" ،مجلة الفكر السياسي، القاهرة،العدد 22-23، 2005
- 6) عيسى عبد الباقي /"وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور.. وآليات التعزيز"،المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر،القاهرة ، 2001.

- 7) صفوت العالم/ دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005
- 8) رضوان بوجمعة /" هوية الصحفي في الجزائر ، من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية : من 1962 إلى 1998 "، المجلة الجزائرية للاتصال ، الجزائر ، العدد 17.
- 9) قيراط محمد/ "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19، العدد 3، 2003
- 10) صخر محمد /"أزمة المشاركة في البلدان النامية:الجزائر أنموذجا"، حلقة بحث، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2010-2011،
- 11) عبد الفتاح نبيل /"الأزمة السياسية في الجزائر-المكونات والصراعات والمسارات-"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108، نيسان 1992.
- 12) عثمان، عثمان /"التنمية السياسية العربية بين الواقع والطموح التجربة الأردنية نموذجاً"، مصر : مجلة شؤون إستراتيجية ، عدد 11، 2004.
- 13) عبد الرحمان ، عناد /"العلاقة بين مستوى المعرفة السياسية واستخدام وسائل الإعلام مصادر للأخبار والمعلومات" ، جامعة البرموك: مجلد 7، عدد 4، 1991،
- 14) مصعب عبد القادر ، وداعة الله /"منهجية الإعلام وأثرها على النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية"، الأردن :وزارة الثقافة الأردنية ، مجلة أفكار جديدة ، العدد 7
- 15) كريم ، زمران/التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد(07) ، جوان 2010/
- ثالثا :الرسائل والأطروحات الجامعية :**
- 1) أحلام باي/ "معوقات حرية الصحافة في الجزائر-دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري ، 2007-2008.
- 2) السعيد بو معيزة/" أثر وسائل الإعلام على القيم، والسلوكيات لدى الشباب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، 2005-2006
- 3) تيتي حنان / "دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام" ، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014

-
- 4) حياة قزادري/ "علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)،
كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001-2002
- 5) عمارة ليلي/ "المجتمع المدني في التنمية السياسية"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012
- 6) عيشور كنزة/ "دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة"، (مذكرة
ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة
2012-2013.
- 7) محي الدين بياضي/ "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، (رسالة
ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،
2011-2012
- 8) مختار يمينه/ "آثار الأحداث السياسية المشاهدة على التنشئة السياسية للطفل على التلفزيون"،
رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعه
الجزائر 2007، -2008.
- 9) نوال بلحري/ "أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية
العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر
2007-2008.
- 10) ليلي بن برغوث/ "الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيمولوجي لخطابات الرئيس
عبد العزيز بوتفليقة خلا الحملة الانتخابية" - 2009 -، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012.
- 11) رشيد زوزو/ "الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-
2008"، (أطروحة دكتوراه الدولة غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم
علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
- 12) خالد توازي/ "الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ المكانة الممارسة المستقبل" (رسالة
ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، جامعة الجزائر 2005-2006.
- 13) طاهر بوشلول/ "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري
(1997-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي" (أطروحة دكتوراه غير
منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007

رابعاً: الجرائد الرسمية :

- 1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ المرسوم 92-44، المؤرخ فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية ،عدد 10، الصادرة بتاريخ فيفري 1992.
- 2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ القانون رقم 01-09، المؤرخ في 05 ربيع الثاني 1422 الموافق ل 27 يوليو 2001، يتعلق بالإعلام ،الجريدة الرسمية ،السنة الثامن والثلاثون، العدد 34، الصادرة بتاريخ 2001/05/27
- 3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ القانون رقم 12-05، المؤرخ في 2121 صفر 1433 الموافق ل 15 يناير 2012، يتعلق بالإعلام ،الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والأربعون، العدد 2، الصادرة بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 الموافق ل 15 يناير 2012 .
- 4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /قانون رقم 14-04، المؤرخ في 16 الأحد 21 جمادى الأولى عام 1453 الموافق 23 مارس 2014، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية ،السنة الواحد والخمسون، العدد، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

خامساً: مقالات على شبكة الانترنت

- 1) السعدي عبد السلام/ "الإعلام والديمقراطية" ، بتاريخ 20015/04/15 ، على الموقع <http://www.airssforum.com/showthread.php?t=44965>
- 2) يوسف تمار/ " دور وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لدى الفرد الجزائري " ، 2015/04/23، على الموقع <http://temmaryoucef.ab.ma/141699.htm>
- 3) كزوط هشام/ "الإعلام الجديد والرهانات التنموية" ، بتاريخ 2015/05/13، على الموقع <http://drasat.info/>
- 4) سفيان الحتاش/ مستقبل النظام السياسي الجزائري بين أزمة الهوية وغياب الشرعية، نشر المقال في الموقع: <http://dalil-rif.com/permalink/7830.htm> شوهذ يوم 2015/06/05
- 5) مزيان نجم /أزمات التنمية السياسية ، نشر المقال في الموقع: <http://nador.nadorcity> شوهذ يوم: 2015/06/01.

رقم الصفحة	المحتوى
01	مقدمة
15	الفصل الأول :الإطار النظري للإعلام والتنمية السياسية
16	
17	
19	<u>المبحث الأول : الإطار النظري لمدلول الإعلام</u>
10	المطلب الأول : تعريف الإعلام
22	المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الإعلام
23	المطلب الثالث :خصائص الإعلام
24	المطلب الرابع : وظائف وسائل الإعلام في مختلف المجالات
31	<u>المبحث الثاني : الإطار النظري لمدلول للتنمية السياسية</u>
33	المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية
39	المطلب الثاني : مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية
41	المطلب الثالث : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية
42	المطلب الرابع : أهداف التنمية السياسية
45	<u>المبحث الثالث : إشكالية العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية.</u>
47	المطلب الأول : علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة
51	الديمقراطية.
53	المطلب الثاني: علاقة الإعلام بالتنمية السياسية في الأنظمة غير
53	الديمقراطية
54	المطلب الثالث : دور الإعلام الجديد في تفعيل التنمية السياسية
59	خلاصة واستنتاجات

63	الفصل الثاني: واقع الإعلام في الجزائر وانعكاساته على التنمية السياسية
70	<u>المبحث الأول : واقع الإعلام في الجزائر</u>
71	المطلب الأول: المسار التاريخي للإعلام الجزائري
74	المطلب الثاني : الإعلام الجزائري بين سلطة الإعلام وإعلام السلطة
76	لمطلب الثالث : المحددات القانونية والمؤسسية للإعلام الجزائري.
80	<u>المبحث الثاني: محددات العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الجزائر</u>
88	المطلب الأول: الإعلام والديمقراطية
89	المطلب الثاني: الإعلام والتنشئة السياسية
91	المطلب الثالث: الإعلام والمشاركة السياسية
95	المطلب الرابع: الإعلام، المواطن والرأي العام.
97	<u>المبحث الثالث: دور الإعلام في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر</u>
101	المطلب الأول: أزمات التنمية السياسية في الجزائر
102	المطلب الثاني: مظاهر السياسة الإعلامية في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر
103	المطلب الثالث: معوقات الإعلام الجزائري في معالجة أزمات التنمية السياسية في الجزائر
106	<u>المبحث الرابع: آليات وسبل تفعيل دور الإعلام الجزائري في تحقيق التنمية</u>
108	السياسية.
111	المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية
118	المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية والاقتصادية
	المطلب الثالث: الآليات الثقافية.
	خلاصة واستنتاجات
	خاتمة
	قائمة المراجع
	فهرس البحث

انتهى بعون الله